



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

**دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة
في البنوك الإسلامية السورية
(دراسة تطبيقية)**

"أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في مراجعة الحسابات"

إعداد الطالب :

خالد وليد نضر الميداني

المشرف المشارك

الدكتور حسين قبلان

مدرس في قسم الاقتصاد

إشراف:

الدكتور عصام قريط

استاذ في قسم المحاسبة

لجنة الحكم

- الدكتور حسين دحدوح عضواً
الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق
- الدكتور عصام قريط عضواً مشرفاً
الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق
- الدكتور خالد بنود عضواً
الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة حلب
- الدكتور طالب العلي عضواً
الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق
- الدكتور عمر سيدي عضواً
المدرس في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

تم تدقيق الأطروحة لغوياً من قبل :

ابتسام أسعد قزح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ

أُنِيبُ"

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى من أفخر بأن أحمل اسمه مدى الحياة

إلى من علمني الصدق والصبر

إلى الشمعة التي تحترق لتضيء ما حولها

رمز الرجولة والإباء والتضحية والعطاء - مصدر قوتي واعتزازي

والذي الحبيب الغالي.....

إلى مثلي الأعلى في هذه الحياة

إلى من أعطتني الحب والحنان

إلى من سهرت الليالي وهي مشغولة براحتي

إلى تلك العيون التي أنارت ظلمتي

من كان رضاها ودعاها سر نجاحي وتوفيقي وسعادتي بالحياة

أمي الطيبة الحنونة

إلى الوجه الجميل الذي من خلاله رأيت معنى الحياة

إلى من يعيش لأجلي وأعيش لأجله

إلى شريكة حياتي ورفيقة دربي التي ساندتني على الدوام

في وجوده حولي كل السعادة - العون - المحبة - الأمل

زوجتي الحبيبة

إلى ابتسامات اليوم وأمل الغد ، إلى بناتي الاعزاء

رعاهم الله

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه الذي ألهمني الطموح والصبر، وسدد خطاي، بأن من عليّ بإتمام هذه الدراسة، ومنّ عليّ بفضله ونعمه التي لا أحصيها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

أتوجّه بعميق وخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عصام قريط ، لتفضّله بالإشراف على هذه الأطروحة ، ولما قدمه لي من دعم وتشجيع ورعاية علميّة كان لها الدور الكبير في إخراج هذه الأطروحة بالشكل الذي هي عليه ، وإن كانت لغة الشكر وحدها لا تفي حقّ العالم على المتعلّم ولا حق الأستاذ على طالبيه .

كما أتوجّه بالشكر والتقدير للمشرف المشارك الدكتور حسين قبلان المدرّس في قسم الاقتصاد، لتفضّله أيضاً بالمشاركة في الإشراف على هذه الأطروحة و الذي لم يدّخر جهداً في تقديم المعونة و النصح و التشجيع و الرعاية للمساعدة في إنهاء عملي المتواضع .

كما يسعدني أن أتوجّه بالشكر والعرفان و التقدير لجميع الأساتذة الكرام في قسم المحاسبة في كليّة الاقتصاد الذين لم يدّخروا جهداً في تقديم أي معونة أو نصيحة للمساعدة في إنهاء عملي المتواضع .

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة على ما يدون من ملاحظات من شأنها الارتقاء بمستوى هذه الاطروحة .

كما لا أنسى شكر كلّ من مدّ لي يد العون و المساعدة لإنجاز هذا العمل ولو بكلمة .

الباحث

خالد نضر الميداني

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	شكر وتقدير
	المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	فهرس الملاحق
	ملخص الدراسة
	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة
1	أولاً : تمهيد
2	ثانياً : مشكلة الدراسة
3	ثالثاً : أهداف الدراسة
3	رابعاً : أهمية الدراسة
4	خامساً : فرضيات الدراسة
5	سادساً : الدراسات السابقة
	الفصل الثاني : المراجعة و مخاطرها وكيفية إدارتها
21	تمهيد
22	المبحث الأول : مفهوم المراجعة في البنوك الإسلامية وإجراءاتها و أشكالها
22	أولاً : مفهوم تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية
23	ثانياً : الإجراءات التنفيذية لتمويل المراجعة في البنوك الإسلامية
27	ثالثاً : أشكال عقود المراجعة في البنوك الإسلامية
29	المبحث الثاني : طبيعة المخاطر المرافقة للتمويل بالمراجعة
29	أولاً : مفهوم المخاطر
30	ثانياً : المخاطر المرافقة للتمويل بالمراجعة
37	المبحث الثالث : إدارة مخاطر التمويل بالمراجعة
37	أولاً : مفهوم إدارة المخاطر المصرفية
39	ثانياً : منهجية عملية إدارة المخاطر المصرفية
44	ثالثاً : إدارة المخاطر المرافقة للتمويل بالمراجعة في البنوك الإسلامية
	الفصل الثالث : التدقيق الداخلي ومساهمته في إدارة مخاطر المراجعة
51	تمهيد

52	المبحث الأول : التدقيق الداخلي و معاييرہ
52	اولاً : مفهوم التدقيق الداخلي
55	ثانياً : أهمية التدقيق الداخلي
57	ثالثاً : أهداف التدقيق الداخلي ونطاقه
60	رابعاً : المعايير المهنية للتدقيق الداخلي
63	خامساً : التدقيق الداخلي في البنوك و أهميته
65	سادساً : واقع التدقيق الداخلي في البنوك في سورية
70	المبحث الثاني : مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة
70	تمهيد
71	مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المرافقة لصيغ التمويل بالمرابحة
78	١- دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر المراجعة
79	٢- دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر المراجعة
80	٣- دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر المراجعة
81	٤- دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر المراجعة
	الفصل الرابع : الدراسة العملية
83	مقدمة
84	المبحث الأول : دراسة تطبيقية على بنك سورية الدولي الإسلامي
84	أولاً : منهجية الدراسة
85	ثانياً : لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي
87	ثالثاً : الهيكل التنظيمي لبنك سورية الدولي الإسلامي وموقع إدارتي إدارة المخاطر و إدارة التدقيق الداخلي فيه
89	رابعاً : إدارة المخاطر لدى بنك سورية الدولي الإسلامي
91	خامساً : تحليل مخاطر صيغة تمويل المراجعة المتبعة في بنك سورية الدولي الإسلامي
94	المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر تمويل المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي
94	أولاً : مهام وواجبات إدارة التدقيق الداخلي في بنك سورية الدولي الإسلامي
98	ثانياً : دور و إجراءات عمل إدارة التدقيق الداخلي في بنك سورية الدولي الإسلامي
98	❖ المرحلة الأولى : دور التدقيق الداخلي في مرحلة التحديد والتعرف على مخاطر المراجعة
101	❖ المرحلة الثانية : دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر المراجعة
103	❖ المرحلة الثالثة : دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة
117	❖ المرحلة الرابعة : دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر المراجعة

125	المبحث الثالث: الدراسة الميدانية و اختبار الفرضيات
125	أولاً : تمهيد
125	ثانياً : منهج الدراسة و الأساليب الإحصائية المستخدمة
126	ثالثاً : مجتمع و عينة الدراسة
130	رابعاً : بناء أداة الدراسة
130	خامساً : الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة
134	سادساً : أهم الطرق الإحصائية المستخدمة في الدراسة
143	سابعاً : اختبار الفرضيات
152	ثامناً : نتائج الدراسة الميدانية
	النتائج و التوصيات
153	النتائج
154	التوصيات
156	المراجع
156	أولاً : المراجع العربية
160	ثانياً : المراجع الأجنبية
164	ملاحق الدراسة
	Abstract

فهرس الجداول

الرقم	عنوان	الصفحة
1	معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي	61
2	تحليل رصيد التمويل بصيغة المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي	92
3	المخاطر المحتملة، و الأصل الذي تؤثر فيه	99
4	المخاطر المحتملة ، و احتمالية حدوثها ، ودرجة تأثيرها	101
5	الإجراءات الرقابية و نوعها و تأثيرها في المخاطر	104
6	فحوصات مدى الالتزام التي تعدها إدارة التدقيق الداخلي	107
7	نتائج فحص الإجراءات من قبل التدقيق الداخلي	120
8	جدول توزع استبانات الدراسة	126
9	التوزيع التكراري النسبي حسب المركز الوظيفي	126
10	التوزيع التكراري و النسبي حسب المؤهل العلمي	127
11	التوزيع التكراري والنسبي حسب التخصص العلمي	127
12	التوزيع التكراري و النسبي حسب عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي	128
13	توزيع متغيرات الاستبيان	129
14	قيم معاملات الارتباط للمحور (دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة)	130
15	قيم معاملات الارتباط للمحور (دور التدقيق الداخلي في تقييم لمخاطر تمويل المراجعة)	131
16	قيم معاملات الارتباط للمحور (دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة)	131
17	قيم معاملات الارتباط للمحور (دور التدقيق الداخلي في التقرير لمخاطر تمويل المراجعة)	132
18	قيمة معامل كرونباخ ألفا لمحاو استبيان الدراسة	132
19	الاحصاءات الوصفية لمحور (دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة)	134
20	الاحصاءات الوصفية لمحور (دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة)	136

	تمويل المراجعة)	
138	الاحصاءات الوصفية لمحور (دور التدقيق الداخلي في الاستجابة مخاطر تمويل المراجعة)	21
140	المؤشرات الإحصائية لمحور (دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة)	22
142	الدالات الإحصائية لاختبار متغيرات الفرضية الاولى	23
142	الدالات الإحصائية لاختبار متغيرات الفرضية الثانية	24
143	الدالات الإحصائية لاختبار متغيرات الفرضية الثالثة	25
143	الدالات الإحصائية لاختبار متغيرات الفرضية الرابعة	26
144	الدالات الإحصائية لاختبار متغيرات الفرضية الكلية	27
145	المؤشرات الإحصائية لاختبار الفروق بين المحاور تبعاً للمركز الوظيفي	28
147	المؤشرات الإحصائية لاختبار الفروق بين المحاور تبعاً للمستوى التعليمي	29
149	المؤشرات الإحصائية لاختبار الفروق بين المحاور تبعاً للتخصص العملي	30
151	المؤشرات الإحصائية لاختبار الفروق بين المحاور تبعاً لسنوات الخبرة	31

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان	الصفحة
1	خطوات عملية إدارة المخاطر	39
2	دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	73
3	مصفوفة المخاطر	119

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان	الصفحة
1	الاستبانة الموزعة للدراسة الميدانية	164
2	قائمة المحكمون	170
3	معايير التدقيق الداخلي	171

دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة

في البنوك الإسلامية السورية

(دراسة تطبيقية)

إعداد الطالب خالد وليد نضر الميداني

بإشراف الأستاذ الدكتور عصام قريط و المشرف المشارك الدكتور
حسين قبلان

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك السورية الإسلامية ، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء دراسة ميدانية من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية و الثانوية ، حيث أعدت استبانة خصيصاً لهذا الغرض تم توزيعها على عينة الدراسة المكوّنة من العاملين في إدارة التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر الائتمانية و إدارة التمويل و الائتمان في البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ، وتمّ استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل البيانات، فضلاً عن إجراء دراسة تطبيقية على بنك سورية الدولي الإسلامي حول دور التدقيق الداخلي و مدى مساهمته في مساعدة الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم مخاطر المراجعة والاستجابة لها .

ومن أهمّ النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة مايلي :

١- تساهم إدارة التدقيق الداخلي في بنك سورية الدولي الإسلامي بشكل فعّال في

إدارة مخاطر المراجعة من خلال :

أ- المساهمة بشكل فعّال في ورش العمل المقامة في البنك لتقييم آلية تحديد مخاطر المراجعة و مدى تأثيرها و المساهمة في تقديم النصح للمدراء والكادر المخوّل بتحديد المخاطر .

ب- المساهمة في تطوير الأساليب المستخدمة في عملية تحديد المخاطر .

ت- المساهمة بشكل فعّال في تقديم خدمات تأكيدية و استشارية للإدارة بأن عملية تقييم المخاطر تمت بشكل صحيح وباستخدام الطرق المناسبة .

ث- المساهمة بشكل فعّال في الاستجابة لمخاطر المراجعة من خلال تقديم الدور الاستشاري للإدارة عبر تقديم النصيح و المساعدة حول اعتماد الخيار الامثل للتعامل مع المخاطر و الاستجابة لها في الوقت المناسب .

ج- المساهمة بشكل فعّال في تقييم التقارير الصادرة من إدارة المخاطر للإدارة العليا .

٢- تساهم المراجعة الداخلية بشكل فعّال في تقييم إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية في سورية :

أ- تساهم بشكل فعّال في تحديد مخاطر تمويل المراجعة .

ب- تساهم بشكل فعال في تقييم مخاطر تمويل المراجعة .

ت- تساهم بشكل فعّال في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة .

ج- تساهم بشكل فعّال في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة و الدراسات السابقة

أولاً : تمهيد :

لقد طرأت تغييرات كبيرة على البيئة التي تعمل في إطارها البنوك على مرّ السنين ، و استمرت بالتطور بشكل مستمر وملحوظ متأثرة بالعديد من المتغيرات، الذي أدى إلى زيادة وتنوّع الخدمات المصرفية التي تقدّمها البنوك، وإلى زيادة وتعقيد العمليات المصرفية في سوق سمته المنافسة الشديدة، وتواجه البنوك اليوم تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً.

إن سياسة الانفتاح والتحرّر الاقتصادي التي شهدتها سورية وما رافق ذلك من إزالة القيود أمام الاستثمار، وشروع البنوك الخاصة بعملها، والانفتاح والتنوّع في البنوك الخاصة من بنوك تقليدية إلى بنوك إسلامية، إضافة إلى تنوّع وتطور الخدمات التي تقدّمها البنوك وزيادة حدة المنافسة، الأمر الذي دفع البنوك للسعي وراء البحث عن الوسائل الممكنة لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحقيق عوائد مرتفعة، و الحدّ قدر الإمكان من المخاطر المرافقة لطبيعة العمل المصرفي .

هذا وقد شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية في الآونة الأخيرة تطوراً في صيغ التمويل الإسلامية التي تستخدمها البنوك الإسلامية، للنهوض بوظيفة الوساطة المالية ضمن نطاق المباح وبعبداً عن الربا، مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بالخدمات التي يقدمها البنك و تقييم المخاطر المرافقة لها و الحدّ منها .

فالبنوك الإسلامية تواجه مخاطر في صيغ التمويل التي تطبقها تزيد عن تلك المخاطر التي تواجه عمليات التمويل المختلفة التي تطبقها البنوك التقليدية، نظراً للطبيعة الخاصة لصيغ التمويل الإسلامية. وتعتبر صيغة التمويل بالمرابحة أكثر صيغ التمويل شيوعاً واستخداماً في عمليات التمويل الإسلامية ، وتواجه عمليات تمويل المرابحة مخاطر ذات طبيعة خاصة تختلف عن غيرها من صيغ التمويل الإسلامية.

لذلك أصبح الشغل الشاغل للبنوك الإسلامية إدارة مثل هذا النوع من المخاطر، وإحكام السيطرة عليها، فمعرفة المخاطر المصرفية وتقييمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وتحقيق أهدافها.

ونظراً للارتفاع النسبي في المبالغ المستحقة، و حالات التأخير في عملية السداد، وزيادة المخصّصات المحتجزة كاحتياطات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ملحوظ في أرباح البنوك فقد اتجهت البنوك لتحسين وتحديث أنظمتها الخاصة بالرقابة الداخلية ودفعت المدققين الداخليين إلى السعي لإيجاد أساليب بديلة تحلّ محلّ عمليات التفتيش النمطية المطبقة حالياً، والتحوّل من تلك الأنماط التقليدية في التدقيق الداخلي (أسلوب التفتيش الميداني المدعوم بالمتابعة والرقابة المكتبية) إلى الرقابة القائمة على إدارة المخاطر حتى يتمكنوا من تركيز موارد التفتيش والرقابة المصرفية المحدودة واستخدامها بكفاءة وفاعلية للحصول على أفضل النتائج بأقلّ التكاليف، وكذلك بالكشف المبكر عن المخاطر وتقديرها قبل وقوعها .

ثانياً : مشكلة الدراسة :

على الرغم من القرارات الواضحة من قبل مصرف سورية المركزي الخاصة بضرورة الفصل بين مهام دائرة قسم المخاطر والخاصة في وضع الإجراءات والسياسات ومهام المدقق الداخلي على صعيد البنوك كافة ، و كذلك القرارات النازمة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية و مهام إدارتي المخاطر و التدقيق الداخلي فيها . إلا أن هذه القرارات تناولت المخاطر التي تواجه البنوك بشكل عام، و لم تتطرق بشكل تفصيلي إلى طبيعة المخاطر المرافقة لعمليات التمويل بالمربحة التي تتم في البنوك الإسلامية ، و كذلك لم تتطرق بشكل تفصيلي لمهام إدارة التدقيق الداخلي، والتي من أحد مهامها مراجعة مدى فاعلية تطبيق نظام إدارة المخاطر وطرق تقييمها للمخاطر المرافقة لصيغ التمويل بالمربحة في البنوك الإسلامية .

هذا وإن الظروف الحالية ساهمت بشكل كبير في الارتفاع الملحوظ للمخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وبخاصة المخاطر المرافقة لعمليات تمويل المربحة ، الأمر الذي أدى إلى ضرورة اهتمام البنوك بإدارة هذا النوع من المخاطر، للحد منها و من الخسائر المرافقة لها .

وفي هذا السياق تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

١. هل يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في تحديد مخاطر تمويل المربحة في البنوك الإسلامية العاملة في سورية ؟
٢. هل يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في تقييم مخاطر تمويل المربحة في البنوك الإسلامية العاملة في سورية ؟
٣. هل يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في الاستجابة لمخاطر تمويل المربحة في البنوك الإسلامية العاملة في سورية ؟
٤. هل يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في التقرير عن مخاطر تمويل المربحة في البنوك الإسلامية العاملة في سورية ؟

ثالثاً : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ١- التعرف إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المربحة في بنك سورية الدولي الإسلامي من خلال :

- أ- التعرف إلى دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المربحة في بنك سورية الدولي الإسلامي.
- ب- التعرف إلى دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المربحة في بنك سورية الدولي الإسلامي.

ت- التعرف إلى دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي.

ث- التعرف إلى دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي .

٢- التعرف إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي السوري من خلال :

- (١) التعرف إلى دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية السورية .
- (٢) التعرف إلى دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية السورية .
- (٣) التعرف إلى دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية السورية .
- (٤) التعرف إلى دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية السورية .

٣- معرفة فيما إذا كان هناك فروق بين آراء عينة الدراسة (قسم الائتمان و قسم إدارة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي) تعود إلى الصفات الديمغرافية لعينة الدراسة فيما يتعلق بدور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية السورية .

رابعاً : أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تحفيز البنوك الإسلامية السورية للتركيز على إدارة مخاطرها وبخاصة المخاطر المرافقة لعمليات التمويل بالمراجعة ، بما في ذلك إبراز أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر التمويل بالمراجعة، ودورها في تقييم إدارة هذه المخاطر ، وبخاصة في ضوء الظروف التي تمر بها البنوك و انخفاض الأرباح بشكل ملحوظ بسبب المستحقات و المخصصات المحجوزة كاحتياطات لمواجهة هذه الخسائر المتوقعة .

حيث إنّ هذه الدراسة تقوم بتسليط الضوء بشكل تفصيلي على مهام إدارة التدقيق الداخلي من ناحية مدى مساهمتها في تقييم الممارسات السليمة لإدارة المخاطر المرافقة لعمليات تمويل المراجعة بهدف الحد من مخاطر المراجعة التي تتعرض لها البنوك الإسلامية في سورية و ما سترتب على ذلك من فائدة للإدارة المصرفية من مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة منه و كذلك الإدارة التنفيذية بشكل عام، وإدارة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية بشكل خاص ، الامر الذي يؤدي إلى انعكاسات إيجابية على تطوير أداء البنوك الإسلامية السورية ،وزيادة قدرتها على المنافسة، و تحسين جودة محافظ الائتمان في البنوك الإسلامية .

خامساً : فرضيات الدراسة :

تحقيقاً لأهداف الدراسة قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى :

لا يوجد للتدقيق الداخلي دور في إدارة مخاطر المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي من خلال الفرضيات الفرعية التالية :

- أ- لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي.
- ب- لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي.
- ت- لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي.
- ث- لا يساهم التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي .

الفرضية الثانية :

لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة من وجهة نظر الأفراد الذين استقصت آراؤهم في البنوك الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي السوري وذلك من خلال الفرضيات الفرعية التالية :

- أ- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية السورية من وجهة نظر الأفراد الذين استقصت آراؤهم.
- ب- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية السورية من وجهة نظر الأفراد الذين استقصت آراؤهم .
- ت- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية السورية من وجهة نظر الأفراد الذين استقصت آراؤهم .
- ث- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية السورية من وجهة نظر الأفراد الذين استقصت آراؤهم .

الفرضية الثالثة :

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مجموعات عينة الدراسة تعود إلى الصفات الديمغرافية لعينة الدراسة فيما يتعلق بدور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية .

سادساً: الدراسات السابقة :

يستعرض الباحث بعض الدراسات السابقة المتاحة والتي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي الحديث بعد تعريف عام ٢٠٠١ الصادر عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي، والذي بين الدور الأساسي للتدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر، ممّا كوّن للباحث إطاراً معرفياً للانطلاق منه كأساس لإعداد الدراسة وتصميم الاستبانة التي تعتبر أداة الدراسة المستخدمة للوصول إلى النتائج.

أ- الدراسات باللغة العربية :

١- البرغوثي وجمعة (٢٠٠٧) ^١ :

والتي جاءت بعنوان " دور المدقق في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية " هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية ، من خلال عيّنة بلغت (١٣٨) مدقق داخلي ، وأوضحت النتائج أنّ المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية بمستوى عالٍ ، كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بالتعرف إلى أنشطة الرقابة ، ثم التعرف إلى بيئة الرقابة ، وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها ، ثم إجراء الاتصالات الفعّالة وتجميع المعلومات ، وأخيراً الإجراءات اللازمة لمراقبة فاعلية إدارة المخاطر .

كما توصّلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمّها ضرورة إلزام الشركات الأردنية بصفة عامّة والبنوك بصفة خاصّة من قبل بورصة الأوراق المالية الأردنية بنشر تقرير مستقلّ عن إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي المنشور ، كما أوصت الدراسة إدارات البنوك التجارية الأردنية بضرورة الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر وترجمة ذلك عملياً للمساعدة في إضفاء المزيد من الثقة والاطمئنان للمستثمرين والأسواق المالية .

٢- دراسة عبد الفتاح (٢٠٠٨) ^٢ :

وهي بعنوان " طار مقترح لتطوير دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية " هدفت هذه الدراسة إلى وضع منهج مقترح لتطوير دور التدقيق الداخلي المبني على المخاطر كأداة مهمّة لإدارة المخاطر المصرفيّة في إطار تنفيذ متطلّبات لجنة بازل II . وتضمّنت الدراسة نموذج للتكامل بين إدارة المخاطر، ونموذج الأداء المتوازن على أنّه مدخل لتطوير التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في المصارف، باعتباره يمثل أحد أدوات نظام

^١ جمعة ، أحمد حلمي، و البرغوثي ،سمير ، المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع ، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، المحور الثامن: إدارة المخاطر والتدقيق ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان - الأردن . (٢٠٠٧).

^٢ عبد الفتاح ، محمد عبد الفتاح محمد ، طار مقترح لتطوير دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الفكر المحاسبي ، مجلة علمية محكمة متخصصة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس السنة الثانية عشر ، أيلول ٢٠٠٨ ، العدد ٢ .

الرقابة الإدارية، واقتُرحت الدراسة تكوين مصفوفة تحتوي على الأبعاد الأربعة لنموذج الأداء المتوازن في شكل صفوف، وأن تكون المخاطر المصرفية في شكل أعمدة، وعليه من المحتمل أن تتكون المصفوفة من ست عشرة خلية، تحتوي كل منها على معيار يمثل الأداء المطلوب، وعلى مقياس لقياس الأداء الفعلي، وتمثل كل خلية مؤشراً لتحديد الخطر طبقاً للأبعاد الأربعة لنموذج الأداء المتوازن، وبذلك يتمكن المدقق الداخلي من تقييم تأثير مكونات المخاطر المصرفية على الأبعاد الأربعة لنموذج الأداء المتوازن، وتحديد التصرفات التي تم اتخاذها تجاه إدارة تلك المخاطر .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه يمكن تفعيل التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في المصارف، من خلال التكامل بين كل من نموذج إدارة المخاطر، ونموذج الأداء المتوازن، وذلك من خلال تقييم المقاييس التي تحتويها الأبعاد الأربعة لنموذج الأداء المتوازن ، وكذلك تبين أن التطبيق الفعال لإدارة المخاطر في منشآت الأعمال بصفة عامة وفي المصارف بصفة خاصة يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق الاستقرار والنمو وتحقيق العائد المتوقع.

٣- دراسة شاهين (٢٠٠٨)^١ :

والتي جاءت بعنوان " تدقيق عمليات المراجعة – دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية "

وهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه الجهات الرقابية المختلفة سواء داخلية أو خارجية والمتمثلة في " المدقق الداخلي، ودائرة التدقيق والتفتيش الداخلي، وإدارة المصرف، والبنك المركزي، وهيئة الرقابة الشرعية"، في العمل على زيادة كفاءة عمليات تمويل المراجعة في المصارف الإسلامية الأردنية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتوزيع ٥٣ استبانة على المصارف الإسلامية عينة الدراسة، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي :

- إن المصارف الإسلامية تطبق عمليات تدقيق مصرفي، وإداري، وشرعي، على عمليات تمويل المراجعة.
- إن المدقق الخارجي يمارس مجموعه من الأنشطة والمهام التي تعمل على زيادة كفاءة عمليات تمويل المراجعة في المصارف الإسلامية.
- إن دائرة التدقيق الداخلي والرقابة الشرعية تلعب دوراً في العمل على زيادة كفاءة عمليات تمويل المراجعة في المصارف الإسلامية.

^١ شاهين ،لونا محمد عزمي، تدقيق عمليات المراجعة – دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية ،جامعة البلقاء التطبيقية ، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية ، قسم المحاسبة ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٨ .

٤- دراسة سعد الدين (٢٠٠٩)^١ :

" تفعيل الدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي للحدّ من مخاطر الائتمان المصرفي في ظلّ الأزمة المالية العالميّة (دراسة ميدانية في المصارف التجارية المصرية) " هدفت الدراسة بصفة أساسيّة إلى تحديد مسببات وتداعيات الأزمة المالية العالميّة القائمة في مصر، وتفعيل الدور الاستراتيجي للمدقق الداخلي للحدّ من مخاطر الائتمان المصرفي، وذلك بالتطبيق على عينة من المدققين الداخليين العاملين بالمصارف التجارية المصرية . ومن النتائج التي توصّلت إليها الدراسة :

- وجود شبه إجماع بين المحاسبين والاقتصاديين والمحلّلين الماليّين على أنّ الممارسات غير الأخلاقية وارتفاع مخاطر الائتمان المصرفي، بالإضافة إلى استخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول العقاريّة والأصول الماليّة، وكذلك بنود خارج الميزانية وانتشار صناديق التحوط والتوريق كانت من الأسباب الرئيسيّة لوقوع الأزمة المالية.
- تنامي التوجه نحو قيام المدقق الداخلي بالمشاركة في إدارة مخاطر المنشأة، باعتباره شريكاً استراتيجياً للإدارة العليا ولجنة التدقيق، كما يمكنه مساعدتهم على مواجهة آثار الأزمة المالية العالميّة وبخاصّة بعد فشل مراقبي الحسابات في التنبؤ بالأزمة وتفاقم آثارها السلبية.
- كما أكدت قواعد حوكمة الشركات على أهميّة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وفاعليّة الرقابة الداخلية.

٥- دراسة كيرزان (٢٠١٠)^٢ :

- " مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهميّة التدقيق الداخلي في زيادة قيمة العمليّات المصرفية وتحسينها "
- وهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهميّة التدقيق الداخلي في زيادة قيمة العمليّات المصرفية وتحسينها، من خلال مساهمة التدقيق الداخلي فيما يلي :
- تقييم كفاءة وفاعليّة الرقابة الداخلية في المصارف.
 - تقييم إدارة المخاطر في المصارف.
 - حوكمة الشركات في المصارف.

^١ محمد سعد الدين ، إيمان ، تفعيل الدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي للحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالميّة (دراسة ميدانية في المصارف التجارية المصرية) ، دراسة منشورة في مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد الرابع والسبعون ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ .
^٢ كيرزان ، فاتن حنا ، مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهميّة التدقيق الداخلي في زيادة قيمة العمليّات المصرفية وتحسينها ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة دمشق ، ٢٠١٠ .

ومن ثم التعرف إذا ما كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين إدراك الإدارة العليا في المصارف العامة ونظيرتها في المصارف الخاصة لأهمية التدقيق الداخلي في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي :

١- تدرك الإدارة العليا في كافة المصارف السورية العامة منها والخاصة أهمية التدقيق الداخلي في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها.

٢- يوجد فروقات لصالح القطاع الخاص بين إجابات المستجيبين من القطاع الخاص والعام للمجال المتعلق بإدراك الإدارة العليا في المصرف لأهمية مساهمة التدقيق الداخلي في :
- تقييم كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية.

- إدارة المخاطر.

- الحوكمة.

٦- دراسة أحمد (٢٠١٠) :^١

"استخدام أسلوب التدقيق المبني على المخاطرة - حالة تطبيقية المصرف التجاري السوري":

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بماهية التدقيق المبني على المخاطر، والخطوات العملية لتطبيقه، والتعرف إلى مدى إمكانية تطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر لدى المصرف التجاري السوري من خلال الدراسة النظرية والعملية، ومن خلال الأمثلة الافتراضية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى المنهج القياسي من خلال استخدام النماذج الرياضية، والإحصائية، والمصفوفات من خلال مثال افتراضي كحالة تطبيقية مقترحة للمصرف التجاري السوري لتطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر، بناء على دراسة عملية مطبقة في إحدى المصارف التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إنّ مفاهيم التدقيق المبني على المخاطر غير مفهومة بشكل واضح، ويكتنف الغموض أسلوب تطبيقها على أرض الواقع بسبب حداثة هذا الأسلوب، الأمر الذي حدا بالمصارف التجارية في سورية لاستخدام الأسلوب التقليدي في التدقيق.

٧- دراسة الشريف (٢٠١١) :^٢

"مدى التزام مصرف سورية المركزي بمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر في ظل معايير بازل الدولية "

^١ أحمد، هادي محمد. دراسة تحليلية لإمكانية استخدام أسلوب التدقيق المبني على المخاطر - حالة تطبيقية المصرف التجاري السوري، أطروحة الدكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة تشرين. ٢٠١٠.

^٢ الشريف، فراس بك. مدى التزام مصرف سورية المركزي بمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر في ظل معايير بازل الدولية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، ٤١٥-٤٥٢. (٢٠١١).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى درجة التزام مصرف سورية المركزي بتطبيق متطلبات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، في ظل معايير بازل الدولية، والتعرف إلى مدى الاختلافات في درجة تطبيق مصرف سورية المركزي لمتطلبات التدقيق الداخلي، وفق أسلوب المخاطر باختلاف الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والتوصل إلى مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تشجيع المصارف السورية على الالتزام بالمعايير الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي لضمان استمرار نشاطها .

و قد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، وتم تصميم استبانة لتحقيق أهداف الدراسة ، وزعت على (٧٠) عاملاً تم اختيارهم بطريقة عشوائية من العاملين لدى الإدارة العامة في مصرف سورية المركزي ، وذلك ضمن مديريات التدقيق الداخلي ، والرقابة الداخلية ، و العلاقات الخارجية ، والعمليات المصرفية ، والمحاسبة العامة و الخزينة .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- اهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومعهد المدققين الداخليين الأمريكي بموضوع التدقيق الداخلي على أنه جزء من إطار إدارة المخاطر، وضرورة قيام إدارة المصارف بإعداد خطة للتدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر، لكونها تساعد في الاكتشاف المبكر للمخاطر، ومعالجتها في الوقت المناسب.

ب- عدم التزام مصرف سورية المركزي بالتطبيق الكامل لإجراءات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وفق معايير لجنة بازل الدولية، وذلك نتيجة عدم وجود آلية واضحة للتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر لدى المصرف المركزي، وعدم قيام المدققين بدورهم الكامل لعدم إعطائهم الصلاحيات الكافية، مما يعيق عملهم وقيامهم برفع التقارير الدورية للإدارة التي من الممكن أن تساعد في تلبية متطلبات التدقيق الداخلي المستند إلى تقييم المخاطر .

٨- دراسة المدهون (٢٠١١)^١:

" دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية) "

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة ، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم الاستبانة المكوّنة من أربعة محاور ، موزّعة على المدققين الداخليين العاملين في إدارات التدقيق الداخلي في المصارف العاملة في قطاع غزة ، بلغ عددهم (٥٠) ، وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها :

^١ المدهون، إبراهيم رباح. دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية) ، رسالة ماجستير . (٢٠١١).

- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة و التنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي في المصارف العاملة في قطاع غزة .
- استمرارية العمل نحو تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكينهم من أداء أعمالهم بصورة فاعلة في مجال إدارة المخاطر .

٩- دراسة جاب الله (٢٠١٢)^١:

" طبيعة وأهمية إدارة وتقييم مخاطر الأنشطة المصرفية ودور المدقق تجاهها " ، هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- أ- تحديد مفهوم إدارة مخاطر الأعمال التي تواجه الشركات بوجه عام ، والمصارف بوجه خاص ، وأهمية تقييمها .
- ب- ضرورة تفعيل أهمية إدارة مخاطر الشركات .
- ج- تفعيل دور المدقق في إدارة وتقييم مخاطر الأنشطة المصرفية بوجه عام ، وإدارة المخاطر الائتمانية بوجه خاص .
- وتوصّل الباحث إلى النتائج التالية :

- أ- لا يوجد مفهوم موحد لمصطلح إدارة المخاطر سواء الصادرة عن لجنة COSO عام ٢٠٠٢ أو عام ٢٠٠٤ ، أو الصادر عن معهد المدققين الداخليين في أميركا أو البنك المركزي الأردني ، كما أن المفاهيم المختلفة لإدارة مخاطر المنظمة تتشابه إلى حد كبير مع مفهوم الرقابة الداخلية .
- ب- نظراً إلى أن المصارف تمثل في حد ذاتها منشآت أعمال أو شركات مساهمة ، وتعتبر الممول الرئيس لباقي الشركات ، فقد اهتمت لجنة بازل بمدخل حوكمة المصارف ، حتى أصدرت عن ذلك تقريراً عام ٢٠٠٦ ، وتعتبر إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية أحد ألياته .
- ج- ظهر في الفكر الرقابي المحاسبي وأدبيات مهنة التدقيق نوع من الخدمات التي توفرها مهنة التدقيق ، كان من ضمنها خدمات التأكد . وقد حدّدها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، وكان من أولها تقييم المخاطر .

١٠- دراسة رضوان (٢٠١٢)^٢:

" أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية " ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، ولتحقيق هدف

^١ جاب الله ، محمد فرج ، طبيعة وأهمية إدارة وتقييم مخاطر الأنشطة المصرفية ودور المدقق تجاهها ، مجلة العلوم الادارية و الاقتصادية ، جامعة القاهرة - مصر ، ٢٠١٢ .

^٢ رضوان ، ايهاب ديب مصطفى ، اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية ، دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠١٢ .

هذه الدراسة تم تصميم استبانة مكوّنة من أربعة محاور ، اعتماداً على الدراسات السابقة والإطار النظري وزعت على المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة . وكان من أهم نتائج الدراسة :

- أ- وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الصفات والتمثّلة في (الاستقلالية و الموضوعيّة و الكفاءة المهنية ...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية .
- ب- وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء و المتمثّلة في (إدارة أنشطة التدقيق و التخطيط و إدارة الموارد و التحكم المؤسسي و تحديد المعلومات ...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية و بين إدارة المخاطر المصرفية .
- ج- وجود دلالة إيجابية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية و مدى ادراكه لآليات تطبيقها .

١١- دراسة مراد (٢٠١٥)^١:

" استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر المصرفية - دراسة تطبيقية "

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف إلى كيفية استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر في المصارف السورية ، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء دراسة ميدانية من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية و الثانوية ، حيث أعدت استبانة خصيصاً لهذا الغرض ، تم توزيعها على عينة الدراسة البالغ عددها (١١٠) مدققاً داخلياً في المصارف العاملة في سورية ، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل البيانات ، فضلاً عن إجراء دراسة تطبيقية في بنك سورية الدولي الإسلامي عن كيفية استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من الدراسة مايلي :

- أ- إن استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة يؤدي إلى الحد من المخاطر في المصارف الإسلامية .
- ب- تبين من خلال فحوصات الاختبارات التي قام بها فريق التدقيق الداخلي باستخدام أسلوب التقييم الذاتي للرقابة وجود فجوة رقابية لدى بنك سورية الدولي الإسلامي ، نتيجة وجود عدد من المخاطر المهمة غير المسيطر عليها ، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء مخاطر ذات أثر هام في أنشطة البنك .

^١ مراد ، درويش ، استخدام إدارة التدقيق الداخلي لأسلوب التقييم الذاتي للرقابة للحد من المخاطر المصرفية ، دراسة تطبيقية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، ٢٠١٥ .

ت- تتوافر المقومات اللازمة في المصارف السورية لتطبيق أسلوب التقييم الذاتي للرقابة ، وبدرجة متوسطة الأهمية ، بحسب آراء عينة الدراسة.

ج- يوجد مجموعة من المعوقات تحد من تطبيق أسلوب التقييم الذاتي للرقابة في المصارف السورية ، بحسب آراء عينة الدراسة .

وقد أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها :

أ- ضرورة قيام موظفي إدارة التدقيق الداخلي في بنك سورية الدولي الإسلامي بالاهتمام بالمخاطر التي تشكل الأسباب الرئيسة للفجوة الرقابية في فروع البنك ، وضرورة تكرار الزيارة الميدانية لفروع البنك المختلفة ، وتطوير برنامج الفحوصات الجوهرية للإجراءات الرقابية .

ب- ضرورة تطبيق أسلوب التقييم الذاتي للرقابة ، نظراً لما يحققه من مزايا إيجابية للمصارف .

ج- تضمين قرارات مصرف سورية المركزي صراحة ضرورة تطبيق أسلوب التقييم الذاتي للرقابة كوسيلة لضبط المخاطر المصرفية والحد منها .

١٢- دراسة النحاس (٢٠١٥)^١ :

" العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية " ، هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية في سورية ، وكان ذلك من خلال الرقابة التي يقوم بها قسم التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية كنشاط رقابي فاعل ومستمر ، حيث أن الرقابة على المصارف الإسلامية تتنوع وتتعدد كرقابة المصرف المركزي و الرقابة الشرعية و رقابة هيئة الأسواق والاوراق المالية ، وقد تمت دراسة أثر ثلاث متغيرات مستقلة على المتغير التابع جودة الرقابة على العمليات المصرفية (جودة التدقيق الداخلي) ، وهي الكفاءة المهنية ، الاستقلالية ، جودة أداء المهام و تمت دراسة تأثير هذه العوامل من خلال ثلاث فرضيات كالتالي :

١- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في المصارف الإسلامية في سورية وبين جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية .

٢- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المدقق الداخلي وبين جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية .

٣- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة أداء مهام التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية وبين جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية .

^١ النحاس ، محمد يحيى ، العوامل المؤثرة في جودة الرقابة على العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ، ٢٠١٥.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من الدراسة مايلي :

- أ- يتمتع نشاط التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية بالاستقلالية بدرجة كبيرة تمكنه من قيامه بجميع المهام المكلف بها بكفاءة وفعالية .
- ب- يتمتع المدققون الداخليون في المصارف الإسلامية السورية بالكفاءة المهنية .
- ت- تؤثر الكفاءة المهنية في جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية إيجابيا .
- ج- تؤثر الاستقلالية في جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية إيجابيا .
- ث- تؤثر جودة أداء المهام في جودة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية إيجابيا .

١٣- دراسة سعود و محجوب (٢٠١٧)^١ :

" إمكانية تطبيق التدقيق الداخلي وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا " ،

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى إمكانية تطبيق التدقيق الداخلي وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في البيئة الليبية من وجهة نظر العاملين في إدارات وأقسام التدقيق الداخلي ، وقد اعتمدت الدراسة على استبانة وزّعت على مجتمع الدراسة المكون من المصارف التجارية العاملة في مدينتي مصراته و الخمس و عددها (١١) مصرفاً ، حيث تمّ توزيع عدد (٤١) استبانة وتمّ التحليل من خلال الاختبارات الإحصائية اللازمة .

وتوصلت الدراسة إلى توفر إمكانية لتطبيق التدقيق الداخلي وفقاً لمدخل إدارة المخاطر ، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عملها في إطار المفاهيم الحديثة لإجراءات التدقيق الداخلي ، وبما يتماشى مع التطورات الحاصلة في مجال المهنة والعمل .

^١ سعود ، المكي معتوق . محجوب ، حميدة ، إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا ، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال ، المجلد ٥ ، ليبيا ٢٠١٧ .

ب- الدراسات باللغة الإنكليزية :

١- دراسة Sarens & Beelde (٢٠٠٦) ^١ :

" إدراك المدققين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر : دراسة مقارنة بين الشركات الأمريكية والشركات البلجيكية " :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى إدراك المدققين الداخليين ، للدور المطلوب منهم القيام به في مجال إدارة المخاطر ، وقامت الدراسة على تجميع البيانات التي تم توثيقها وتحليلها ، عن طريق المقابلات الشخصية مع رؤساء التدقيق الداخلي في عشر شركات مختلفة النشاط ، وتوصلت إلى أنه في بلجيكا يقوم المدققون الداخليون بدور محدود في إدارة المخاطر ، وأنهم يتطلعون إلى تهيئة الفرص في شركاتهم ، لتبيان الدور الهام لوظيفة التدقيق الداخلي في هذا الصدد ، وأنهم يدركون أنّ المدقق الداخلي يمكن أن يلعب دوراً رائداً في مجال ضبط المخاطر من خلال إحاطته بها وأنه يمكنه القيام بدور رسمي في هذا المجال ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن المدققين الداخليين يدركون أهمية التقييم وإبداء الرأي الموضوعي بالنسبة لفحص نظم الرقابة الداخلية ومتطلبات الإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية ، طبقاً لما ورد في قانون Sox (Sarbons Oxaly) .

٢- دراسة Kamit (٢٠٠٨) ^٢ :

" دور المدققين الداخليين في البنك والمؤسسات الإشرافية " و هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور التدقيق الداخلي في المصارف على اعتبار أن دورها أصبح حاسماً تبعاً لتغيير بيئة الأعمال وطبيعة التحديات المعاصرة .

و تضمنت هذه الدراسة أن اتفاقية بازل II اشترطت أنه يتوجب على التدقيق الداخلي أن يلعب دوراً كبيراً في التطبيق بما في ذلك التأكد من فاعلية هذا التطبيق في إجراءات إدارة المخاطر وفي منهجية تقييم الخطر ، وكذلك قيامها بتقييم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ، لأن قيام التدقيق الداخلي بهذا الدور في الإطار المذكور يعتبر مهماً كونه يساهم في تخفيض المخاطر ، ويمكن المدققين الداخليين من لعب دورهم الحاسم في حماية المصروف من هذه المخاطر .

وقد أوضحت الدراسة أنه لتحقيق نظام حوكمة فعال وإنجاز لما ورد في بازل II ، لا بد من تضافر مجموعة من الجهود بين المدققين الداخليين والمؤسسات التنظيمية وأطراف أخرى معنية بهذا الخصوص .

¹ Gerrit Sarens & Ignace De Beelde , Internal Auditor Perception about Their Role in Risk Management ,2006 p 63-80

² Kamit , L. Wilson , Role of Internal Auditors in the Bank Supervised institutions , Bank For International Settlement , Review 89 , 2008

٣- دراسة Stanciu (٢٠٠٨)^١ :

وهي بعنوان " مدخل التدقيق الداخلي في المصارف "، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور المهم الذي من الممكن أن يقوم به التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في المصارف، وذلك بالتزامن مع التغيير الحاصل في بيئة العمل من تطبيق لمتطلبات بازل II وانتهاج مبادئ حوكمة الشركات. وبيّنت الدراسة أن التدقيق الداخلي المبني على المخاطر يعتبر مدخلاً معاصراً خلق تغييرات مهمة في أسلوب تخطيط وتنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي، حيث إنّ المدققين الداخليين يعتمدون على المخاطر ابتداءً من مرحلة التخطيط، وانتهاء بإصدار التقرير النهائي لعملية التدقيق، ونظراً إلى أنّه لدى المدققين الداخليين الخبرة والكفاءة في أنشطة، وعمليات محددة فإنه يطلب إليهم المشاركة في تقييم المخاطر، إضافة إلى تقييم فعالية وكفاءة الإجراءات الرقابية للحد من المخاطر، حيث عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي أن الدور الأساسي لوظيفة التدقيق الداخلي أن تزود الإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة تأكيداً معقولاً عن كفاية وفعالية إدارة المخاطر، أما دورها الثانوي في تعزيز وتحسين إدارة المخاطر، والإطار الرقابي من خلال اتباع أفضل الممارسات. وبيّنت الدراسة أنه طبقاً لمتطلبات بازل II أن إدارة المصرف مسؤولة عن متابعة ومراقبة تطبيق هذه المتطلبات تبعاً لجميع أنواع المخاطر، ولذلك فإن مهمة التدقيق الداخلي تتضمن تقييم مستوى المخاطر، ومراقبة كيفية تطبيق متطلبات بازل II بما فيها الحد الأدنى لرأس المال، وكذلك تقييم خطر تركيزات المصادر المالية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنّ جهود المصارف في التغيير لتنفيذ المتطلبات القانونية الجديدة، ولاسيما متطلبات اتفاقية بازل II ستكون متواصلة، وعملية التدقيق الداخلي ستكون جزءاً مهماً من هذا التغيير، لما لها من دور هام في تقييم المخاطر، ولذلك تعتبر جودة، و احترافية، وشمولية، ومهارة التدقيق الداخلي ضرورية لمقابلة المتطلبات الجديدة.

٤- دراسة Andreas and Anastasios (٢٠٠٩)^٢ :

بعنوان " التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في المصارف اليونانية " هدفت هذه الدراسة إلى بيان أن الضغوط والتعليمات التنظيمية في اليونان كان لها الأثر الكبير والإيجابي بشكل عام في استجابة المصارف لاستخدام التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، وأن بناء خطة التدقيق تعتمد على خبرة المدققين الداخليين، وقد اختبرت الدراسة مدى فعالية إدارة المخاطر، وأسلوب التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في المصارف اليونانية، بالاعتماد على دراسة ثلاثة مصارف كبرى في اليونان، وتحليلها وتقييمها،

¹ Stanciu , Victoria. Internal Audit Approach in Bank , Faculty of Accounting and Management Information System, Bucharest.Romania .

² Andreas G. Koutoupis and Anastasios Tsamis, (2009), Risk based internal auditing within Greek: banks: a case study approach, Journal of Management and Governance, Volume 13, Numbers1-2 May .

- وإجراء مقارنة بينها من حيث مدى التزامها بمتطلبات بازل II للرقابة الداخلية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- إنَّ الشرط الضروري واللازم لآلية العمل في المصارف يكون بواسطة استخدام التدقيق الداخلي المبني على قياس المخاطر.
- المتطلبات القانونية للإشراف والرقابة تدفع المصارف لتنشيط إدارة المخاطر لديها.

٥- دراسة Ismail (٢٠١٠)^١:

بعنوان " إدراك المدققين الداخليين لدورهم في تدقيق إدارة المخاطر في القطاع المصرفي المصري " ، وهدفت هذه الدراسة إلى تكوين إطار شامل لمفهوم إدارة المخاطر ولتوضيح الدور الذي يمارسه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى محاولة تجميع آراء المدققين الداخليين حول العوامل المؤثرة في تدقيق إدارة المخاطر ، حيث تم توزيع استبانات على المدققين الداخليين العاملين في المصارف واختبار النتائج. وأشارت النتائج إلى أن هناك علاقة قوية بين هيكلية المصرف وبين جودة عملية التدقيق القائمة على المخاطر ، حيث أظهرت النتائج أن هذه العلاقة كانت لمصلحة المصارف الخاصة والمصارف المشتركة ، وأكد ذلك أن المدققين الداخليين في هذه المصارف يرون أنفسهم قادرين على ممارسة دور كبير في عملية تدقيق إدارة المخاطر بدلا من تكليف المحاسبين القانونيين والمستشارين بها.

٦- دراسة Abdullatif & Al-Khadash (٢٠١٠)^٢:

بعنوان "وضع مدخل تدقيق في سياق: تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في الأردن " ، بدأ الباحثان دراستهم بمدخل إلى التدقيق من حيث مراحل تطوير منهج التدقيق عبر أربعة أجيال ، ثم تطرّقا إلى استعراض التدقيق في البيئة الأردنية . هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف مدى إمكانية تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في الدول النامية وبخاصة البيئة الأردنية مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف العوامل البيئية بين الدول المتقدمة التي تبنت إنشاء وتطوير هذا المنهج و الدول النامية ، لقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق بعض العوامل المتعلقة بمنهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال ، و الآثار الناجمة عن اعتماد منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مكاتب التدقيق ، و مدى ملائمة تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في مكاتب التدقيق الأردنية ، و تأثير انخفاض اتعاب التدقيق على تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال .

¹ Ismail, Tariq Hassaneen , Internal Auditors , Perception About Their Role in Risk Management Audit in Egyptian Banking Sector , international journal of Economic and accounting , ISS 4, 2010 .

² Abdullatif , M. & Al-Khadash , H. 2010 .Putting Audit Approaches in context : The Case of Business Risk Audit in Jordan, international journal of Auditing ,Vol.14 ,n.1 ,P.1-24 .

توصل الباحثان إلى أن مكاتب التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مستويات تطبيق مختلفة بالاعتماد أساساً على دور مؤسسة التدقيق الإقليمية ، كما توصلوا إلى أن كثيراً من مكاتب التدقيق لو أرادت تطبيق بعض العوامل المتعلقة بمنهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال مثل فعالية نظام الحاكمية المؤسسية فإن ذلك سيؤدي إلى القيام بنفس مستوى الاختبارات الجوهرية إن لم يكن أكثر بسبب ضعف الحاكمية الناتجة عن ضعف في نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي .

كما تمّ التوصل إلى أنّ بعض مديري الشركات يهتمون بوجود رقابة ضعيفة تسمح لهم بزيادة سيطرتهم وقوتهم ، كثير من الذين أجريت معهم المقابلات أفادوا بأن أكثر المؤسسات التي تطبق هذا المنهج لا تطبقه بشكل فعلي وإنما هو بمثابة شكل خارجي و وأن تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في الأردن بمثابة رفاهية حيث يتم رفع التكاليف مقابل منافع محدودة ، إن عدم اقتناع شريحة كبيرة من المدققين بضرورة تطبيق المنهج الجديد يؤدي إلى عدم رغبتهم في تغيير مناهج التدقيق التقليدية ، والرغبة في بقاء العمل دون زيادة جهود التدقيق وعدم الاهتمام بالسلبات القانونية المترتبة من عدم أخذ مخاطر الاعمال على محمل الجد ، ويعتقد كثير ممن أجريت معهم المقابلات أن منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يمكن أن يطبق بشكل كامل إذا تمت زيادة جهود مؤسسات التدقيق بتعليم وتدريب المدققين في دول العالم وإعطاء الأهمية لضرورة التطبيق الكامل .

٧- دراسة Odoyo, Omwono ,and Okinyi (٢٠١٤)^١ :

بعنوان " دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام في دولة كينيا"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام في دولة كينيا، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة مسحية من خلال قائمة استقصاء تمّ توزيعها على المديرين التنفيذيين، والمديرين الماليين، والمديرين التشغيليين، ومديري التدقيق الداخلي في ٩ مؤسسات من مؤسسات القطاع العام، وقد اعتمدت الدراسة على معامل بيرسون لإظهار العلاقة بين المتغيرات، وتمّ بناء نموذج تجريبي لإدارة المخاطر في المؤسسة يتألف من (التدقيق الداخلي، المخاطر، الإجراءات التي تتخذها الإدارة، التزام الموظفين والإدارة)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- إن الدور الأساسي للتدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة مخاطر المؤسسة هو توفير ضمانات للمؤسسة حول فعالية إدارة المخاطر .

¹ Odoyo, Omwono ,and Okinyi, 2014 An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management Study of State Corporations in Kenya .

- يتوجب على إدارة المؤسسات العامة تهيئة بيئة مناسبة، من شأنها أن تدعم من إدارة التدقيق الداخلي لإنجاز مسؤولياتها بشكل فعال لتزود الإدارة العليا بتأكيدات على أنّ مخاطر المؤسسة تدار بشكل فعال .

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين أنها إما قامت بدراسة وعرض لمهام ودور التدقيق الداخلي في البنوك التجارية دون التطرق إلى البنوك الإسلامية ، وإما تناولت مهام ودور التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية بشكل عام دون التطرق إلى دورها في إدارة المخاطر و حتى إن تناولت دورها في إدارة المخاطر تناولتها بشكل عام دون تناول مخاطر المرافقة لعمليات التمويل ضمن صيغ المرافحة .

ومن هذا المنطلق تميزت هذه الدراسة بما يلي :

- تميزت هذه الدراسة أولاً في أنها ركزت على بيئة عمل البنوك الإسلامية السورية خاصة ضمن صيغة التمويل بالمرابحة و فيما يتعلق بدور التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية السورية في دوره الفاعل في تقييم المخاطر المرافقة لصيغ التمويل بالمرابحة والحد منها .
- وأكثر من ذلك فقد تناولت الدراسة دراسة عملية على أحد البنوك الإسلامية السورية للوقوف على نقاط الضعف و القوة في الإجراءات المتبعة وبما يتوافق مع تعليمات مصرف سورية المركزي ومقررات بازل II فيما يخص دور التدقيق الداخلي في تقييم عمل الإدارة لإدارة المخاطر المصاحبة لعمليات التمويل بصيغة المرافحة .

الفصل الثاني

المراجعة ومخاطرها وكيفية إدارتها

تمهيد :

تواجه البنوك الإسلامية والتقليدية مخاطر مشتركة نابعة من طبيعة الممارسة المصرفية ، إسلامية كانت أم تقليدية ، كما نجد أنّ هناك مخاطر إضافية تختص بها البنوك الإسلامية .

و مبرر الاختلاف يرجع في المقام الأول إلى اختلاف طبيعة العمل المصرفي والخدمات المقدمة ، وأسلوب التعامل فيه . فالبنوك الإسلامية تلتزم في تعاملها بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد نتج عن هذا الالتزام نوعٌ جديدٌ من المخاطر يتعلّق بتركيب أصول و خصوم هذه البنوك. فصيغ التمويل الإسلامية نشاط مصرفي جديد ، تفرّدت به البنوك الإسلامية ، و لا تجد ما يماثل مخاطر هذه الصيغ في البنوك التقليدية .

و المتنبّع لنشاط البنوك الإسلامية ، يلحظ أنّها ركّزت في بداية نشأتها على تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية ، وآثرت الاستثمارات ذات المخاطر المتدنية ، على الرغم من قلّة العائد فيها، ولكن التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة دفعت البنوك الإسلامية لتقوم بتطوير صيغ التمويل التي تستخدمها ، و الاهتمام بالخدمات التي تقدمها وتقييم المخاطر المرافقة لها والحد منها .

تعتبر صيغة التمويل بالمرابحة أكثر صيغ التمويل شيوعا واستخداما في عمليات التمويل الإسلامية بالمقارنة مع صيغ التمويل الإسلامية الأخرى ، وبخاصة البنوك الإسلامية السورية نظرا لحدائثة هذا النوع من البنوك في القطاع المصرفي السوري ، وتواجه عمليات تمويل المرابحة مخاطر ذات طبيعة خاصة تختلف عن غيرها من صيغ التمويل الإسلامية.

لذلك أصبح من الأولويات في البنوك الإسلامية إدارة مثل هذا النوع من المخاطر وإحكام السيطرة عليها، فمعرفة المخاطر المصرفية وتقييمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وتحقيق أهدافها.

سيتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم وطبيعة عمليات تمويل المرابحة التي تقوم بها البنوك الإسلامية ضمن صيغة التمويل الإسلامي والمخاطر المصاحبة لمثل هذا النوع من التمويل بما في ذلك توجهات إدارة البنوك في تناولها لهذا النوع من المخاطر من تحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل من أثارها السلبية على البنك نفسه، وذلك لتحقيق عوائد مرتفعة عند أقلّ مستويات ممكنة من المخاطر .

المبحث الأول

مفهوم المراجعة في البنوك الإسلامية وإجراءاتها وأشكالها

أولاً : مفهوم تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية :

يعد بيع المراجعة من أنواع البيوع المشروعة وأحد قنوات التمويل بالبنوك الإسلامية، والمراجعة في اللغة: مصدر من الربح وهو الزيادة، وفي اصطلاح الفقهاء هي : بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، أو هي بيع برأس المال وربح معلوم^١.
وقد عرّفت المعايير الشرعية المراجعة بأنها^٢:

بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه ، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع سواء وقعت من دون وعد سابق وهي المراجعة العادية ، أو وقعت بناء على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق المؤسسة وهي المراجعة المصرفية . وهي أحد بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة (بإضافة المصروفات المعتادة) . وهي على نوعين :

- بيع المراجعة البسيطة حيث يتم البيع برأس المال وربح معلوم لسلعة تكون غالباً ملكاً للبائع ودون الاعتماد على وعد مسبق من العميل بالشراء .
- بيع المراجعة للأمر بالشراء : أو بيع المراجعة المقترنة بالوعد^٣ ويكون أطرافها ثلاثة البائع و العميل (المشتري) و البنك باعتباره تاجراً وسيطاً بينهما ، ويقوم البنك بشراء السلعة بناءً على طلب العميل و رغبته و وعد بشرائها مراجعة من البنك .

وصفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ، ويشترط عليه ربحاً ما محدد.
ومن شروط صحة بيع المراجعة^٤:

١. أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري الثاني لأنّ المراجعة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع، فإذا لم يكن معلوماً فهو فاسد.
٢. أن يكون الربح معلوماً ، والعلم بالثمن شرط لصحة البيع.

^١ الخباط، عبد العزيز والعيادي، احمد (٢٠٠٤). فقه المعاملات وصيغ الاستثمار، عمان- الاردن، دار المتقدمة للنشر، ص٥.

^٢ المعايير الشرعية ، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، معيار رقم ٨ ، المراجعة ، ملحق د ، ٢٠١٧ ، ص ٢٢٤.

^٣ العيادي ، أحمد صبحي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها ، دار الفكر ، عمان الأردن ، ٢٠١٠م ، ص ١٠٣ .

^٤ عريقات، حربي وعقل، سعيد. (٢٠١٠). إدارة المصارف الإسلامية – مدخل حديث، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الاردن ، ص١٨٢.

٣. ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلًا بجنسه من أموال الربا، فإن كان كذلك اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلاً بمثل لم يجز أن يبيعه مرابحة. لأن المرابحة بيع الثمن الأول وزيادة، والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحاً.

٤. أن يكون العقد الأول صحيحاً، فإذا كان فاسداً لم يجز.

و يعتبر التمويل بصيغة المرابحة للأمر بالشراء من أكثر العقود المالية الإسلامية استخداماً وتطبيقاً، وقد تمت إجازته كأحد صور البيع الآجل بشرط أن تدخل السلعة المتفق على شرائها في ملكية البنك وضمانته قبل إبرام العقد الثاني مع العميل، وألا يكون الثمن في عقد المرابحة قابلاً للزيادة في حال التأخر أو العجز عن السداد، وألا يكون بيع المرابحة ذريعة للربا بأن يقصد العميل الحصول على المال ويتخذ السلعة وسيلة لذلك كبيع العينة أي شراء السلعة من البنك مرابحة بالتقسيط أو لأجل وبيعها له بثمن أقل نقداً^١، ويقدم العميل وعداً بالشراء كما يقدم دفعة نقدية مقدمة تبين حاجته للسلعة والتزام بالوفاء بوعده بشرائها (تسمى دفعة ضمان جدية).

و يرى الباحث من الواقع العملي أنّ هذا النوع من البيوع يطبق في البنوك الإسلامية السورية تحت اسم "بيع المرابحة للأمر بالشراء"، والفرق بينه وبين بيع المرابحة البسيطة أن بضاعة المرابحة مملوكة للبائع بالأساس حال البيع.

حيث يتقدم العميل إلى البنك طالباً منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها على أساس الوعد بشراء تلك السلعة اللازمة له فعلاً مرابحة بالنسبة التي يتفق عليها، ويدفع الثمن مقسماً حسب امكاناته، على أن يدعم هذا الطلب بالمستندات اللازمة، ومنها على سبيل المثال عرض أسعار للسلعة موضوع المرابحة، ويقوم البنك بعد ذلك بالإجراءات اللازمة للحصول على السلعة المتفق عليها، ودفع قيمتها وبعد وصول البضاعة و تملكها من قبل البنك، يخطر العميل لإتمام إجراءات البيع.

ثانياً : الإجراءات التنفيذية لتمويل المرابحة في البنوك الإسلامية :

ويمكن اختصار الإجراءات التنفيذية لعمليات التمويل بالمرابحة على النحو التالي^٢ :

١- تقديم طلب الشراء:

يتلقى البنك الإسلامي طلباً من العميل يوضح فيه رغبته في شراء سلعة معينة أو خدمة وبمواصفات محددة معروفة على أن يشتريها البنك للعميل مرابحة لأجل محدد معلوم وبربح يتم الاتفاق عليه .

^١العلي، صالح حميد، المؤسسات المالية الإسلامية، إصدارات مركز دراسات الاقتصاد الإسلامي، دار النوادر، دمشق، ٢٠١٢، طبعة ٣ ص ١٨٠
^٢شحاته، حسين حسين . التمويل بالمرابحة كما تقوم بها المصارف الإسلامية بين الواجب والواقع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥.

ويحرر العميل نموذج يسمى طلب شراء سلعة مرابحة ، ومن أهم البيانات التي تظهر في هذا الطلب ما يلي:

- أ - مواصفات السلعة المطلوب شراؤها .
- ب - الثمن الأصلي لهذه السلعة في ضوء المعلومات المتاحة .
- ج - بعض المستندات المتعلقة بالعميل .
- د - شروط التسليم ومكانه .
- هـ - غير ذلك من البيانات والمعلومات التي يطلبها البنك الإسلامي .

٢- دراسة جدوى طلب الشراء:

يقوم قسم المrabحة التابع لإدارة الاستثمار والتمويل في البنك الإسلامي بدراسة طلب الشراء من جميع النواحي مع التركيز على المسائل الآتية :

- أ - التحقق من صحة البيانات والمعلومات الواردة في الطلب المقدم من العميل .
- ب - دراسة السلعة وسوقها من ناحية المخاطر والقابلية للتسويق .
- ج - دراسة النواحي الشرعية للتجارة في السلعة المرغوب شراؤها .
- د - دراسة تكلفة الشراء ونسبة الربح في ضوء الفواتير المبدئية المقدمة من المورد .
- هـ - دراسة الضمانات المقدمة من العميل .
- و - دراسة مقدار هامش الجدية والأقساط وآجال سدادها .

٣- تحرير نموذج الوعد بالشراء وسداد هامش الجدية :

في حال الموافقة من قبل البنك الإسلامي على تنفيذ العملية بعد بيان جدواها تقوم بعض البنوك الإسلامية بتحرير نموذج يسمى الوعد بالشراء لإلزام العميل بشراء البضاعة أو السلعة عند ورودها ، وهناك خلاف فقهي حول الوعد بالشراء هل هو ملزم أم لا ، ويرى جمهور الفقهاء المعاصرين أنه ملزم في المعاملات المالية ولاسيما في هذا الزمن الذي انتشر فيه فساد الذمم ، ويقوم العميل أحيانا بسداد مبلغ من المال يسمى هامش الجدية .

ومن أهم البيانات التي تسجل في هذا النموذج ما يلي :

- أ - بيانات ومعلومات عن العملية مستقاه من طلب الشراء .
- ب - بيانات ومعلومات عن الربح .
- ج - بيانات ومعلومات عن ضمان الجدية والأقساط .
- د - بيانات ومعلومات عن الضمانات الأخرى .
- هـ - بيانات ومعلومات أخرى تختلف من بنك لآخر .

٤- الاتصال بالمورد والتعاقد معه على الشراء وتحقيق التملك والحيازة:

- يقوم البنك الإسلامي بالاتصال بالمورد والتعاقد معه لشراء السلعة باسمه وتحت مسؤوليته ، وهناك أساليب كثيرة للتعاقد تختلف من سلعة إلى سلعة ومن دولة إلى دولة ، كما تختلف حسب مكان الشراء (مشتراه من السوق المحلي أو مستوردة من الخارج) .
- ومن أهم البيانات والمعلومات الواجب توافرها في عقد الشراء من المورد ما يلي :
- أ - الثمن الأصلي من واقع فاتورة المصدر .
 - ب - التكاليف والمصاريف الإضافية المتعلقة بالسلعة حتى تصل مخازن أو مستودعات البنك الإسلامي أو أي مكان يتفق عليه.
 - ج - مكان وتاريخ التسليم.
 - د - مخاطر الشراء والنقل وأساليب التأمين عليها لأنها تقع على البنك الإسلامي .

٥- إبرام عقد البيع مع العميل:

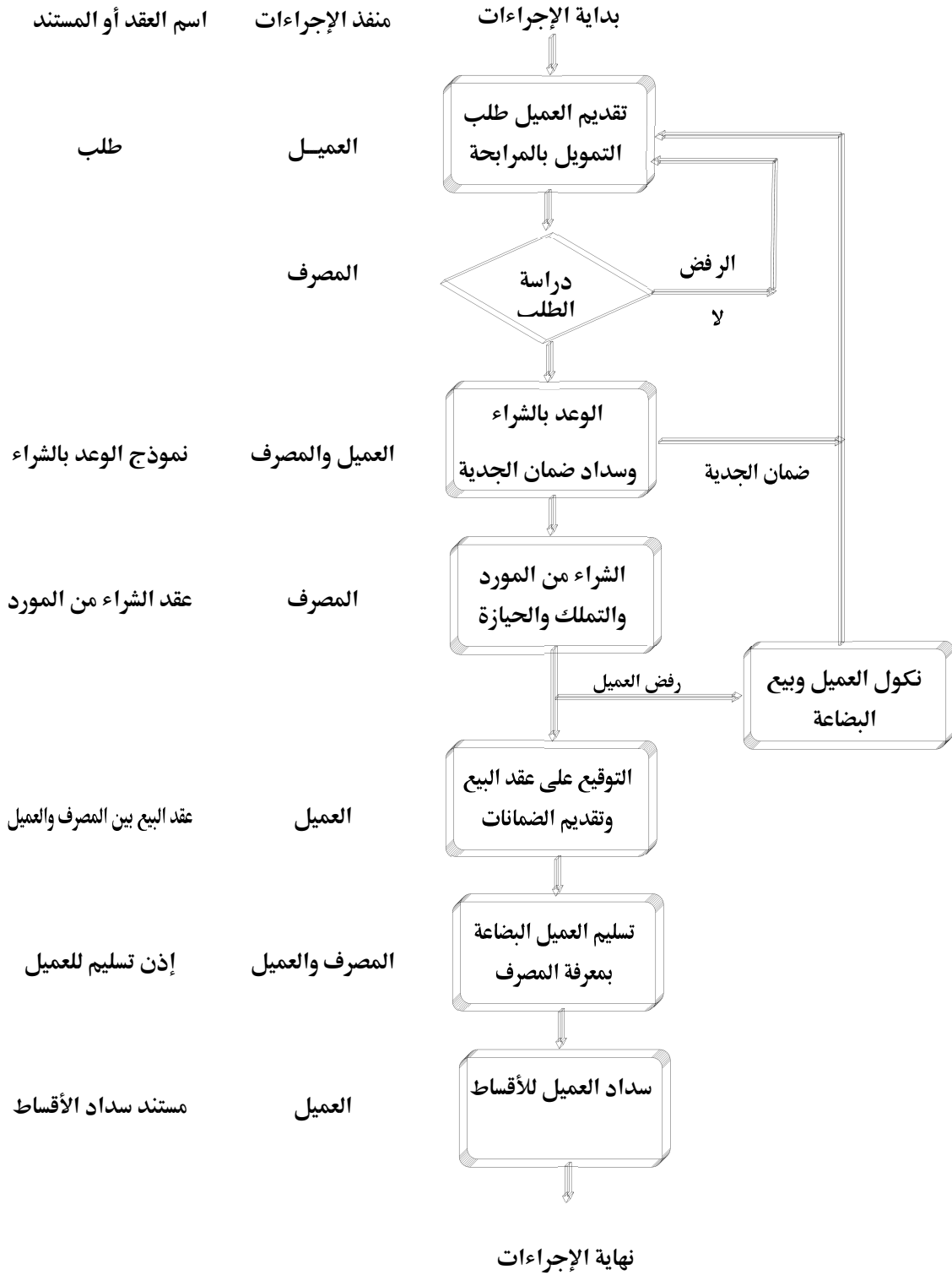
عندما يتم شراء السلعة بمعرفة البنك وباسمه والاطمئنان من وجودها في مكان معين ، يقوم البنك الإسلامي بالاتصال بالعميل لإبرام عقد البيع ، ويذكر في هذا العقد البيانات والمعلومات الآتية :

- أ - أطراف التعاقد .
- ب - ثمن البيع الأصلي والمصروفات والأرباح .
- ج - مقدار ضمان الجدية والأقساط قيمة وزمناً .
- د - الضمانات التي يقدمها العميل.

وهنا نلاحظ أنّ الإجراءات التنفيذية لعمليات التمويل بالمراوحة يجب أن تكون متتابعة ومتلاحقة في التنفيذ، حيث لا يجوز إتمام خطوة بيع السلعة للعميل إلا بعد تملك البنك السلعة وحيازتها وبعد بيعها وإبرام العقد مع العميل يقوم العميل باستلام السلعة من ممثل البنك الإسلامي ويقوم بسداد الأقساط في المواعيد المقررة .

و تختصر الخريطة التالية الاجراءات التي تقوم بها البنوك لتمويل المراوحة حسب أحكام ومبادئ الشريعة موضحة دور كلّ من العميل و البنك و العقود و المستندات التي تتم عند كل إجراء من الإجراءات الواجب اتباعها .

خريطة الإجراءات لتمويل المراجعة حسب أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية^١



^١ شحاته، حسين حسين . التمويل بالمراجعة كما تقوم بها المصارف الإسلامية بين الواجب والواقع ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٨.

ثالثاً: أشكال عقود المراجعة في البنوك الإسلامية :

توجد أشكال عديدة لعقود المراجعة و التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية و طبيعة عمل البنوك الإسلامية، من هذه الأشكال نذكر ما يلي^١:

- المراجعة المصرفية :

لقد طوّر عقد المراجعة ليصبح صيغة تمويل مصرفية جائزة شرعاً بما يعرف في المصطلح المصرفي المعاصر " بالمراجعة المصرفية " ، ويتم تنفيذها عن طريق شراء البنك لسلعة يحددها العميل يدفع البنك ثمنها نقداً، ثم يقوم البنك ببيع تلك السلعة إلى العميل بثمن مؤجل يقوم العميل بتسديده إما دفعة واحدة أو على أقساط محددة^٢.

- المراجعة الشخصية :

تحتاج شرائح كبيرة من موظفي القطاعين العام والخاص وخريجي الجامعات وأصحاب المهن الحرة للحصول على بعض السلع المعمّرة للاستخدام الشخصي كالسيارات و الأجهزة المنزلية والمعدات وغيرها . وحيث إنّ دخولهم لا يكفي لشراء تلك السلع نقداً فإنّ البنك الإسلامي يقوم بشراء السلعة المطلوبة بناء على طلب العميل ويقوم ببيعها بثمن مؤجل يقوم العميل بتسديده على أقساط محددة وغالباً ما تكون مدة التقسيط متوافقة مع طبيعة السلعة المراد شرائها و طبيعة استهلاكها .

- المراجعة التجارية :

لا تفي الموارد المالية لبعض المؤسسات والشركات التجارية بشراء متطلباتها من السلع نقداً ممّا يجعلها تلجأ إلى البنوك الإسلامية لتمويل شراء تلك السلع بشروط دفع مؤجلة . وقد طوّرت آلية العمل الإسلامية لهذا الغرض بما يعرف ب " المراجعة التجارية "، حيث يعتمد البنك الإسلامي سقفاً ائتمانياً للتمويل ويمنح العميل بموجبه حق الاستفادة من ذلك السقف في تمويل شراء ما يحتاجه بالمراجعة ، ويقوم البنك بشراء وتملك السلع والبضائع التي يحددها العميل (في حدود السقف الائتماني الممنوح له) ودفع ثمنها نقداً ثم إعادة بيعها للعميل بثمن مؤجل يقوم العميل بتسديده حسب شروط دفع مؤجله ، وغالباً ما تكون مدد التقسيط متوافقة مع دورة بيع أو دورة إنتاج السلعة التي يعمل بها العميل (دورة السيولة النقدية لدى العميل) والتي تكون في معظم الأحيان لا تزيد عن مدة عام ونصف كحد أقصى .

^١ فتوح، عبد الناصر محمود شيخ. (٢٠٠٨). ضوابط الاستثمار و المصارف الإسلامية ، دار الارشاد للنشر ، ص ٩٥.
^٢ المعايير الشرعية ، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، معيار رقم ٨ ، المراجعة ، ملحق ٥ ، ٢٠١٧ ، ص ٢٣٤.

- الاعتمادات المستندية بالمراجحة :

الاعتماد المستندي هو تعهد مكتوب صادر من بنك (يسمى المصدر) بناءً على طلب المشتري (مقدم الطلب أو الأمر) لصالح البائع (المستفيد) . ويلتزم البنك بموجبه بالوفاء في حدود قيمة الاعتماد خلال فترة معينة متى قدم البائع مستندات السلعة مطابقة لتعليمات شروط الاعتماد . ويلجأ رجال الأعمال عند تمويل عمليات استيراد السلع من السوق الدولية إلى البنوك لفتح الاعتمادات المستندية لمصلحة الموردين لتلك السلع . وقد طوّرت الصيرفة الإسلامية في هذا المجال آلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يطلق عليها " تمويل الاعتمادات المستندية بالمراجحة " . ويقوم البنك الإسلامي من خلال هذه الآلية بفتح الاعتماد المستندي باسم البنك ولصالحه بغرض تحقيق ملكيته للبضاعة ثم يقوم البنك بعد وصول مستندات شحن البضاعة ببيعها للعميل بثمن مؤجل يدفع على آجال . وتتوافق المدة التي يتفق عليها مع طبيعة السلعة المشتراة وتحتاج في بعض الأوقات إلى فترات سماح في بداية التمويل لحين تهيئة البضاعة وتجهيزها للبيع أو الإنتاج وبحسب الدورة الإنتاجية للعميل ومن ثم يتم دفع الأقساط بحسب اتفاق العميل مع البنك .

- المراجحة في السلع الدولية :

يمثل الاستثمار رافداً مهماً في البنوك الإسلامية . وحيث أن كثيراً من العملاء يحتاجون إلى آلية توفر لهم فرصة استثمار سيولتهم النقدية على المدى القصير فقد طورت المصرفية الإسلامية ما يعرف بـ " المراجحة في السلع الدولية " يتم من خلالها قيام البنك الإسلامي بالوكالة عن عميله بشراء سلع من السوق الدولية نقداً كالحديد والنحاس والألمنيوم والأخشاب وغيرها من السلع المتاحة بالأسواق الدولية يقوم البنك بدفع ثمنها نقداً ، ويقوم ببيعها للعميل على أقساط مؤجلة وضمن ربح متفق عليه عن طريق التمويل بالمراجحة ، ثم يقوم البنك ببيعها بالوكالة عن عميله بعدئذ إلى أطراف أخرى في نفس السوق ويقبض ثمنها نقداً لصالح العميل . وبهذا تمكنت البنوك الإسلامية من الاستجابة لرغبة عملائها في الحصول على سيولة نقدية وبما يتوافق مع الشريعة الإسلامية .

ويرى الباحث أن هذه الصيغ وفرت للبنوك الإسلامية وسيلة تمويلية تمكنها من الوقوف أمام البنوك التقليدية، وتحقيق الأرباح، حيث إنّ هذه الصيغ قد سدت احتياجات التجار والصناع الذين لا يرغبون في الدخول مع البنوك في المشاركة بكل ما تستلزمه من كشف للأسرار والمعلومات .

ونظراً لحدثة البنوك الإسلامية في القطاع المصرفي السوري يلاحظ أن صيغة تمويل مارجحة الأمر بالشراء هي من أكثر صيغ التمويل استخداماً في البنوك الإسلامية السورية .

المبحث الثاني

طبيعة المخاطر المرافقة للتمويل بالمرابحة

أولاً : مفهوم المخاطر :

المخاطر موجودة ولا يمكننا أن ننكرها أو نتجاهل وجودها وذلك نتيجة احتمال حدوث أي خسائر مرتبطة بممارسة أي نشاط في أي منشأة سواء كانت خدمية أو تجارية أو صناعية أو أي قطاع اقتصادي آخر ، وقد تمّ التطرّق إلى عدة تعاريف للمخاطر بشكل عام ، حيث تعددت التعاريف و المفاهيم لهذا المصطلح طبقاً للهدف الذي تسعى إليه هذه الدراسات و إلى الزاوية التي ينظر منها الباحث إلى الظاهرة محل الدراسة ، وسيتناول الباحث بعض هذه المفاهيم وأهمها وبما يخدم طبيعة البحث ، وفيما يلي أهمها :

- عرّف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بصفة عامّة بأنها ¹ :

" هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة ، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة ، ودرجة احتمال حدوثها " .

- عرّفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ، المخاطر بشكل عام بأنها ² :

" احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتيجة الأعمال أو خسائر في رأس المال ، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته ، حيث إن مثل هذه القيود تضعف من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة ، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة الأعمال المصرفية من جهة أخرى " .

- كما عرفت المخاطر على أنها ³ :

" احتمال التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع) وهي تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتنبأ بها " .

¹ The Institute Of Internal Auditors , International Standard for the Professional Practice of Internal Audit (Standards) , 2010 , P19 .

² Financial Services Roundtable , Op Cit , June 1999 . P5 .

³ Dorfman , Mark S , Introduction to Risk Management and Insurance , 6th ED. Prentice Hall , 1998 , P15 .

- ومن تعاريف المخاطر ¹ :

" هي حالة من عدم التأكد ، فهي احتمال لحدوث ظروف أو أحداث من شأنها أن يكون لها تأثير على أهداف المنشأة ، ويشمل ذلك إمكانية حدوث خسارة أو ربح ، أي حدوث اختلاف عن النتيجة المرجوة أو المخطط لها ، ويرتبط الخطر وحدثه بعنصرين هما ، احتمال وقوع الحدث المسبب للخطر ، والآثار أو العواقب التي سترتب على وقوع هذا الحدث " .

يلاحظ الباحث أنّ التعاريف السابقة تعكس وجهة نظر المدققين الداخليين وإدارة البنك للتعبير عن تخوفهم من الآثار السلبية التي قد تنتج عن أحداث مستقبلية متحملة الوقوع فيما يتعلق بتنفيذ أهداف البنك المخطط لها .

و استناداً إلى هذه التعريفات المتعددة للمخاطر ، يمكن تحديد خصائص المخاطر بالآتي :

- حالة احتمالية غير مؤكدة قد تحدث وقد لا تحدث .
- انخفاض العائد الفعلي عن العائد المتوقع أو المخطط له ، ويمكن أن يحقق البنك جراء ذلك خسارة غير متوقعة أو مرغوب فيها مخالفة لما خطط له .
- يؤدي الخطر إلى عدم تحقيق البنك لأهدافه ، وعدم الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته ، والحدّ من استغلال الفرص المتاحة .
- يؤدي الخطر إلى توقّف البنك عن سداد التزاماته للآخرين .
- قد يؤدي الخطر في حال حدوثه وعدم السيطرة عليه إلى القضاء على البنك و إفلاسه .

ثانياً : المخاطر المرافقة للتمويل بالمرابحة :

تواجه البنوك الإسلامية مخاطر أعلى من نظيرتها التقليدية وذلك بسبب الطبيعة التي تتميز بها البنوك الإسلامية بسبب تقيدها بأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها في كافة معاملاتها المالية، الأمر الذي يلزمها بشروط أخرى غير موجودة في البنوك التقليدية ، وعلى الأخصّ حرمة التعامل بالفائدة مما يحرمها من بعض الأدوات التي تلجأ إليها البنوك التقليدية للتحوط من المخاطر التي تتعرض لها .

تختلف المخاطر في البنوك الإسلامية بحسب صيغة التمويل الممنوحة ، و تتمحور مخاطر صيغة المرابحة بعدم التزام العميل بأي شرط من شروط العقد المبرم مع البنك على الأخص

¹ Cooper, Dale-Grey, Stephen-Raymond, Geoffrey,&, Walker, Phil, Project Risk Management Guidance, John Wiley & Sons, UK, 2005, P3 .

الوعد بالشراء أو عدم الالتزام بالسداد بالمواعيد المتفق عليها أو أي صورة أخرى ، فالمخاطر المرافقة للتمويل بالمرابحة عديدة وأهمها ^١ :

١- مخاطر تجارية :

تتمثل بالنكول عن الوعد ، فبعد طلب الزبون للسلعة ، ودفعه هامش الجدية ، يمكن أن يغير رأيه في العملية ، في الوقت الذي يكون فيه البنك قد قام بشراء السلعة المطلوبة . وعليه فسيتحمل البنك تكلفة التخزين ، وما قد يصيب السلعة من تلف قبل بيعها، أو ما يحدث من تغير في الأسعار إلى أن يجد مشترياً آخر لهذه السلعة، وعليه فسيتحمل البنك التكاليف التي أشرنا إليها ، إلى جانب الخسارة إذا كان هناك فارقاً في السعر من مخاطر السوق ، لذلك فقد أجاز بعض الفقهاء المعاصرين ، أن يلزم البنك العميل بمقدار ما لحقه من خسارة جراء نكوله عن الوعد ، وإذا لم تكن هناك خسارة فلا يلزمه التعويض بشيء ^٢ .

ففي حالة النكول عن الشراء يتصرف البنك ببيع السلعة إلى طرف ثالث ، ويكون للبنك حق الرجوع على هامش الجدية المدفوع من قبل العميل وكذلك يمكن أن يكون للبنك الحق في أن يسترد من العميل أي خسارة يتعرض لها من بيع السلعة بعد استيفائه لهامش الجدية أو يمكن أن لا يكون له عند عدم إلزامية الوعد بالشراء الموقع من قبل المتعامل طالب الشراء .

و يؤكد الباحث بأن المخاطر التجارية يمكن أن تنشأ من أحد المصادر التالية :

أ- تلف البضاعة أثناء ملكية البنك لها : يمكن أن تصاب البضاعة بالتلف الجزئي أو الكلي وهي في حيازة البنك وقبل أن يقوم بتسليمها إلى العميل ، كأن تكون في الطريق أو الشحن إلى العميل ، وبذلك يتحمل البنك قيمة هذا التلف أو الهلاك.

ب- رد العميل البضاعة للبنك نتيجة وجود عيب غير ظاهر فيها : ويعتمد ذلك على طبيعة السلعة ، إذ يمكن أن يطرأ العيب على البضاعة وهي في ضمانه البنك ، أو بعد حصول العميل عليها .

ت- عدم الالتزام بالوعد : يعتبر ذلك من المخاطر المهمة في حال عدم التمكن من إلزام العميل بتنفيذ وعده بشراء السلعة ^٣ .

ث- عدم مطابقة السلعة للمواصفات : إذ يمكن أن تكون مواصفات السلعة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة من العميل مما يعرض البنك لمخاطر رد السلعة ^٤ .

^١ خان، طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة ، ٢٠٠٣، ص ٦٤.

^٢ محمد، فضل عبد الكريم، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ٢٠٠٨ .

^٣ شابرا ، محمد عمر ، خان ، طارق الله ، الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية ، ورقة مناسبات رقم ٣ ، (جدة ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية) ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٦ .

^٤ هندي ، منير إبراهيم، شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية و الإسلامية ، دراسة اقتصادية و شرعية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص ١٢١

ج- الظروف الطارئة غير التجارية : كالأضراريات و الحروب ، وغرق السفينة ناقلة السلعة أو احتراقها مثلاً ، ويقوم التأمين بالتعويض عادةً ، ومع ذلك هناك مخاطر خسارة جزء من القيمة لا تغطيه شركات التأمين .

٢- مخاطر ائتمانية أو مخاطر الطرف المقابل:

تتمثل مخاطر الائتمان بأنها مخاطر ناجمة جراء عدم قيام العميل أو النظير بتسوية التزاماته بالقيمة الكاملة سواء عندما تستحق أوفي أي وقت آخر بعد ذلك^١.

ويمكن أيضا تحديد مخاطر الائتمان ببساطة^٢ هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله ، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك في المواعيد المحددة .

حيث إن أي عملية ائتمان لا بد أن تكون محفوفة بالمخاطر ، فقد يعجز العميل عن سداد أصل التمويل مع أرباحه ، وقد يكون له القدرة المالية على السداد لكنه لا يرغب لسبب أو لآخر في السداد .

تواجه البنوك الإسلامية مخاطر ائتمانية أعلى من نظيرتها التقليدية وذلك بسبب طبيعة التمويل التي تتميز به البنوك الإسلامية ، حيث تأتي المخاطر في المربحة من خلال تأخر الزبون في سداد ما عليه في الآجال المحددة، هذا وإن البنوك الإسلامية مجبرة على استخدام وسائل محددة للتعامل مع مخاطر الائتمان وذلك ضمن قيود الشريعة حيث لا تأخذ بمعيار الزيادة في سعر البيع في حالة التأخر عن السداد ولا يجوز لها أن تفرض غرامات التأخير لأنه عين الربا^٣.

تنشأ المخاطر الائتمانية في صيغة المربحة نتيجة للعوامل الآتية :

أ- كافة عوامل ومسببات المخاطر الائتمانية و الموجودة في البنوك التقليدية^٤ لا سيما المخاطر العامة و المخاطر المهنية و المخاطر الخاصة المرتبطة بالمقترض كالمخاطر المالي و مخاطر الإدارة و خطر البلد و الخطر القانوني .

ب- عدم قدرة البنوك الإسلامية على إعادة جدولة ديونها بسعر ربح جديد (يتناسب مع السعر المرجعي في حال تغيره) ، مما يشجع بعض العملاء التخلف عن السداد عمداً ، وهو ما يسمى بماطلة في سداد الدين ، إذ لا يترتب على ذلك دفع أموال إضافية .

^١ الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية لرقابة الجودة و التدقيق و المراجعة و عمليات التأكيد الأخرى و الخدمات ذات العلاقة (٢٠١٧) ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

^٢ أبو كمال ، مرفت ، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل ٢ – دراسة تطبيقية في المصارف العاملة في فلسطين ، ٢٠٠٧، ص ٤ .

^٣ كمال بوعظم – شوقي بورقية ، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية ، معهد العلوم الاقتصادية ، الملتقى الدولي الثاني ، ٢٠٠٩ .

^٤ شابرا ، محمد عمر ، خان ، طارق الله ، الرقابة و الإشراف على المصارف الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٧٤-٧٦ .

ت- طول أجل التمويل ، حيث إن الأصول ذات الاستحقاق طويل الأجل تكتنفها مخاطر أعلى مقارنة بالأصول ذات الاستحقاق قصير الأجل ، لذلك تسعى البنوك الإسلامية إلى تقديم تمويل قصير الأجل للسلع و الخدمات التجارية ، لأن المخاطر التي تصاحبها أدنى نسبياً .

وتتضمن مخاطر الائتمان بصفة عامة المخاطر التالية :

- المخاطر المتعلقة بالدولة : والمتمثلة في مخاطر العملاء الأجانب والنظرء الذين يخفقون في تسديد التزاماتهم بسبب عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية لبلد النظير الام وتكون خارجية بالنسبة للعميل أو الطرف النظير .
- مخاطر التحويل : والمتمثلة في مخاطر الخسارة التي تنشأ عندما لا تكون التزامات النظير بالعملة السائدة في بلده الأصلي . وربما لا يتمكن النظير من الحصول على العملة الخاصة بالالتزام بغض النظر عن الوضع المالي الخاص به .
- مخاطر الاستبدال (يطلق عليها أحيانا مخاطر الأداء) والمتمثلة في مخاطر إخفاق العميل أو النظير عن تنفيذ بنود العقد . ويخلق هذا الفشل الحاجة لتبديل العمليات الفاشلة بأخرى بسعر السوق الحالي . ويمكن أن يتسبب ذلك بخسارة للبنك تعادل الاختلاف بين سعر العقد وسعر السوق الحالي .

حيث تتضمن معظم عمليات التمويل أكثر من واحدة من المخاطر المذكورة أعلاه . وزيادة على ذلك ، فإن المخاطر المختلفة المذكورة أعلاه يمكن أن يرتبط بعضها ببعض .

هذا وقد تسعى بعض البنوك إلى ردع العملاء المماطلين المتأخرين عن السداد بفرض غرامات إضافية على ألا تكون إيرادات للبنك بل يجب إنفاقها على أوجه الخير وهي تراعي الاعتبار الآتية^١ :

- أ- تخلف العميل عن السداد : وقد يرجع لظروف خارجة عن إرادته .
- ب- ارتباط قدرة البنك على تحصيل حقوقه في مواعيد استحقاقها بتوفر شبكة واسعة من المعلومات عن العملاء الممولين ، حتى يستطيع التعامل مع كل عميل حسب وضعة الخاص في ضوء المعلومات المتوفرة عنه .
- ت- طول الإجراءات القضائية و زيادة التكاليف إذا تخلف العميل عن السداد أو تخلف عن وعده بالشراء .

^١ القري ، محمد ، المخاطر في صيغ التمويل الإسلامي، حولة البركة ، العدد السادس ، ٢٠٠٤ ، ص ١١ .

٣- مخاطر السوق :

من الشروط الأساسية لصيغة المراهبة و التي أكدت عليها الهيئات الشرعية هي وجوب تملك السلعة بعد الشراء وقبل البيع ، وبما أنّ أسعار السلع في تغير مستمر لذلك ينشأ هذا النوع من المخاطر ، فمن الممكن انخفاض سعر السلعة بعد الشراء وقبل البيع ، وبالتالي يتحمل البنك هذه الخسارة ، ولهذا يمكن تسمية هذه المخاطر بمخاطر أسعار السلع ، ويمكن أن ينشأ هذا الخطر نتيجة ملكية البنك بعض الأصول التي يتغير سعرها فقد يكون البنك مالكاّ لأسهم كضمانة لديه لعملية التمويل فتتخفص قيمة الضمان الذي لديه مقابل تسهيلات أو تمويلات ممنوحة لعمل ما^١ ، مما يمكن أن يؤدي إلى خسارة البنك في هذه العملية أو تخفيض أرباحه.

ويرى الباحث أنّ مثل هذا النوع من المخاطر تنفرد به البنوك الإسلامية عن نظيرتها من البنوك التقليدية ، وذلك ناتج عن طبيعة التعاملات في البنوك الإسلامية في تملك السلعة ، وهنا تلجأ البنوك الإسلامية إلى تقليل أثر هذه المخاطر من خلال بيع السلعة بشكل مباشر أو ضمن فترات زمنية متقاربة و عدم الاحتفاظ بها إلى فترات طويلة تعرض البنك لخسارة تقلب اسعار السلع .

٤- مخاطر السيولة :

وتتعلق بعدم القدرة على تسهيل الدين بأقل من قيمته ، وهذه يجب أن تغطي بالمصادر البديلة للحصول على السيولة . فهذه المخاطر ناشئة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك دون تحمل أيّ خسائر غير مقبولة ، والتي تنشأ غالباً من خلال الاندفاع غير العادي من قبل المودعين لسحب أموالهم دفعة واحدة ، أو نتيجة منح عمليات التمويل لفترات أطول من فترات الإيداع^٢ . وأحد أوجه إدارة الأصول والخصوم في الأعمال المصرفية تخفيض مخاطر السيولة ، حيث يمكن السيطرة على هذا النوع من المخاطر من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة وكذلك من خلال تنويع محفظة الأصول والمحفظة الانتمانية الخاصة بالبنك^٣ .

وكما هو معلوم ، فإن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية ، ولذلك فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تقترض أموالاً لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة . وإضافة إلى ذلك لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الاسمية ، ولهذا فلا يتوفر للبنوك الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين ، الأمر الذي يجبر البنوك الإسلامية على دراسة المحفظة الانتمانية الخاصة به ودراسة الفترات الزمنية التي يقوم فيها بمنح عمليات التمويل لتوافق سيولته المتطلبات التشغيلية الخاصة بعمله .

^١ الدروبي ، محمد سهيل ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، ٢٠٠٧ ، ص ٥ .

^٢ إبراهيم ، إيهاب نظمي ، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٣-١٢١ .

^٣ خان ، طارق الله ، حبيب أحمد ، إدارة المخاطر : تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٥ .

و من المخاطر أيضاً أن جزءاً من تعاملات البنوك الإسلامية هي تمويل التجارة و الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل ، مما قد يترتب عليه بعض التأخير في إمكانية تحويل هذه الأصول الاستثمارية إلى سيولة نقدية .

ويرى الباحث أنّ البنوك الإسلامية في الواقع العملي لم تواجه مخاطر السيولة بشكل فعلي وذلك عائد لتدخل المصارف المركزية بدرجات متفاوتة في أعمالها ونشاطاتها ، وأيضاً بسبب تدفق الودائع المستمر عليها ، كما أنّ البنوك الإسلامية تحتاط لذلك وتجمد جزءاً من أموالها لمواجهة السحب المفاجئ .

٥- مخاطر هامش الربح :

تعرف مخاطر هامش الربح بشكل عام على أنها عبارة عن تعرض الموقف المالي للبنك للتغيرات في أسعار المراجعة.

وقد يبدو أنّ البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن المتغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة . ولكنّ مخاطر سعر هامش الربح تواجه في البنوك الإسلامية بتأثير أكبر من المخاطر التي تواجه البنوك التقليدية التي تعتمد على الفائدة ومعدلاتها في تعاملاتها. وتتجم هذه المخاطر عن إمكانية اختلاف سعر الفائدة خلال مدة التمويل مما قد يؤدي إلى خسائر ناجمة عن تغيير في هامش الربح المقرر ، ولا يمكن تغيير هامش المراجعة بعد الدخول في العقد في حال تغيرت أسعار الفائدة خلال فترة الأجل .

كما وتدرج مخاطر أسعار الصرف ضمن المخاطر المرافقة لصيغة المراجعة حيث قد يكون الثمن في صيغة المراجعة التي يجريها البنك ويحصل فيها على تأجيل للثمن أو على فترة سماح محدداً بعملة أجنبية مختلفة عن العملة التي سيشتري بها الواعد^١ . فيتعذر تحديد التكلفة فيها لأن البنك سيدفع العملة الأجنبية إلى المورد بعد مضي الأجل ، في حين أنه يبرم صيغة المراجعة مع العميل عند وصول البضاعة ، فإذا أجرى المعادلة بين الثمن بالعملة الأجنبية (عملة تملك البنك للسلعة) وبين العملة المحلية (عملة صيغة المراجعة للواعد) ثم عند دفع الثمن إلى المورد تغير سعر العملة بصورة خارجة عن المعتاد بتقدير البنك ، فإن البنك سيتحمل هذا الفرق في صرف العملة ، وقد يكون كبيراً إلى درجة أنه يزيد عن ربح البنك في هذه العملية .

ويرى الباحث أنه في الوقت الحاضر تتزايد أهمية التحليل الائتماني نظراً لأهمية وخطورة منح عمليات التمويل فالبنوك بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص تعمل على وضع

^١ أبو غدة ، عبد الستار ، خوجة ، عز الدين ، تحمل العميل فرق العملة في مراجعة مؤجلة الثمن على المصرف ، ١٩٩٩ ، ص ١٦١-١٦٢ .

منهاج لها يستهدف قياس المخاطر المرافقة لعمليات التمويل وخاصة من الناحية الائتمانية للتعرف عما إذا كانت المخاطر مقبولة أم غير مقبولة مع تحديد السعر المناسب استيفاءه مقابل تلك المخاطرة فالبنوك الإسلامية تنظر إلى سعر المراجعة على أنه يقابل تكلفة التمويل والمصروفات الإدارية إضافة إلى القدر الذي تراه مناسباً لتأمين نفسها ضد المخاطر الائتمانية المختلفة .

المبحث الثالث

إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة

أولاً : مفهوم إدارة المخاطر المصرفية :

ورد العديد من المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر ، فقد عرّفت ^١ "بأنها نظام متكامل و شامل لتهيئة البيئة المناسبة و الأدوات اللازمة لتوقع المخاطر المحتملة و تحديدها و قياسها و تحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك و أصوله و إيراداته و وضع الخطط المناسبة لما يلزم، ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها و السيطرة عليها و ضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكن من الممكن القضاء على مصادرها" .

و عرّفت إدارة المخاطر بأنها النظام الذي يعمل بشكل شامل و متكامل لتهيئة البيئة و الأدوات المناسبة اللازمة لتحديد حالة محتملة الوقوع يمكن أن يواجهها نظام أو مؤسسة ، و قياسها سواء أكانت متعلقة بالموارد البشرية أم المادية أم التشغيل و التنبؤ بحدوث نتائج غير مرضية ، فتعمل على درئها إذا كان بالإمكان ، أو تقليل آثارها السيئة ، أو تخفيض عددها ، أو تخفيض تأثيرها في القرارات التي تريد اتخاذها ^٢ .

وتم تعريفها ايضا بأنها " كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحدّ من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا " ^٣ و الذي ركّز فيه على الإجراءات التي تتخذها إدارة البنك لفهم المخاطر وتعريفها و تحليلها ، لتستطيع تجنبها أو محاولة تخفيضها إلى أدنى حد ممكن .

أمّا لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية (Financial Services Roundtable) فقد عرّفت إدارة المخاطر بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر ، وتحديدتها ، و قياسها ، و مراقبتها بهدف ضمان فهم كامل لها و الاطمئنان بأنّها ضمن الحدود المقبولة ، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر " ^٤ .

^١ الدروبي ، محمد سهيل ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، ٢٠٠٧ ، ص ١ .

^٢ العلي ، صالح : إدارة مخاطر صيغ التمويل و الاستثمار في المصارف الإسلامية ، مجلة الإحياء ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر .

^٣ مبارك ، موسى ، إدارة مخاطر الائتمان و دورها في الحد من التعثر المالي في المصارف الإسلامية ، المؤتمر الخامس للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية ، ١٤-١٦ آذار ٢٠١٠ ، دمشق .

^٤ سعيد ، حسين ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، المؤتمر الخامس للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية ، ١٤-١٦ آذار ٢٠١٠ ، دمشق .

وقد عرّفها معهد المدققين الداخليين الأمريكي IIA بأنها :

"عملية تحديد، تقييم، إدارة، ومراقبة الأحداث، أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المؤسسة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المؤسسة المخطط لها"¹

ونلاحظ بأن كافة التعاريف الخاصة بإدارة المخاطر تبين الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر و المتمثلة بما يلي :

- وظيفة وقائية : للوقاية من المخاطر المتوقعة ، أو التي يمكن توقعها قبل حدوثها .
- وظيفة استكشافية : لكشف المشاكل حال حدوثها ، والتعرّف إلى النتائج غير المرغوب بها ، ودراسة مدى شدة تأثيرها .
- وظيفة تصحيحية : لتدارك آثار المخاطر المكتشفة ، وتلافيها و العمل على عدم تكرارها .

وللتطبيق الفعلي لإدارة المخاطر يجب مراعاة الأهداف التالية ² :

- تقليل المخاطر وأكثر من ذلك فإنه يجب أن تتناسب هذه المخاطر مع طاقة البنوك وقدرتها على تحقيقها للأرباح .
- إدارة كافة المخاطر والحد منها .
- يجب التقيد بكافة القوانين و التعليمات في كل الأحوال .
- يتعين أن يحاول البنك جاهداً تنويع محفظة الإقراض لديه بشكل جيد .
- يجب أن تتناسب عوائد الائتمان و المخاطر الناجمة عنها على المدى الطويل .

واستناداً إلى التعريفات المذكورة أعلاه يرى الباحث أنّ التعريفات السابقة تؤكد أنّ عملية إدارة المخاطر هي نظام متكامل يقوم من خلالها القائمون على إدارة البنوك بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بأعمال أنشطتها المختلفة، ومن ثمّ قياسها، وتقييم آثارها المالية ، والاستجابة لها من خلال الحد منها، أو التقليل من آثارها إلى المستوى المقبول من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

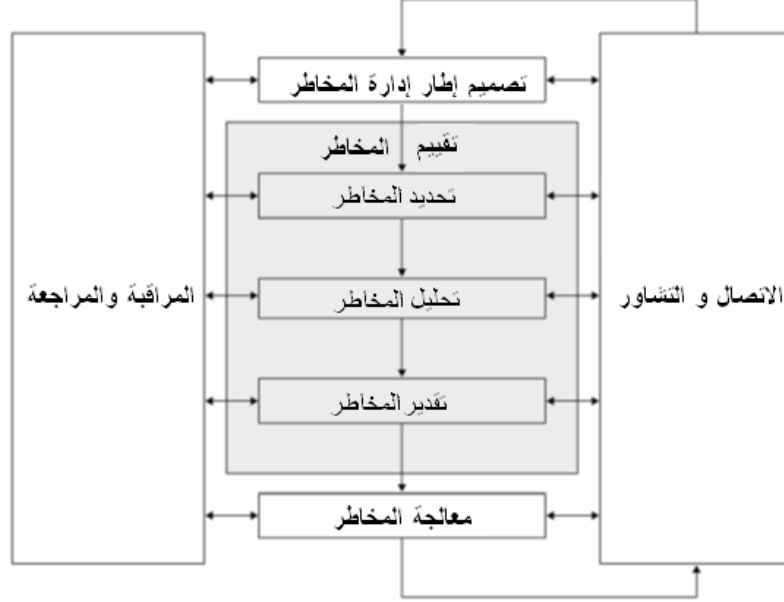
ويعتقد الباحث بأنّ موضوع إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي تستحوذ جلّ اهتمام المصرفيين على المستوى العالمي.

¹ The Institute of Internal Auditor, 2012, p21 .

² حشاد ، نبيل ، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية ، موسوعة بازل ٢ ، الجزء الثاني ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

ثانياً : منهجية عملية إدارة المخاطر المصرفية :

تتلخص خطوات عملية إدارة المخاطر وفقاً للمعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للمعايير (ISO) بالشكل رقم (١).



الشكل رقم (١): خطوات عملية إدارة المخاطر - المصدر: (ISO,2009, p7)

وفيما يلي عرض موجز لخطوات عملية إدارة المخاطر، بحسب المعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للمعايير (ISO) وفق المواصفة ISO/FDIS 31000:2009 المتعلقة بإدارة المخاطر^١ :

١ - الاتصال والتشاور:

ينبغي بالضرورة الاتصال والتشاور مع الجهات المعنية، الداخلية ضمن المؤسسة والخارجية في كل مرحلة من مراحل عملية إدارة المخاطر، لذا يتوجب تطوير خطة للاتصال بالجهات المعنية الداخلية والخارجية على حد سواء في مرحلة مبكرة، وينبغي لهذه الخطة معالجة القضايا المتعلقة بالمخاطر نفسها، والنتائج المحتملة من حدوث المخاطر، والوسائل الواجب اتخاذها لإدارة تلك المخاطر، ويجب أن تتضمن الخطة آلية لتبادل المعلومات، وأن تكون المعلومات صادقة ودقيقة ومفهومة، وتستند إلى أدلة، ولا بد أن يكون الاتصال والتشاور مع الجهات الداخلية والخارجية فعالاً لضمان تحمل المسؤوليات أثناء تنفيذ عملية إدارة المخاطر، إضافة إلى إدراك الجهات المعنية للأسس التي تبنى عليها القرارات، وأسباب اتخاذ إجراءات معينة.

¹ The International Organization for Standardization (ISO) , 2009 , p8 .

٢- تصميم إطار إدارة المخاطر:

إن الغرض من هذه المرحلة هو التخطيط من أجل الحصول على فهم للبيئة التي تعمل فيها المؤسسة المعنية، وتشمل البيئة الخارجية المحيطة، وثقافة المؤسسة.

تستطيع المؤسسة من خلال هذا الإطار تحديد مجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية الواجب اتخاذها بعين الاعتبار عند إدارة المخاطر، ووضع معايير ونطاق المخاطر للعمليات المتبقية، وإن هذه المعايير يجب أن تعكس مفهوم الإطار العام، وغالباً ما تتوقف على السياسات والإجراءات وأهداف المؤسسة، وقد تتأثر المعايير وفقاً للمتطلبات القانونية والتنظيمية^١.

وينبغي عند تنفيذ عملية إدارة المخاطر وضع الأهداف، والاستراتيجيات، والمتغيرات ذات الصلة بأنشطة المؤسسة، كما ينبغي إجراء إدارة المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توافر كافة الموارد اللازمة لإدارة المخاطر- فضلاً عن تحديد المسؤوليات والصلاحيات- موثقة في سجلات خاصة.

يختلف إطار عملية إدارة المخاطر من مؤسسة إلى أخرى، وفقاً لاحتياجاتها، ويمكن أن يشتمل على سبيل المثال لا الحصر:

- تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى عملية إدارة المخاطر.
- تحديد نطاق عملية إدارة المخاطر.
- تحديد المخاطر المتعلقة بأي نشاط، عملية، وظيفة، خدمة، مشروع، منتج داخل المؤسسة.
- تحديد العلاقات بين مشروع أو نشاط معين وبين المشاريع الأخرى للمؤسسة.
- تحديد منهجية تقييم المخاطر.
- تحديد أساليب قياس المخاطر.

٣- تقييم المخاطر:

تقييم المخاطر هو العملية الشاملة لتحديد المخاطر، وتحليلها، وتقديرها، وتقوم الإدارة بتقييم المخاطر كجزء من تصميم نظام الرقابة الداخلية، وتشغيله، لتقليل الأخطاء والمخالفات، وذلك على النحو التالي^٢:

^١ Berg, Heinz, Peter (2010). RISK MANAGEMENT :Procedures, Methods and Experiences, RT&A # 2(17).(Vol.1), Germany , P79-95..

^٢ الدوغجي، علي حسين، والخيرو، إيمان مؤيد. (٢٠١٣). تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٩. العدد ٧٠. ٣٩٨-٤٣٣، ص ٤٠٩.

أ- تحديد المخاطر:

يجب أن تسعى إدارة البنك لتحديد كافة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر في نجاح البنك في تحقيق أهدافه بدءاً من أكثر المخاطر أهمية إلى أقلها أهمية.

وتتطلب عملية تحديد المخاطر منهجية مدروسة للبحث في المخاطر المحتملة في كل من مجالات التشغيل، ومن ثم تحديد أكثر المخاطر أهمية من خلال تحديد مصادر الخطر ومجالات آثاره، والأحداث، وأسبابها، والنتائج المحتملة لتلك المخاطر التي تؤثر في عمليات التشغيل خلال فترة زمنية معقولة، ويمكن أن تتصف هذه العملية بقدر من الصعوبة، وذلك لعدم معرفة احتمالية حدوث خطر ما أو طبيعة النتائج المحتملة من حدوثه، والطريقة الأنسب للبدء بعملية تحديد المخاطر تتجلى في تحديد المخاطر بدءاً من أعلى مستوى تنظيمي في هيكل البنك¹.

إنّ الهدف من هذه الخطوة هو إيجاد قائمة شاملة للمخاطر على أساس تلك الأحداث التي قد تعزز، أو تمنع، أو تؤخر إنجاز الأهداف، حيث إن التحديد الشامل أمر بالغ الأهمية، لأن المخاطر التي لم يتم تحديدها في هذه المرحلة سوف يتم إهمالها في المراحل الأخرى من التحليل، ويجب أن يتم تحديد كافة المخاطر سواء كان مصدرها يخضع لسيطرة المؤسسة أم لا.

وينبغي على المؤسسة استخدام أدوات، وتطبيق تقنيات تحديد المخاطر التي تناسب أهداف المؤسسة وقدراتها، وبلاستناد إلى المخاطر التي تواجهها. ومن الأساليب الأساسية التي تستخدم في تحديد المخاطر أسلوب HAZOP تحليل الخطر وقابلية التشغيل، FMEA تحليل أسباب الفشل والتأثير، تحليل شجرة الأحداث، تحليل شجرة الخطأ².

إن المعلومات المستحدثة بشكل دائم مهمة جداً في عملية تحديد المخاطر، وينبغي أن تتضمن معلومات أساسية مناسبة كلما كان ذلك ممكناً، ويجب مشاركة الموظفين بحسب معرفتهم وخبراتهم في عملية تحديد المخاطر.

بعد تحديد المخاطر المحتمل حدوثها من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الأسباب و الطرق المحتملة التي تُظهر النتائج المحتمل حدوثها.

¹ Moeller, Robert R.(2011) COSO Enterprise Risk Management, Published by John Wiley & Sons.inc,Canada , p23.

² Berg,Heinz,Peter (2010).RISK MANAGEMENT :Procedures, Methods and Experiences, RT&A # 2(17).(Vol.1), Germany , P79-95 .

ب- تحليل المخاطر:

يقتضي تحليل المخاطر إيجاد حالة من الفهم الكافي لعناصر الخطر، حيث يوفر تحليل المخاطر مدخلاً لتقييم المخاطر، واتخاذ القرارات فيما إذا كانت المخاطر بحاجة إلى معالجة، واختيار الأسلوب الأنسب في معالجتها.

ويتضمن تحليل المخاطر النظر في مصدر المخاطر، والآثار المترتبة على حدوثها، واحتمالية حدوثها، كما ينبغي تحديد العوامل التي تؤثر في احتمال حدوث المخاطر.

ويتم تحليل المخاطر من خلال تحديد نتائج الخطر، واحتمال وقوع المخاطر فضلاً عن سمات أخرى للمخاطر قد يكون لها عواقب متعددة، ويمكن أن تؤثر في أهداف متعددة، كما ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الضوابط الرقابية، وفعاليتها في مواجهة المخاطر.

إن الطريقة التي من خلالها يتم التعبير عن النتائج، والاحتمالية، والطريقة التي يتم من خلالها دمج كل منهما لتحديد مستوى المخاطر تختلف وفقاً لنوع المخاطر، إن الهدف من المعلومات المتاحة من جراء تقييم المخاطر تكون جاهزة للاستخدام ويجب أن تكون ملائمة لمعايير المخاطر، ومن المهم أيضاً النظر في الترابط بين المخاطر المختلفة ومصادرها.

ت- تقدير المخاطر:

استناداً إلى نتائج تحليل المخاطر يتم تقديرها، والهدف الأساسي من تقدير المخاطر يتمثل في المساعدة بعملية اتخاذ القرارات حول المخاطر التي تحتاج إلى معالجة ليتم ترتيب تلك المخاطر وفق الأولويات وأخذ ذلك بعين الاعتبار عند معالجة المخاطر.

وتعتبر عملية تحديد الأولوية أو تصنيف المخاطر المرحلة النهائية من عملية تقييم المخاطر، وتشمل عدة مستويات¹.

وتشتمل عملية تقدير المخاطر المقارنة بين مستوى المخاطر الناتج عن تحليل المخاطر وبين المعايير المحددة عند تصميم إطار عملية إدارة المخاطر، وعندما يكون مستوى الخطر لا يقابل مستوى الخطر المعياري فإن تلك المخاطر بحاجة إلى معالجة.

وفي بعض الحالات يمكن أن تؤدي عملية تقدير المخاطر إلى اتخاذ قرار بإجراء مزيد من التحليل، أو اتخاذ قرار بعدم معالجة أي من المخاطر باستثناء الحفاظ على ضوابط المخاطر القائمة، ويؤثر هذا القرار في مواقف المؤسسة تجاه المخاطر.

¹١٢ - Celayir ,Duygu&Benli ,Vahit Ferhan.(2014).Risk Based Internal Auditing and Risk Assessment Process.International Bussiness and Social Science Research Conference 6-8 January ,UAE, p13.

٤- معالجة المخاطر:

تشتمل هذه العمليات على اختيار واحد أو أكثر من الخيارات لتعديل حالة المخاطر وتنفيذ تلك الخيارات.

تنطوي عملية معالجة المخاطر على عملية دورية في تقييم معالجة المخاطر وتحديد فيما إذا كانت مستويات المخاطر المتبقية مقبولة أم لا، وفي حال كانت المخاطر المتبقية غير مقبولة فإن ذلك يتطلب استحداث وسائل أخرى لمعالجة تلك المخاطر، والاستمرار في تقييم تلك المعالجات حتى يتوافق مستوى المخاطر المتبقية مع معايير الخطر المحددة مسبقاً.

ويرى الباحث هنا أنه ليس بالضرورة أن تكون خيارات معالجة المخاطر مناسبة لمختلف الظروف، ويمكن أن تشتمل تلك الخيارات على:

- تجنب المخاطر.
- إزالة مصدر المخاطر.
- تغيير طبيعة وحجم احتمالية حدوث المخاطر.
- تغيير الآثار المحتملة للمخاطر.
- تقاسم المخاطر بالمشاركة مع أطراف أخرى.
- قبول المخاطر.

٥- المراقبة والمراجعة:

ينبغي أن تكون عملية المراقبة والمراجعة جزءاً من مخطط عملية إدارة المخاطر، كما يجب أن تكون مسؤوليات المراقبة والمراجعة محددة بشكل واضح، ولا بد أن تشمل تلك العمليات جميع جوانب إدارة المخاطر في المؤسسة وذلك بهدف:

- تحليل الأحداث والتغيرات، والاتجاهات والاستفادة منها.
- الكشف عن التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، بما في ذلك التغيرات في المخاطر نفسها التي تتطلب مراجعة لمعالجة المخاطر، وترتيب أولوياتها.
- تحديد المخاطر المحيطة بالمؤسسة.

إن مراقبة التقدم الفعلي في تنفيذ خطط معالجة المخاطر يوفر قياس الأداء للمؤسسة، ويمكن إدراجها ضمن إدارة أداء المؤسسة، والتقارير الداخلية أو الخارجية.

وتتطوي عملية المراقبة والمراجعة على فحص منتظم، أو مراقبة الحالة الراهنة ومعرفة ما هو مطبق بالفعل، ويمكن أن تكون دورية، أو مخصصة وفي كل الأحوال يجب أن تكون مخططة.

ويجب أن يتم توثيق نتائج عملية المراقبة والمراجعة من خلال تقارير داخلية أو خارجية بحسب الحاجة، كما ينبغي أن تستخدم كمدخلات لمراجعة إطار إدارة المخاطر.

وهنا يرى الباحث أن إنجاح منهجية إدارة المخاطر في البنوك يتطلب أن تكون هذه المنهجية مناسبة لمستوى الخطر (من حيث حجم البنك، طبيعته ودرجة تعقيده) وشاملة في نطاقها، ومكملة لأنشطة وإجراءات البنك، وقادرة على الاستجابة لكافة الظروف المتغيرة، ويؤكد الباحث ضرورة جعل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من تحقيق أهداف البنك، وتقليص أوجه القصور المرتبطة بالمنهجية التقليدية المجزأة المتبعة في إدارة المخاطر، وذلك من خلال إدارة شاملة ومتكاملة للمخاطر.

ثالثاً : إدارة مخاطر تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية :

تقدم البنوك صيغ التمويل الإسلامية وفقاً للضوابط الشرعية ، وعليه فإن البنوك الإسلامية مجبرة على استخدام وسائل محدّدة للتعامل مع المخاطر المرافقة لصيغ التمويل بالمراجعة وذلك ضمن قيود الشريعة وهذا ما يبرز محدودية الطرق الحالية للتعامل مع مثل هذه المخاطر.

فكل المخاطر التي ذكرت سابقاً يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ، والعمل بهدف تجنبها، والعمل على احتوائها لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح .

وعلى الرغم من الاختلاف الجوهرى في الأنشطة المصرفية التقليدية عن الأنشطة المصرفية الإسلامية إلا أن جوهر إدارة المخاطر المصرفية والمحاور الرئيسية وأسسها لا تختلف كثيراً، لذا يجب انتهاز الفرصة لاكتساب الخبرة وخلق أنظمة إدارة المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية .

و قد اهتمت لجنة بازل بالمخاطر المصرفية بوجه عام و بالمخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها بشكل خاص ، وذلك من أجل التخفيف من هذه المخاطر و التحكم بها وإدارتها ، وإن إدارة هذه المخاطر يستوجب من البنك الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية¹ :

¹ بلعجوز ، حسين ، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، جامعة جيجل - الجزائر ، حزيران ٢٠٠٥ ، ص ٧ .

- أن يكون لدى البنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر " تهتم بإعداد السياسات العامة ، وقسم أو إدارة للمخاطر تتولى تنفيذ تلك السياسات ، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري .
- تعيين " مسؤول مخاطر " لكل نوع من أنواع المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي .
- وضع نظام محدد لقياس المخاطر ومراقبتها في البنك ، وتحديد سقف للالتئمان .
- تقييم أصول البنك كمبدأ أساسي لقيام المخاطر والربحية .
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها .
- ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة في البنك تتبع لمجلس إدارة البنك مباشرة ، وتقوم بالمراجعة لجميع أعماله بما فيها إدارة المخاطر .

وعليه فإنه لإدارة هذا النوع من المخاطر يستلزم الأمر مايلي^١ :

- أ- وجود نظام يسمح بإجراء تقييم مستقل وشامل لسياسات البنك وإجراءاته المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات وذلك من خلال :
 - التأكد من أن عمليات التمويل تتم بشكل موضوعي وتستند إلى مبادئ سليمة .
 - وجود سياسات مكتوبة وتحوطية بشأن عمليات التمويل وإدارتها .
 - تعزيز عمليات التمويل بالوثائق الملائمة والمطلوبة .
 - وجود معايير تحدد الضمانات من حيث النوع والحجم ومقبولة من قبل الإدارة .
 - أن يكون اتخاذ القرار الائتماني بعيدا عن الضغوط غير المناسبة من قبل أطراف أخرى وبعيدا عن المصالح المتضاربة .
 - وجود نظام للمعلومات وقاعدة للبيانات تقدم تفاصيل أساسية عن أوضاع محفظة الائتمان بما في ذلك العمليات المتعلقة بتصنيف القروض وتقييمها .
 - وجود إجراءات متطورة وكافية تتيح للبنك إجراء متابعة مستمرة للعلاقات الائتمانية .
- ب- وجود سياسات وإجراءات ملائمة للتحقق من جودة الموجودات وكفاية الاحتياطات المخصصة لتغطية خسائر الائتمان وذلك من خلال :

^١ علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في فلسطين ٢٠٠٥ ، ص ٩ .

- إجراء تقييم لسياسات البنك بشأن قواعد تصنيف الأصول والتأكد من تنفيذها بشكل مناسب .

- وجود إجراءات لمراقبة العمليات المشكوك فيها وتحصيل القروض متأخرة السداد .

- وجود آليات تعمل باستمرار لتقدير مدى قوة وصلاحيّة الضمانات المقدمة .

ج- وجود نظام للمعلومات لدى الإدارة العليا للبنك يسمح بتحديد ومراقبة المخاطر المركزة الموجودة في محفظة القروض والاستثمارات وذلك من خلال :

- تعيين حدود تحوطيّة لحصر المخاطر المتّصلة بالإقراض الممنوح لمجموعة مقترضين منفردين أو مجموعات من المقترضين ذوي الصلة ، وذلك بغرض وضع أساليب لقياس المخاطر الكبيرة والسيطرة عليها من خلال تعيين سقف إنتمانية لهذه التمويلات منسوبة إلى رأس مال البنك .

- التأكّد من أنّ عمليّات الإقراض للأطراف ذوي العلاقة تتم على أسس تجارية محضة دون شروط تفضيليّة .

- مراعاة أن تكون المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة مرتبطة بحد أقصى لا يجوز تجاوزه وأن تخضع هذه المعاملات لموافقة مجلس الإدارة وإبلاغها إلى السلطات الرقابية أو منعها بشكل قاطع إذا كان لذلك مقتضى .

- وجود نظام يسمح بمراقبة المخاطر المركزة بحيث يتم إخطار السلطة الرقابية عن أية مخاطر تمويل تتجاوز حدّاً معيّناً (مثلاً ١٠ % من رأس المال) .

و لإدارة هذا النوع من المخاطر هناك بعض الطرق التقليدية يمكن من خلالها معالجة هذه المخاطر منها :

١- يمكن أن يساعد البنوك الإسلاميّة أي نظام ملائم للإفصاح^١ مثل نظام كامل للمراقبة و الذي يعتبر جزءاً متكاملأ مع الهيكل التنظيمي للمؤسسات الماليّة الإسلاميّة، و مقترناً مع المعايير المحاسبية الملائمة في التغلب على عدم الشفافية المتأصلة في بعض مظاهر الصيرفة الإسلاميّة ، مثل القضايا المصرفيّة و التمويل الإضافي من أجل التقييم الأفضل للمخاطر الخاصّة و المحيطة بالبنوك الإسلاميّة .

^١ صندوق النقد الدولي ، ورقة عمل حول المؤسسات المالية الإسلاميّة و منتجاتها ، الملاحظات الخاصة بإدارة المخاطر و التحديات المتوقعة ، تشرين ثاني ٢٠٠٢ ، ص ٦ .

٢- يمكن معالجة تسوية النزاع عند حصوله بين البنك و العميل وقبل التوجه إلى القضاء باتفاق الأطراف على كيفية تسوية المنازعات حال حدوثها ، ويكون موضعاً ذلك في العقد مثل الإعسار أو المماطلة في السداد لا سيما وأنه على الغالب لا يستطيع البنك تعديل هامش الربح عند إعادة جدولة الديون .

٣- لتخفيف مخاطر تخلف العميل عن السداد تقوم البنوك الإسلامية بالآتي :

أ- رهن البضاعة المباعة لصالح البنك ، أو رهن أوراق مالية مقابل قيمتها حتى يستطيع البنك استيفاء حقه من العميل عند التخلف عن السداد ، وذلك برهن العين دون الوثائق .

ب- تغريم العميل القيمة الفعلية للضرر من الخسارة التي يتكبدها البنك جرّاء التخلف عن السداد ، بما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية .

ت- نصّت بعض العقود التي قامت بها البنوك الإسلامية أو غيرها على أنه في حالة تخلف العميل عن السداد لأيّ قسط مستحق عليه في تاريخه ، فإنّه يسقط حقه في التقسيط ، وتحلّ الأقساط اللاحقة فوراً دون حاجة لإنذار أو تنبيه .

هذا ويمكن أفراد بعض الإجراءات لكل حالة من مخاطر صيغة المراجعة لإدارة مثل هذا النوع من المخاطر وعلى النحو الآتي :

- مخاطر تغير أسعار السلع السوقية : وأثرها فيما اشتراه البنك من السلع و الأصول ، فالبنك عادةً يشتري السلع بناء على وعد العميل بالشراء ، ويمتلكها قبل أن يبيعها إلى عميله . ففي الفترة التي يملك فيها البنك السلعة قبل أن ينقل ملكيتها إلى العميل أو يسلمه إياها قد تتغير الأسعار ^١ . ولمعالجة ذلك يمكن أن يقوم البنك بتوكيل العميل باستلام السلعة من مكان تواجدها .

- تلف السلعة أو تعييبها : فإذا تلفت السلعة أو جزء منها ، أو ظهر فيها عيب ، أو تبين عدم صلاحيتها ، فإنّ البنك يتحمّل هلاك السلع المملوكة له قبل تسليمها للعميل ، ويكون ضامناً لوجود العيب الحادث في ملكه ، و العيب الخفيّ . ويمكن للبنك إدارة هذا الخطر من خلال الاشتراط على العميل البراءة من العيب ، أو اشتراط رجوع العميل إلى البائع الأول إذا كان العيب حادثاً في ملكه . ويمكن التأمين على البضاعة وما يطرأ عليها خلال فترة الشحن وقبل التسليم للعميل .

^١ القري ، محمد علي ، المخاطر في صيغ التمويل المصرفي الإسلامي ، حولية البركة ، العدد السادس ٢٠٠٤ ، ص ٢٨١-٢٩١ .

- مخاطر عدم تنفيذ الالتزام : يمكن أن تنشأ هذه المخاطر من خلال عدم رغبة العميل أو قدرته على تنفيذ ما التزم به من الوعد بالعقد، و لاسيّما بعد شراء البنك السلعة وتملكها من قبله ، ويمكن إدارة هذا الخطر عبر الأخذ بالإلزامية الوعد ، وإلزام العميل بدفع مبلغ يمثل هامش جدية ، والاستفادة من جواز خيار الشرط . أي أن يشتري البنك السلعة ويشترط لنفسه خيار الشرط لمدة معينة فإن أوفى الأمر بالشراء بالتزامه و اشترى السلعة من البنك يصبح العقد الأول حينئذ لازماً، ويسقط خيار الشرط بالنسبة للمشتري الأول (البنك) ، وإن نكل الأمر بالشراء فيجوز للبنك ردّ السلعة للبائع بمقتضى خيار الشرط .

كما يمكن أن تنشأ مخاطر عدم الالتزام في بيع المرابحة للسلع الدوليّة التي يتمّ عبرها فتح الاعتمادات المستنديّة ، التي يقوم البنك عادةً بفتح هذه الاعتمادات باسمه ، وتحمل تكاليفها ، و يرسل البنك (المراسل) في بلد مصدر السلعة ، فيتفق معه على إجراء كل ما يلزم فيما يتعلق بالسلعة المتفق عليها التزامه . فحينئذ لا يستطيع البنك الحصول على تكاليف الاعتماد من العميل ، لأنه لم يطلب الإلغاء و لم يتسبب به ، ويمكن للبنك إدارة هذا الخطر عبر اشتراطه على المورد بتحمل التكاليف عند عدم التزامه بالتصدير .

- المخاطر الائتمانية : بما أنه لا يجوز للبنك الإسلامي إضافة أي مبالغ على الدين في حال تأخر العميل بالسداد مما يعني أن المماطلة في أداء الدين ، أو التأخير في السداد لا يترتب عليه أيّ تعويض للبنك عن الفرصة التي ضاعت عليه بسبب ذلك ، وأيضاً قد يشجع بعض العملاء على التأخر في السداد . ولإدارة هذا الخطر أخذت بعض البنوك الإسلامية بفرض غرامات على العميل المماطل شرط ألاّ ينتفع البنك بهذه الغرامات إنما يتم صرفها في الجهات التي تراها الهيئة الشرعية . بالإضافة إلى ذلك يتم حرمان العميل المماطل من الحصول على التمويل مرة أخرى من البنوك ويفقد سمعته الائتمانية^١ .

- مخاطر سعر هامش الربح : غالباً ما يتم احتساب هامش الربح بناءً على سعر مرجعي (سعر الفائدة) وهذا الهامش يبقى ثابتاً ومحدّداً طول فترة عقد المرابحة ولا يجوز تغييره ، لذلك فإنّ التغيّرات في سعر الفائدة (أو السعر المرجعي) تؤثر عادة في عقود المرابحة ، لا سيّما في عمليّات التمويل المرابحة طويلة الأجل . ويمكن إدارة هذا الخطر عبر تطوير أدوات و اعتماد سعر مرجعي لا يعتمد على سعر الفائدة بشكل أساسي . كما يمكن الاعتماد في عمليّات التمويل بصيغ المرابحة على الفترات القصيرة

^١ أحمد ، ضياء الدين ، النظام المصرفي الإسلامي ، الموقف الحالي ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠ ، مجلة دراسات اقتصادية و إسلامية ، ١٤م ، ٢ .

و متوسطة الأجل، و الاعتماد على صيغة الإجارة المنتهية بالتملك كلما كان ذلك ممكناً لتمويل العمليات ذات الأجل الطويلة .

- مخاطر سعر الصرف : تكون معالجة سعر الصرف بأن يتعهد العميل بتحمل فرق العملة إذا ظهر عند دفع الثمن للمورد أنه أكثر مما قدره البنك وذلك على أساس أن المخاطر الناشئة عن اختلاف صرف عملة بعملة أخرى هي مخاطر إضافية خارجة عن صيغة المراجعة ، فيمكن للعميل أن يضمن الفرق الناتج عن اختلاف سعر الصرف^١ . ولا بد لكل بنك إسلامي من تكوين احتياطي خاص لمواجهة خطر تذبذب سعر الصرف ، وإنه من الأهمية بمكان إنشاء صندوق مشترك على مستوى البنوك الإسلامية لمواجهة مخاطر تغيرات أسعار الصرف للعملاء الأجانب .

^١ أبو غدة ، عبد الستار ، خوجة ، عز الدين ، تحمل العميل فرق العملة في مراجعة مؤجلة الثمن على المصرف ، حولية البركة (مجلة علمية متخصصة بفقعة المعاملات و العمل المصرفي الإسلامية) ، جدة ، ع ١ ، ص ١٦١-١٦٢ .

الفصل الثالث

التدقيق الداخلي ومساهمته في إدارة مخاطر المراجعة

الفصل الثالث

التدقيق الداخلي ومساهمته في إدارة مخاطر المراجعة

تمهيد

ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في الوقت الحالي وذلك على صعيد كافة المنشآت بما في ذلك البنوك وخاصة أنّ النظرة إلى هدف التدقيق الداخلي قد تبدلت مع ما كان سائداً في السابق . فلقد أصبح التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة ، ويهدف إلى تحسينها ورفع كفاءتها ، حيث تعد إدارة الشركة هي المسؤولة عن وضع الضوابط المحاسبية والإدارية للحفاظ على الموجودات و السجلات المحاسبية بصورة تمكّن من الاعتماد عليها وبتنفيذ العمليات بكفاءة معقولة ، وتتمكّن الإدارة عادة من تنفيذ مسؤولياتها بالاستعانة بالتدقيق الداخلي لمساعدتها في تأدية أنشطتها بصورة سليمة بحسب الخطط المقررة ، و تتضح أهمية التدقيق الداخلي من خلال الدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة الشركة كونها في جوهرها تمثل ذراعها الرقابي لذلك تطوّرت الحاجة إلى التدقيق الداخلي كأداة رقابية تساعد الإدارة العليا على إنجاز وظيفتها المتمثلة في تلبية احتياجات جميع الأطراف ذات الصلة بمنظمات الأعمال، فالتدقيق الداخلي يعتبر الحلقة الأكثر تطوّراً في منظومة الرقابة الداخلية التي يتم تصميمها لإمداد الإدارة بتأكيد مناسب على أن الأهداف التي تراها أساسية للشركة سوف يتم تحقيقها، هذا وإنّ نظام الرقابة الداخليّة يعتبر أحد أهمّ الإجراءات التي تتخذها المنشأة في مواجهة المخاطر والحد منها ، ويعدّ نشاط التدقيق الداخلي من الأنشطة المهمة في البنك، لما له من أثر في تقييم وتطوير نظام الرقابة الداخلية، وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتدعيم الحوكمة المؤسسية، وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، ممّا يعزز فرص الاستغلال الأمثل للموارد وصولاً إلى الجودة الشاملة، الأمر الذي يسهم في حماية البنك من المخاطر التي تواجهه وبالتالي الثبات في وجه المنافسة.

لذلك سوف يهتم هذا الفصل بإلقاء الضوء على التدقيق الداخلي في محاولة لتحديد مفهوم التدقيق الداخلي، وأهدافه وتطور معايير، وبيان أهميته في البنوك ، إضافةً إلى تحديد دوره في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية .

المبحث الاول

التدقيق الداخلي و معاييرہ

اولاً : مفهوم التدقيق الداخلي :

يمثل التدقيق الداخلي تلك الوظيفة التحليلية والعملية المستقلة والموضوعية على أنشطة الشركة وذلك لمساعدة إدارة الشركة في الحكم على كفاءة وفعالية أنشطتها بما في ذلك تحقيق أهداف الحماية من الأعمال الاحتيالية . يقوم بالتدقيق الداخلي وحدة متخصصة مهمتها فحص ومراجعة وتقييم كافة العمليات المالية والمحاسبية والإدارية والتشغيلية وتقديم المقترحات والتوصيات التي تستهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الفعالية .

و لقد ترسّخ مفهوم التدقيق الداخلي منذ أن حدّد معهد المدققين الداخليين الأمريكي مسؤوليات المدقق الداخلي في عام ١٩٤٧ ، و عرّف التدقيق الداخلي بأنّه نشاط تقييمي مستقلّ داخل المنظمة لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية ، والعمليات الأخرى من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة العليا وهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى ، وهذا النوع من المراجعة يتعامل أساساً مع الأمور المحاسبية والمالية ، ولكنه قد يتعامل بشكل أو بآخر مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية^١ .

من ناحية أخرى قدم مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز في عام ١٩٦٤ تعريفاً للتدقيق الداخلي جاء فيه^٢ :

" التدقيق الداخلي هو مراجعة للأعمال والسجلات تتّم داخل المشروع بصفة مستمرة ، وبواسطة موظّفين يختصّون لهذا الغرض ويشمل نشاط التدقيق الداخلي خاصة في بعض المشروعات الكبيرة على أمور لا تتعلّق مباشرة بالنواحي المحاسبية " .

¹ Brink Victor , The Internal Auditor joint the management team ,reading on auditing ,Cincinnati .ohio.south-western publishing company,1960,p313

² العمرات ، أحمد صالح ، المراجعة الداخلية (الإطار النظري والمحتوى السلوكي) ، الأردن ، ١٩٩٠ ، ص ٣٤ .

وتاريخياً تم النظر لمفهوم التدقيق الداخلي من خلال عدّة مراحل واكبت تطور الخدمات التي تؤديها وظيفة التدقيق الداخلي كأداة مهمّة تساعد الإدارة العليا في الشركات في تنفيذ مسؤولياتها على أكمل وجه ،

ففي عام ١٩٧١ قام معهد المدققين الأمريكي بإصدار قائمة معدّلة لمسؤوليات المدققين الداخليين لتشمل جميع العمليات بغض النظر عن طبيعتها سواء أكانت مالية أم تشغيلية أم إدارية ، حيث جاء فيها ^١ :

" التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي محايد ينشأ داخل المنشأة لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى " .

وفي نهاية السبعينات أصبح هدف التدقيق الداخلي خدمة المنظمة ككل وليس خدمة الإدارة العليا فحسب ، وتّضح معالم ذلك من خلال التعريف الصادر عن مجمع المدققين الداخليين الأمريكي عند إصداره قائمة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في عام ١٩٧٨ والتي جاء فيها مايلي ^٢ :

" التدقيق الداخلي وظيفة تقييم مستقلة يتم إنشاؤها داخل المنظمة لفحص وتقييم كافّة الأنشطة كخدمة للمنظمة " .

وعرف معيار التدقيق الدولي رقم (٦١٠) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين المتعلّق بمراعاة عمل التدقيق الداخلي بأنّه ^٣ :

" نشاط تقييمي ينشأ ضمن المؤسسة، لغرض خدمتها، وتتضمّن وظائفه اختبار وتقويم ومراقبة كفاءة، وملاءمة وفاعلية النظام المحاسبي، ونظام الرقابة الداخلية " .

وقد تبلور مفهوم التدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة بشكل أكثر انسجاماً مع التطوّرات الحديثة لمواكبة عصر التقدّم والثورة المعلوماتية بالإضافة إلى ضغوط العولمة وحالات

^١ دحدوح ، حسين . القاضي ، حسين . قريط ، عصام. التدقيق الداخلي ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٨ .

^٢ The Institute of Internal Auditor, " Statement for The Professional Practice of Internal Auditing " 1978 ,P14

^٣ الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية لرقابة الجودة و التدقيق و المراجعة و عمليات التأكيد الأخرى و الخدمات ذات العلاقة (٢٠١٧) ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

الإفلاس التي أصابت الكثير من الشركات العالمية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة ، وماتبعتها من أحداث متلاحقة أدت إلى ضرورة وجود مجموعة من الضوابط الأخلاقية والمبادئ المهنية التي بدونها يصعب تحقيق الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات التي يحتاج إليها عالم المال والاستثمار ، الأمر الذي دفع معهد المدققين الداخليين الأمريكي في عام ١٩٩٩ إلى تبني مفهوم جديد للتدقيق الداخلي يناسب متطلبات العصر ويؤكد أهميته للمنظمات أشار فيه ^١ :

"التدقيق الداخلي نشاط مستقلّ موضوعيّ وتأكيديّ استشاريّ صمّم من أجل إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها ، ويساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال الالتزام بمنهج نظامي منضبط لتقييم وتحسين فاعلية كل من إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة " .

يتّضح من خلال التعريف السابق أنّ نشاط التدقيق الداخلي يتّصف بما يلي :

- **الاستقلالية** : حيث يكون التدقيق الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي تخضع للتدقيق ، وأن ترتبط إدارة التدقيق الداخلي بأعلى مستوى إداري بالتنظيم .
- **موضوعي** : حيث يكون بعيداً عن التحيز أثناء تأدية مهام التدقيق الداخلي ، ولتعزيز الموضوعية تقوم بعض الشركات باللجوء إلى أسلوب التوريد الخارجي لنشاط التدقيق الداخلي .
- **تأكيدي** : حيث تكون عمليات التدقيق منضبطة وتخضع للأساليب العلمية والمهنية السليمة في تأدية المهام موضع التدقيق ، ولأهمية هذا الجانب تلجأ بعض الشركات إلى تعيين مدير لتأكيد الجودة في إدارة التدقيق الداخلي .
- **استشاري** : حيث يكون نشاطاً استشارياً للإدارة العليا ومجلس الإدارة في الموضوعات التي ترى الإدارة ضرورة بيان رأيها فيها ، بالإضافة لتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات .

وبناءً على ما تقدم ومن خلال التعريفات السابقة للتدقيق الداخلي فإنّ أنشطة التدقيق الداخلي أصبحت تتعدّى الحدود التقليدية وإنّ هناك تطوراً ملموساً في أنشطة التدقيق الداخلي التي

¹ Irvin N.Glem , " Internal Audit'S Role In Governance, Risk,And Control " , CIA Review,2004, P23

انتقلت من مجرد فحص النشاط المالي إلى فحص النشاط التشغيلي ، كما انتقلت من تقييم أداء إدارة الشركات إلى تقييم القيمة الاقتصادية للشركة ككل ، وبالتالي أصبح التدقيق الداخلي ذا مفهوم واسع من حيث شمولية إجراءاته إضافة إلى دورها الجديد بالغ الأهمية كما يرى الباحث في تقييم المخاطر التي من المحتمل أن تواجه الشركات ممّا يوضّح بشكل جليّ أهمية التدقيق الداخلي ودوره الفعّال في تقييم إدارة المخاطر في البنوك وبشكل خاص أهميتها في تقييم إدارة المخاطر الائتمانية التي تمثّل العصب الرئيسي للمخاطر في البنوك والمؤسسات المالية .

ثانياً : أهمية التدقيق الداخلي :

ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، نتيجة لإفلاس العديد من المؤسسات، وتحمل إدارات هذه المؤسسات المسؤولية عن ذلك، فضلاً عن حاجة إدارة هذه المؤسسات لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إحداث نشاط التدقيق الداخلي، ليكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة لإنجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيقها، باعتبار أنّ نشاط التدقيق الداخلي جزء من نظام الرقابة الداخلية، وخصوصاً بعد إيلاء هذه الوظيفة أهمية مميزة سعيّاً إلى تحويل هذه الوظيفة من وظيفة رقابية في المؤسسة إلى مهنة تعترف بها المنظمات المهنية الدولية .

وقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبحت نشاطاً تقويمياً لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدّمها للإدارة في مختلف المجالات، بحيث اعتبرت كصّام الأمان في يد الإدارة^١ .

وتتجسّد أهمية التدقيق الداخلي من خلال مميّزات التدقيق الداخلي ، نورد بعضاً منها^٢ :

^١ الخطيب، خالد راغب.(٢٠١٠). مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص . مكتبة المجتمع العربي.الأردن:عمان ، ص ١٣٣.

^٢الوردات،خلف عبد الله.(٢٠١٤). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA . مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.الأردن ، ص ٧٠ .

١- إن دعم وتعزيز التدقيق الداخلي، وتأمين الاستقلالية والموضوعية الفعلية له، من شأنه أن يؤدي إلى:

- تحقيق الشفافية في الأداء والإبلاغ .
- تطوير مستوى الإدارة بما يحقق مصالح العملاء والمساهمين والعاملين والمستفيدين على اختلاف أنواعهم .

٢- لرفع كفاءة إدارة العمليات التشغيلية، وفي مقدمتها إدارة المخاطر، ليس بهدف تحجيم أو التقليل من المخاطر فحسب، بل يصل دوره إلى المساعدة والمساهمة في اتخاذ القرارات التي توافق سياسة المؤسسة، وتدعيم قدراتها التنافسية في السوق.

٣- التدقيق الداخلي يستخدم وسيلة للمساهمة في تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة لشركات الأعمال.

هذا وإن من الأنشطة التي يمارسها نشاط التدقيق الداخلي تقييم مخاطر الأحداث التي قد تقع والتي تهدد تحقيق أهداف المنشآت ، فنظم الرقابة هي عبارة عن المقاييس التي يتم وضعها بفعالية لمنع أو اكتشاف الفشل^١ .

مما سبق يتضح للباحث أن للتدقيق الداخلي أهمية بالغة، ولاسيما في المؤسسات المالية، وبخاصة في ظلّ الأزمات الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم المعاصر، بسبب الدور الهام الذي تقوم به إدارة التدقيق الداخلي، وبشكل خاص مساهمتها في تقييم كفاءة عمليات إدارة مخاطر المؤسسة، الأمر الذي يتطلب الدعم الملائم والكافي من مجالس إدارات تلك المؤسسات لإدارة التدقيق الداخلي، وتعزيز استقلاليتها وموضوعيتها من أجل تحقيق أهداف التدقيق الداخلي.

ثالثاً : أهداف التدقيق الداخلي ونطاقه :

لقد حددت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي في مقدمتها هدف التدقيق الداخلي الأساسي والمتمثل بمساعدة العاملين في الشركة على أداء مسؤولياتهم بفاعلية وكفاءة ، ولتحقيق هذا الهدف توفر لهم إدارة التدقيق الداخلي

^١ - لطفي ،أمين السيد احمد،المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال،الدار الجامعية/مصر،٢٠٠٥.ص٢٣٢.

التحليل ، والتقييم ، والتوصيات ، والمشورة ، والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها .

وإذا أردنا التطرّق إلى الأهداف المرجوة من التدقيق الداخلي فيمكن القول بأنّه على الرّغم من أنّ الهدف الأساسي لإدارة التدقيق الداخلي في أيّ شركة هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لها فإن المدققين الداخليين يسعون بصفة أساسيّة إلى تحقيق^١ :

- تدقيق وتقييم نظم الرقابة الداخلية .
 - قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف .
 - منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت .
 - المشاركة في تخفيض التكاليف ومنع الإسراف والتبذير ووضع الإجراءات اللازمة
- ويهدف التدقيق الداخلي إلى تحقيق الرقابة الفعّالة بتكلفة معقولة ، بالإضافة إلى فحص وتقويم كفاية وفاعليّة الأداء ويشتمل ذلك مايلي^٢ :
- مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات الماليّة والتشغيليّة ، وكذلك الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتصنيف هذه المعلومات والتقرير عنها .
 - التأكد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والنظم واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليّات والتقارير .
 - مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول ، والتحقّق من وجود تلك الأصول كلّما كان ذلك ممكناً .
 - تقويم كفاءة استخدام الموارد المتاحة .
 - مراجعة العمليّات والبرامج للتأكد من أنّ النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعّة ، وأنّ العمليّات والبرامج تنفذ كما هو مخطّط لها .

يمتدّ نطاق عمل المدققين الداخليين ليشمل تقديم الخدمات الاستشارية للجهات المختلفة داخل الشركة بما يحسّن من إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العملية التشغيليّة فيها .

^١مقدم عبيرات، أحمد نفاذ ، المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار – دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية Saaidal ص٩ .

^٢ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مشروع معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2004 ، ص109.

من المعروف أن ما يقوم به المدققون الداخليون هو فحص وتقويم إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة ، وجودة أداء الوظائف المختلفة ، وأداء العاملين فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة بهم ، ولا تعتبر مسؤولية المدقق الداخلي عن تقويم الأداء مسؤولية مطلقة ، إذ يقتصر نطاق الفحص على مسؤوليات محددة يكلف بها أفراد أو وحدات تنظيمية معينة داخل الشركة ، ويقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص وتقويم الأداء لمقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وبالمعايير ، والأهداف ، والسياسات الموضوعية ، ويعتبر هذا النوع من مراجعة الأداء هو في واقع الأمر مراجعة للإجراءات الرقابية حيث تعتبر كل من السياسات والخطط والمعايير والأهداف أجزاء من نظام الرقابة الداخلية في الشركة ، ومن ناحية أخرى ، تستخدم مراجعة الأداء هذه كجزء من عملية تقويم الأداء الكلي التي تقوم بها الإدارة ، ولكي يحقق التدقيق الداخلي هدفه في مجال تقويم الأداء ، فإنه يجب أن يتسم المسؤولون عنها بالموضوعية والاستقلال عن الإدارات التنفيذية في جميع مراحل عملية التدقيق .

يجب على المدققين الداخليين فحص وتقويم إجراءات الرقابة على أصول الشركة حيث يساعد هذا التقويم الإدارة في حماية الأصول من الضياع أو من أي خسائر قد تترتب على سوء الاستخدام ، أو الحريق ، أو التعرض للمؤثرات الطبيعية .

يمتد نطاق عمل قسم التدقيق الداخلي إلى تقييم الكيفية التي تتم بها إدارة الموارد المتاحة للشركة ، وفي هذا الصدد ، فإن نطاق التدقيق الداخلي يمتد إلى تقويم أكثر شمولاً للأداء الإداري ذلك وخاصة تقويم كفاءة استخدام الموارد المتاحة ، الذي يؤدي إلى تقويم الإدارة ذاتها نظراً لأنها هي المسؤولة عن استخدام تلك الموارد ، ونظراً لعدم وجود معايير لكفاءة العمليات في بعض الأحيان ، فإن مثل هذا التقويم لا يتضمن عادة مقارنة بين الأداء الفعلي ومعايير موضوعية ، وإنما قد يكون مجرد حكم شخصي للمدقق الداخلي حول تقويمه لأداء الإدارة في استخدام الموارد المتاحة .

يجب أن يلاحظ أن المدقق الداخلي في تقويمه للأداء لا يقتصر فقط على تقويم كفاءة الأداء ، وإنما يهتم أيضاً بفاعلية هذا الأداء .

يتباين نطاق وأهداف التدقيق الداخلي بشكل واسع اعتماداً على هيكلية الشركة ومتطلبات إدارتها ، وتتضمن فعا­ليات التدقيق الداخلي هدفاً واحداً أو أكثر^١ :

١- الإشراف على الرقابة الداخليّة : إنّ وضع نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية ملائمين هو من مسؤوليات الإدارة وعادة ما يكلف التدقيق الداخلي بمسؤوليات خاصّة من قبل الإدارة لغرض إعادة النظر بهذين النظامين ومراقبة تطبيقاتهما وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها .

٢- اختبار المعلومات المالية والتشغيلية : وهذا يتضمن إعادة النظر بالوسائل المستعملة لتشخيص وقياس وتصنيف وإعداد التقارير عن تلك المعلومات.

٣- فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها ، ومن ضمنها الضوابط غير المالية للبنك .

٤- فحص الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى ، وكذلك الالتزام بالسياسات والأوامر الإدارية والمتطلبات الأخرى .

٥- إدارة المخاطر : يمكن أن تساعد إدارة التدقيق الداخلي للبنك من خلال تحديد وتقييم المخاطر المهمّة ، والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر ، وأنظمة الرقابة .

٦- الحوكمة : يمكن أن تقيم إدارة التدقيق الداخلي عملية الحوكمة فيما يتعلّق بتحقيقها الأهداف المتعلقة بالأخلاق والقيمة والمساءلة وإيصال معلومات المخاطر ، و الرقابة إلى الجهات المعنية في البنك ، وفاعلية التواصل بين المكلفين بالرقابة والمدققين الداخليين والخارجيين و الإدارة .

هذا وينبغي أن توفر وظيفة التدقيق الداخلي مايلي^٢ :

✓ تأكيداً بأن عمليات الإدارة كافية للتعرف إلى المخاطر المهمّة في الشركة .

✓ انسجام العمليات المنفّذة مع نظم الرقابة الداخلية المقرّرة .

^١الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية لرقابة الجودة و التدقيق و المراجعة و عمليات التأكيد الأخرى و الخدمات ذات العلاقة (٢٠١٧) ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ص٦٢٩ .

^٢ king, Report of King, Committe On Corporate Governance, Institute Of Directors in Southern Africa, March, 2002, p:33

✓ معلومات ذات مصداقية عن إدارة المخاطر ، وتأكيداً بأن مجلس الإدارة يتلقى معلومات صحيحة و موثوقة من الإدارة العليا .

ويرى الباحث بأنه نظراً لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في البنوك، حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة البنك لعملية التدقيق الداخلي، دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل، وبالتالي فإن من مسؤوليات التدقيق الداخلي إعطاء الاهتمام الكافي بالضوابط القانونية والتنظيمية التي تحقق أهداف الرقابة على أعمال البنوك، كذلك يتطلب الأمر قيام إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة نظم إدارة المخاطر لضمان التقليل من المخاطر التي يتعرض لها البنك، من أجل الوصول إلى أداء أفضل للعمل المصرفي.

رابعاً : المعايير المهنية للتدقيق الداخلي :

لقد شهد نشاط التدقيق الداخلي تطوراً ملموساً بعد إنشاء معهد المدققين الداخليين وذلك في مفهومه وأهدافه وأنشطته ومعايير ممارستها المهنية حتى يومنا هذا ، ولتحقيق الغايات المرجوة من أنشطة التدقيق الداخلي تتحمل إدارة الشركة مسؤولية تصميم و تشغيل نظام فاعل للرقابة الداخلية لدعم ثقة المساهمين وتوفير تأكيد معقول ومقبول لهم بأن إدارة الشركة تقوم بمراقبة البرامج والأنشطة والمشروعات المختلفة بصورة معقولة ، وعلى الرغم من أن مسؤولية الحكم على مدى كفاية وفاعلية عناصر الرقابة الداخلية تقع في المقام الأول على عاتق الإدارة فإنها تقوم بتفويض المدقق الداخلي بالقيام بإجراء اختبارات مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية من الناحية المالية والإدارية .

و لقد حقق نشاط التدقيق الداخلي الاعتراف بها كوظيفة تنظيمية واجتماعية مهمة في عدة نواحٍ وأشكال ، وعلى كل حال فالاعتراف بالتدقيق كمهنة حدث بعد وقت طويل من الاعتراف

بالمحاسبة العامة كمهنة ، وبالتالي تتحدّد مهنية التدقيق الداخلي من خلال توافر المعايير سواء على المستوى التنظيمي أو على المستوى الفردي^١ .

و توجد حالياً معايير مهنيّة خاصّة بالتدقيق الداخلي يعود الفضل في إصدارها إلى منظمة مهنيّة دوليّة تدعى المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين، الذي تأسّس في فلوريدا- أمريكا عام ١٩٤١ ، وهو معهد معترف به عبر العالم وينظر إليه بأنه الرائد والمرشد المهني للمدققين الداخليين في مجالات الأبحاث والأدلة التطبيقية للتدقيق الداخلي .

ولقد صدر المعيار الأول في حزيران ١٩٧٨ ، و توصّل مجلس إدارة المعهد لوضع إطار مهني عملي جديد وكجزء من هذا الإطار تمّ تطوير معايير تدقيق داخلي جديدة أصبحت سارية المفعول ابتداء من كانون الثاني ٢٠٠٢ ، وتمّت مراجعة المعايير وإدخال التعديلات عليها و أصبحت سارية المفعول ابتداء من كانون الثاني ٢٠٠٧ ، ويمكن تلخيص المعايير المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي IIA كما في الجدول التالي^٢:

الجدول رقم (١) : معايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي

رقم المعيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات	2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
1100	الاستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة	2200	التخطيط للمهمّات
1300	الرقابة النوعيّة وبرامج التطوير	2300	إنجاز المهمّة
		2400	توصيل النتائج
		2500	مراقبة مراحل الإنجاز
		2600	قرار قبول الإدارة للمخاطر

^١ الصحن . عبد الفتاح، سرايا. محمد السيد، شحاته. السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية ، 2006 ، ص2 .

² Institute of internal Auditors ,2012,p1-15

وفي هذا السياق سيتطرق الباحث باختصار إلى هذه المعايير والتي تتلخص في المجموعات التالية^١:

١. المجموعة الأولى : معايير الخصائص والصفات :

وهي مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسة، صادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي، تتناول سمات وخصائص المؤسسات، والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها، وهي كما يلي:

- معيار رقم 1000 – الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين على أنشطة التدقيق الداخلي، والغرض من السلطات الممنوحة لهم، ووجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في المؤسسة.
- معيار رقم 1100 – الاستقلالية بالنسبة إلى أنشطة التدقيق الداخلي، والموضوعية في أداء هذه الأنشطة، والموضوعية أيضاً في إبداء الرأي النهائي للمدققين الداخليين.
- معيار 1200 – الكفاءة في أداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي، وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.
- معيار 1300 – جودة التدقيق الداخلي وخضوعه لعمليات التقويم.

٢. المجموعة الثانية : معايير الأداء :

- وهي سبعة معايير رئيسة صادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي، والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة وهي:
- معيار رقم 2000 – إدارة نشاط التدقيق الداخلي، والتي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم التدقيق في المؤسسة، وينبغي أن تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي من أجل ضمان تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة.
 - معيار رقم 2100 – طبيعة عمل التدقيق الداخلي: إذ يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بالتقييم، وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر، والرقابة، وحوكمة المؤسسات.
 - معيار رقم 2200 – تخطيط مهمة العمل.
 - معيار رقم 2300 – أداء مهمة العمل، إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد، وتحليل وتقييم، وتوثيق معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.
 - معيار رقم 2400 – توصيل النتائج: إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت والطريقة المناسبين.

^١ قام الباحث بإرفاق نسخة عن هذه المعايير التي تم اعتمادها عام ٢٠١٢ مترجمة إلى اللغة العربية بتاريخ ٢٠١٣، في ملاحق الدراسة - الملحق رقم ١، تشمل جميع مصطلحات المتعلقة بالتدقيق وإدارة المخاطر.

■ معيار رقم 2500 – متابعة التقدم: وهذه المهمة تقع على عاتق مدير قسم التدقيق الداخلي الذي ينبغي أن يكون حريصاً على أن يؤسس نظاماً للعمل، ويتولى مسؤولية الحفاظ عليه، ومراقبته وإيصال النتائج للإدارة.

■ معيار رقم 2600 – قبول الإدارة للمخاطر: بما أن تقويم وتحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار 2120 فإنه ينبغي على مدير إدارة التدقيق في المؤسسة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر، وعندما يعتقد بأنه أعلى من المستوى الذي يمكن للمؤسسة أن تتحمله، عليه أن يناقش الموضوع مع الإدارة العليا، وإذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الإدارة للتوصل إلى الحل المناسب.

يتّضح للباحث ممّا سبق أنّ التقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي بات أمراً ضرورياً، نظراً لأن ممارسة التدقيق الداخلي يتم في بيئات قانونية ، وثقافية مختلفة ومتنوعة ، وبناءً عليه يتمكن المدققون الداخليون من الوفاء بمسؤولياتهم تجاه البنك ، لأنّ تلك المعايير تضبط عملية التدقيق ، وتحدد الإطار الذي يعمل المدقق من خلاله ، وتوفر مستوى معيناً من الثقة بأداء المدققين ، ونوعية العمل الذي ينجزونه .

خامساً : التدقيق الداخلي في البنوك و أهميته :

إنّ التدقيق الداخلي في البنوك تتلخّص أهدافه في تقييم حقيقي للنظام المصرفي ككل (المحاسبة، المالية، التنظيم،...الخ) بقصد الكشف عن مواطن الضعف التي تؤثر سلباً في عوائد البنك . إضافة إلى أن التدقيق الداخلي يقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات المصرفية ، ومن المعروف أن عامل الثقة بالنسبة إلى البنك يعتبر من العوامل الأساسية عند المنافسة ، لذلك فإن احتفاظ البنوك بهيكله إدارية سليمة ، وتنفيذ إجراءات التنظيم والمراقبة ، واتباع القواعد الوقائية، فكل ذلك يسمح لها بمواجهة المخاطر المحيطة بأنشطتها .

و حيث أن التطورات المتسارعة على صعيد تحرر الخدمات المالية، وازدياد عملية التطوير في التكنولوجيا، تجعل نشاطات البنوك أكثر تنوعاً وتعقيداً وتعرضاً لكمّ هائل من المخاطر، مما يميزها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية، فأصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة ، للحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر ، وإدارتها بشكل سليم ، وأصبح الاهتمام بدور إدارة هذه المخاطر و دور التدقيق الداخلي في هذا النطاق مهماً جداً .

وتعود أهمية التدقيق في أعمال المؤسسات المصرفية، واستخدام أكثر الأساليب والمنهجيات الحديثة في التدقيق، للدور المركزي الذي تقوم به البنوك في الحياة الاقتصادية في الدول المختلفة، وتتسم البنوك التجارية في تأديتها لأعمالها بثلاث سمات مهمة، تميّزها عن غيرها

من المنشآت، و تتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة والأمان. وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس في أوجه أنشطتها المتمثلة في قبول الودائع، وتقديم الائتمان، والاستثمار في الأوراق المالية^١.

ويرى الباحث أنّ أهمية التدقيق الداخلي في البنوك سببها أنّ البنوك تعمل بأموال الآخرين بشكل رئيسي، وإذا كانت الحاجة إلى ضرورة وجود تدقيق داخلي قوي في المؤسسات المختلفة فوجوده في البنوك يعتبر حاجة ملحة وحتمية، وتتجسد أهمية التدقيق الداخلي من خلال الدور المهم لإدارة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ومتابعتها للتخفيف منها، ولكي يتحقق ذلك يتوجب على إدارة البنك تحقيق الدرجة المثلى في استقلالية إدارة التدقيق الداخلي التي تنادي بها المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، لتجنب الوقوع في أيّ أزمات مالية محتملة.

- أهداف التدقيق الداخلي في البنوك :

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى كفاية وفاعلية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات التشغيلية وأنظمة المعلومات^٢، وذلك بالنظر إلى :

- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة .
- موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية .
- فاعلية وكفاءة العمليات والبرامج .
- حماية الأصول .
- الامتثال للقوانين و الأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

وغالباً ما يطلب من المدقق الداخلي للبنك أن يقدم تقاريراً لأغراض خاصة للجهات العليا المشرفة على البنك، وإلى السلطات النظامية الأخرى، وفيما يلي أهم أهداف التدقيق الداخلي في البنوك^٣ :

- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في البنك .
- تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات .
- حماية أصول البنك .
- تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر .

^١ موسى، شقيري، وآخرون.(2009). المؤسسات المالية المحلية والدولية. عمان: دار المسيرة، ص٩٣

^٢ The Institute of Internal Auditor, 2130-1, 2012, p19 .

^٣ RSM Astute Consulting, (2008). " Internal Audit and Risk Management", p5

- تيسير الامتثال لقوانين حوكمة المؤسسات وتقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق.
- عرض ومراجعة الالتزام بالسياسات، والإجراءات، والقوانين، واللوائح داخل البنك .
- زيادة الموثوقية بالمعلومات المالية والتشغيلية .

- مهام التدقيق الداخلي في البنك :

يعتبر التدقيق الداخلي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومسؤولياته تتمثل في مراجعة وتحليل طبيعة وفاعلية الضوابط الرقابية داخل البنك، والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط، وإدارة المخاطر، وحماية أصول البنك ومن مهامه¹ :

- أ- تقديم نصائح، وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتماماً داخل البنك .
 - ب- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية .
 - ت- تصميم جداول زمنية، وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق .
 - ث- إعداد تقرير التدقيق، ورفعته للإدارة العليا في البنك.
 - ج- القيام بمهام مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشكلات، ومخالفات تتطلب مزيداً من التحقيق.
 - ح- المساعدة على تطوير النظم، وحلّ المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم .
- فيجب أن يكون نطاق مهمة التدقيق كافياً لتحقيق الأهداف المنشودة وهو تحديد ما إذا كانت إجراءات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر التي صممتها الإدارة كافية² :

- أ- تحديد المخاطر وإدارتها بالصورة المناسبة .
- ب- التزام الموظفين بالسياسات والمعايير والإجراءات و القوانين والأنظمة .
- ت- تحقيق البرامج والخطط و الأهداف .
- ث-تقرير إجراءات الرقابة في المؤسسة للجودة والتحسين المستمر .
- ج- تأمين الموارد بصورة اقتصادية و استخدامها بكفاءة وحمايتها حماية كافية .
- ح- حددت التفاعل والتواصل اللازم بين مجموعة الحوكمة المختلفة .
- خ- المعلومات المالية والإدارية و التشغيلية دقيقة وموثوقة ومتاحة في الوقت المناسب .

¹ Barclay Simpson, (2005), "An Introduction to Internal Auditing in Banking".USA,p15 .

² The Institute of Internal Auditor,2220,2012,p24 .

سادساً : واقع التدقيق الداخلي في البنوك في سورية :

يرى الباحث من خلال تجربته واطلاعه على الواقع المهني في شركات القطاع الخاص في سورية وبخاصة في القطاع المصرفي بأن خدمات التدقيق الداخلي كانت في بادئ الامر قاصرة على مجالاتها التقليدية بحيث تركّز أدائها على الرقابة الحسابية و المستندية والوثائقية والقانونية ولم تتطور بالقدر الكافي لتشمل متابعة الأنشطة التشغيلية في الشركات ، ويعزو الباحث ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمّها :

- ١- أن المدقق الداخلي لا يتمتع بموقع تنظيمي يمكنه من القيام بدوره في هذه المراجعة تشغيلياً وحوكيمياً وغير ذلك من مسؤوليات المدقق الداخلي .
- ٢- عدم وجود كوادر مؤهلة للقيام بأعباء التدقيق الداخلي وحيث تتم إناطة هذه المراجعة بأشخاص لم يحصلوا على المؤهل العلمي والعملية المناسب للقيام بعمله بكفاءة وفاعلية .
- ٣- معظم الشركات لا تتوافر لديها لائحة مكتوبة معتمدة تحدد أهداف وسلطات ونطاق ومسؤوليات التدقيق الداخلي .
- ٤- الفهم الخاطئ لأهداف ومهام التدقيق الداخلي من قبل الجهات الخاضعة للمراجعة في تلك الشركات .

لكن مع التطورات الحاصلة في المجالات الاقتصادية في سورية، ومع التوسّع والانفتاح الاقتصادي والتوسع في القطاع المصرفي من القطاع الحكومي ليشمل القطاع المصرفي الخاص والتطور الكبير الحاصل في الخدمات المصرفية المقدمة ، و مساهمة البنية التشريعية الحديثة للقطاع المصرفي في تنويعه وتعميقه سواء من حيث عدد المؤسسات المالية أو من حيث نوعية الخدمات المقدّمة وجودتها وأدائها ، فدخل البنوك الخاصة إلى السوق السورية أدى إلى انتقال مجموعة واسعة من الخبرات التي اكتسبتها هذه البنوك في بلدانها الأم إلى القطاع المصرفي السوري ، إضافةً إلى تحفيز المنافسة بين البنوك العاملة وهو ما انعكس إيجاباً على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين ، ممّا ساهم في زيادة حدّة المنافسة في السوق المصرفية^١ .

^١ ميمال ، أديب ، ملتقى تجارب المصارف التجارية السورية التركية ، ٢٠١٠ .

الأمر الذي أدى إلى إدراك العديد من البنوك إلى ضرورة وجود قسم للتدقيق الداخلي ، يناط به مهام مراجعة جميع الأقسام والفروع، إضافةً إلى مراجعة البيانات المالية ، كما عملت الجهات المسؤولة جاهدة لتطوير هذه المهنة لتواكب هذه التطورات في سورية ، وضمن هذا المجال :

- فقد أولى بنك سورية المركزي اهتماماً كبيراً بالتدقيق الداخلي، حيث أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم ١٢٣ / م ن / ب ٤ لعام ٢٠٠٥ الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية ، والذي تضمنت مواده (نطاق وأهداف ومهام وظيفة التدقيق الداخلي ، استقلالية دائرة التدقيق الداخلي ، نظام التدقيق الداخلي ، نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي ، الكفاءة المهنية ، مجال وأنواع وإجراءات التدقيق الداخلي ، مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي ، ولجنة التدقيق الداخلي)^١.
- كما طلب بنك سورية المركزي أن يتوافر لدى كل بنك ضمن هيكله الإداري دائرة دائمة للتدقيق الداخلي بما يناسب حجمه وطبيعة عملياته بحيث تضم العدد الكافي من العناصر البشرية ذات الكفاءة، وأن يتوافر لها نظام خاص بالتدقيق الداخلي، إذ يشكل عملها جزءاً من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي لدى البنك، وعلى إجراءاته الداخلية .
- كما بادرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لتجعل وظيفة التدقيق الداخلي حاضرة في تشريعاتها ، حيث قامت بإصدار قرار رقم ١٨ / م لعام ٢٠٠٨ يتضمن نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات وقواعد حوكمة الشركات المساهمة ، يكون هذا النظام استرشادياً في عام ٢٠٠٨ مع مراعاة تنفيذ الأحكام الواردة في القوانين والأنظمة النافذة ويعتبر إلزامياً اعتباراً من ٢٠٠٩/١/١ يبين هذا النظام القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام كما يطبق على البنوك وشركات التأمين في كل ما لا يتعارض مع قواعد الحوكمة المطبقة لديها .

^١ مجلس النقد والتسليف ، القرار رقم ١٢٣ / م ن / ب ٤ لعام ٢٠٠٥ .

وبناء على هذا القرار فقد قامت البنوك السورية الخاصة منها وبعض البنوك الحكومية بتحديد قسم خاص بالتدقيق الداخلي وتحديد مدقق داخلي يقوم بأعمال التدقيق ويؤخذ في الاعتبار الأمور التالية^١ :

- أن يكون موظفاً ومتفرغاً يتمتع بمؤهلات وخبرات مناسبة ولديه القدرة على التعامل مع الأفراد وتحقيق الاتصال الفعال مع الجهات المختلفة .
- لا يجوز لمفتش حسابات الشركة أن يكون مدققاً داخلياً للشركة .
- يتم تعيين المدقق الداخلي وتحديد راتبه وحوافزه ومكافآته وإنهاء خدماته وقبول استقالته وعزله بقرار من مجلس الإدارة ، وبتوصية من لجنة التدقيق .
- يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بدرجة عالية من الاستقلالية يحظر تكليفه القيام بأيّ مهام أو وظائف أخرى قد تخضع للتدقيق والتقييم من قبله .
- ينبغي أن يغطي المدقق الداخلي تدقيق جميع الإدارات والأقسام وفروعها بشكل دوري ومستمر خلال العام ، بالإضافة إلى تدقيق البيانات المالية كافة .
- ينبغي أن يتم التدقيق الداخلي وفق برامج تدقيق شاملة ومهنية مناسبة ، تتوافق ومعايير وأدلة التدقيق الدولية مع توفير التقنيات اللازمة لذلك ، كذلك يتطلب العمل باستمرار على تقييم وتطوير هذه البرامج لتناسب مع تطوير العمل وتطور الخدمات والمنتجات المقدمة .
- يلتزم المدقق الداخلي بأن يقدم تقريراً كتابياً متضمناً نتائج المراجعة ، وأن يناقش التقرير المبدئي مع الوحدات الإدارية التي أجرى عليها التدقيق وذلك لحل وتسوية الخلافات حول النتائج الواردة في التقرير .
- على المدقق الداخلي بعد الانتهاء من تدقيق ومناقشة التقرير المبدئي مع الوحدة الإدارية المعنية إعداد التقرير النهائي لكامل عملية المراجعة وتقديمه إلى المدير العام التنفيذي على أن يوجه نسخة منه إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

وقد طلب مصرف سورية المركزي من البنوك العاملة في سورية أن يتضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي في البنوك الأمور التالية^٢ :

^١ نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات، قواعد حوكمة الشركات المساهمة، قرار رقم/ 18 م لعام 2008 ، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

^٢ مجلس النقد والتسليف ، القرار رقم ١٢٣ / م ن / ب ٤ لعام ٢٠٠٥ .

- أ- وضع مخطط للتدقيق، وفحص، وتقييم أوضاع البنك، وإيصال النتائج إلى الأطراف المعنية ومتابعة مدى تنفيذ التوصيات الموضوعية.
- ب- وضع مبادئ منهجية لتقييم المخاطر ومراجعتها وتعديلها دورياً لتعكس آثار التغيرات التي تطرأ على أساليب العمل.
- ت- فحص وتقييم مدى كفاءة وفاعلية أنظمة الضبط الداخلي.
- ث- مراجعة مدى فاعلية وتطبيق نظام إدارة المخاطر، وطرق تقييمها.
- ج- مراجعة أنظمة المعلومات الإدارية، والمالية، بما في ذلك نظام المعلومات الالكتروني، والخدمات المصرفية الالكترونية.
- ح- مراجعة مدى صحة، ومصادقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية.
- خ- مراجعة سبل المحافظة على الموجودات.
- د- مراقبة نظام الضبط الداخلي الخاص بتقييم وتقدير المخاطر وتأثيرها في الأموال الخاصة بالبنك.
- ذ- مراجعة الأنظمة الموضوعية للتأكد من مدى تقيدها بالمتطلبات القانونية المرعية ، وبالسياسات والإجراءات الموضوعية.
- ر- مراجعة التطورات الجديدة الحاصلة، وأي تغييرات عملية، والتأكد من أن جميع المخاطر المرافقة لها يتم تحديدها في مرحلة مبكرة.
- ز- القيام بأي عمليات تحقق خاصة .

وفي هذا السياق يرى الباحث أن التزام إدارة البنوك السورية بمتطلبات مصرف سورية المركزي والتعليمات الصادرة عنه، بالإضافة إلى متابعة إدارات التدقيق الداخلي في البنوك لآخر مستجدات المنظمات المهنية المتعلقة بمبادئ ومعايير مهنة التدقيق الداخلي كل ذلك يشكّل أرضية صالحة للارتقاء بمهنة التدقيق في القطاع المصرفي السوري نحو واقع أفضل.

المبحث الثاني

مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة

تمهيد

إنّ الغاية من إدارة المخاطر هي تخفيف احتمالات حدوث الخسائر ، وتخفيف النتائج الماليّة لهذه الخسائر عند وقوعها ، ولتحقيق ذلك لا بدّ من إجراء عدد من الخطوات الأساسيّة تبدأ بتحديد جميع المجالات و الأنشطة التي تكون عرضة للمخاطر داخل البنك ، وبعد التعرف إلى المخاطر المختلفة تبدأ عملية تقييمها من خلال قياسها لمعرفة حجم الخسائر المتوقع أن ينتج عنها ، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر و الاستجابة لها .

وقد هدفت المعايير المنصوص عليها وفق مقررات لجنة بازل ٢ وبخاصّة المتعلّقة بمعايير الائتمان إلى أن يكون مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن إقرار استراتيجية الائتمان وسياسة مواجهة المخاطر ، وأن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية المخاطر .

ويتعين على البنوك وفقاً للمقررات الجديدة أن تنشئ نظام تقييم داخلي لإدارة المخاطر وإقامة إدارة المخاطر بشكل جيد ، ويجب على المدققين أن يتأكدوا من أن لدى البنوك نظاماً كفوئاً وفعالاً لإدارة المخاطر ، حيث يعتبر المدقق الداخلي هو العنصر الفعال في إدارة المخاطر المصرفية ، حيث يستطيع الوصول إلى العديد من البيانات و المعلومات التي من شأنها تقليل المخاطر بنسبة كبيرة وبخاصّة في ظلّ الظروف الاقتصادية التي تشهد فيها أسواق المال انهيارات كبيرة وإعلان العديد من المؤسسات الإفلاس .

وسيتّم في هذا الفصل شرح مفصّل لدور التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر المرافقة لعمليات التمويل بالمراجعة في البنوك الإسلاميّة وتقييمها ودعمها للممارسات السليمة المتبعة للحدّ منها .

مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المرافقة لصيغ التمويل بالمرابحة :

يجب على المدققين الداخليين أن يهتموا بالمخاطر الرئيسية المؤثرة على الأهداف أو العمليات أو الموارد وخاصة المخاطر المرافقة لعمليات التمويل بالمرابحة لما لها من تأثير على ربحية البنك وعلى تحقيق أهدافه، لذلك هم يساهمون في إدارة المخاطر من خلال التأكيد والاستشارة بوسائل متنوعة ويلعبون دوراً أساسياً في تقييم الفعالية والتوصية بالتحسينات، لاسيما أنه جاء ضمن المعايير التي حددها معهد المدققين الداخليين IIA بأن نطاق التدقيق الداخلي يجب أن يشمل تقييم إدارة المخاطر وأنظمة الضبط، كما أوضحت مقررات لجنة بازل دور المدققين الداخليين في تقييم إدارة مخاطر التمويل .

إن الدور الرئيسي للمدققين الداخليين في إدارة مخاطر المrabحة هو تأمين تأكيد موضوعي لمجلس الإدارة العليا بأن إدارة المخاطر تتم بشكل ملائم، وأن نظام الضبط الداخلي الخاص بمنح التسهيلات الائتمانية ضمن صيغة التمويل بالمرabحة وإجراءاتها يعمل بفعالية، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التعاون بين الإدارة و المدققين الداخليين من أجل وضع تقييم وتحسين للضوابط الرقابية لتخفيف التعرض إلى المخاطر ولتخفيف حالات التعثر في السداد، ويرى الباحث أنّ إدارة التدقيق الداخلي تعتبر حلقة وصل يستطيع القائمون على عمليات التمويل من خلالها المشاركة في عملية تحديد المخاطر وتقييم الضوابط الرقابية والتنبيه بحالات التعثر وعدم القدرة على السداد للعملاء ولتقييم المخاطر بشكل فعال مما يؤكد نظام الرقابة الذاتية الخاصة في هذا المجال.

وتتمثل مسؤولية التدقيق الداخلي في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأنّ عملية تحديد وتقييم المخاطر المرافقة لصيغ التمويل بالمرabحة تمت بشكل صحيح وباستخدام الطرق المناسبة لذلك، مع تقديم النصح للإدارة فيما يتعلّق بالنتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال ترتيبها وعرضها بأسلوب تستطيع به الإدارة معرفة ما سيتمّ معالجته أولاً، وما لن يتم معالجته تبعاً لمبدأ التكلفة والعائد وكذلك تحديد الخيار اللازم اعتماده لمعالجة هذه المخاطر من خلال تخفيف درجة تأثيره ودرجة احتمال حدوثه إلى أدنى درجة ممكنة.

ويرى الباحث أنّ التدقيق الداخلي يمارس دوره الاستشاري للإدارة من خلال تقديم النصح والمساعدة حول اعتماد الخيار الأمثل للتعامل مع المخاطر (من قبول المخاطر أو تقليص المخاطر أو تجنب المخاطر) والاستجابة لها في الوقت المناسب، وتوصيل التقارير إلى لجنة التدقيق حول هذه العملية والإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة المخاطر وإذا ما كان هناك خطأ أو احتيال في هذه الإجراءات.

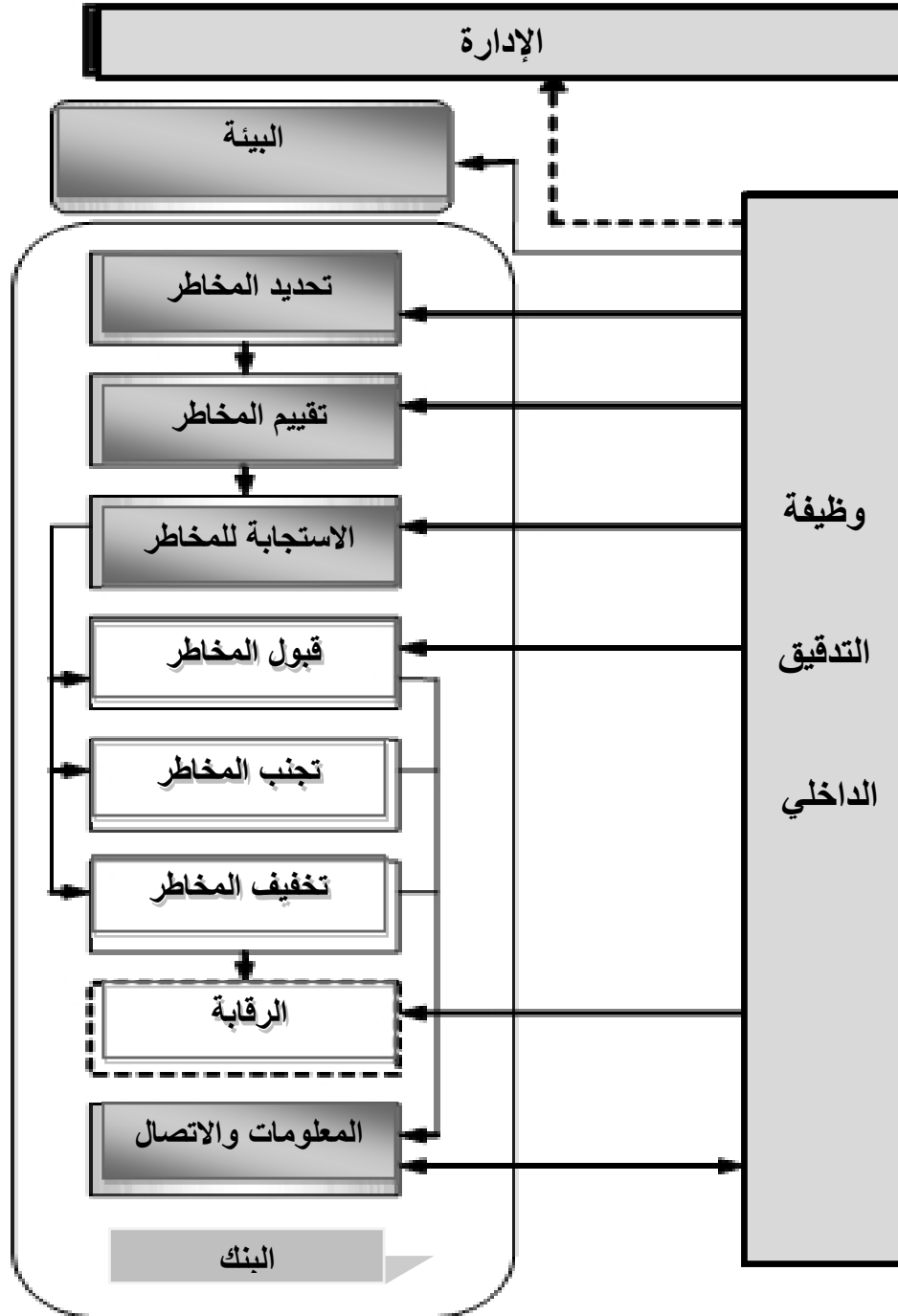
هذا وقد تمت مناقشة مسؤوليات المدقق الداخلي فيما يتعلق بالمخاطر في بيان Position 2002 الصادر عن IIA.UK.Ireland بحيث يعتبر مفهوم التدقيق القائم على المخاطرة : " منهجاً أو مدخلاً يركّز على استجابة المنظمة للمخاطر التي تواجهها في تحقيق أهدافها، وبخلاف الأشكال الأخرى للتدقيق يبدأ هذا المفهوم بالمخاطر وليس بالحاجة إلى ضوابط الرقابة وهو يهدف إلى إعطاء تأكيد مستقلّ حول إدارة المخاطر وتسهيل إدخال تحسينات عند الضرورة، ويجب أن يتحدّد نطاق أعمال التدقيق المؤداة والأولوية المعطاة لها في ضوء المخاطرة".

فيقوم التدقيق الداخلي باختبار فاعليّة عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فاعليّة نظام الرقابة و دوره في التخفيف أو التخلص من المخاطر المحتملة من خلال المراقبة المستمرة يوماً بيوم لعملية إدارة المخاطر و مدى تنفيذها بما يتفق مع خطط و استراتيجيات و أهداف المنشأة، ويقوم أيضاً بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلاً ومدى فاعليّة الخيار الذي اتّبع للتعامل معها .

ومن المهام الرئيسية أيضاً لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فاعليّة وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة و الكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة¹ .

ويظهر الشكل رقم (٢) دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

¹ Staciokas ,Romas, &, Rupsys, Rolandas, Op cit,2005,p23 .



الشكل رقم (٢) دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر^١

¹ Staciokas, roams, & rolandas, op cit, 2005, p23

وقد بين معهد المدققين الداخليين الأمريكي الدور الرئيسي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر في المنشأة وذلك من خلال تقديم خدمات تأكيدية موضوعية للإدارة العليا و مجلس الإدارة حول فاعلية عملية إدارة المخاطر ، وبالفعل فقد أظهرت الدراسات أنّ أعضاء مجالس الإدارات المختلفة و المدققين الداخليين يتفقون على أنّ الدور الأساسي للمدقق الداخلي يتمثل في أمرين هما¹ :

- تقديم تأكيد موضوعي بأن مخاطر العمل الرئيسية تدار بالشكل الملائم و الصحيح .
- تقديم تأكيد بأن إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وفعالية .

كما حدد المعهد الإجراءات الرئيسية و الوقائية التي يمكن للمدقق الداخلي أن يمارسها في عملية إدارة المخاطر ، والإجراءات التي يجب عليه ألا يمارسها وليست من اختصاصه في هذه العملية والتي تؤثر في موضوعيته واستقلاليته في تقديم خدماته للمنشأة .

وبيّن المعهد هذه الأدوار والإجراءات للتدقيق الداخلي كما يلي² :

(١) الدور الجوهرى لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر :

- ١- تقديم تأكيد للمنشأة حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر .
- ٢- تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح .
- ٣- تقييم عملية إدارة المخاطر .
- ٤- تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية .
- ٥- مراجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسية .

(٢) الدور الوظيفي و الوقائي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر :

- ١- تقديم المساعدة للإدارة في تحديد و تقييم المخاطر .
- ٢- تقديم النصيح و المساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر .

¹ The Institute of Internal Auditors , The Role of Internal Auditing in Enterprise- wide Risk Management , January 2009 , P3 , www.theiia.org .

² The Institute of Internal Auditors , OP cit , September 2004 , P 1-2 , www.theiia.org .

- ٣- ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر .
- ٤- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر و توحيدها .
- ٥- المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويرها .
- ٦- تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر .
- ٧- تطوير استراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة .

٣) الدور المرفوض للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر :

- ١- تحديد المخاطر الجوهرية .
- ٢- تنفيذ عملية إدارة المخاطر وإخضاعها لسيطرته .
- ٣- إدارة التأمين على المخاطر .
- ٤- اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر .
- ٥- تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة .
- ٦- تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر .

فمعهد المدققين الداخليين أكد على أنّ إدارة البنك هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر كتحملها أو تجنبها ، وينحصر دور التدقيق الداخلي في تقديم النصح للإدارة وبيّن تأييده أو اعتراضه لقرارات الإدارة المتعلقة بعملية إدارة المخاطر ، وليس ممارسة عملها و اتخاذ القرارات بالنيابة عنها .

و يلعب المدققون الداخليون دوراً مهماً في تقييم إدارة المخاطر، وفيما يلي أهم ما تمّت الإشارة إليه ضمن المعايير الإرشادية لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي لهذا الدور^١:

- ١- إنّ دور المدققين الداخليين في عملية تقييم إدارة المخاطر هو دور استشاري من حيث المساعدة على تحديد وتقييم وتطبيق منهجيات مناسبة لإدارة المخاطر وذلك من خلال

^١الرمحي، زاهر عطا، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، دراسة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة عمان العربية، ٢٠٠٤، ص ١٧٥

فحص وتقييم عمليات إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة هذه العمليات .

٢- هناك خمسة عناصر رئيسة يجب أن تحققها عمليات تقييم المخاطر حتى يتم تحقيق الكفاءة وهي :

- قيام مجلس الإدارة والإدارة العليا بتحديد مستوى المخاطر المقبولة .
- تصميم وسائل الحد من المخاطر وتطبيقها لتخفيض المخاطر عند المستوى المقبول من مجلس الإدارة العليا .
- التقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة التمويلية وعمليات منح الائتمان وتمويل المراجعة وذلك للحكم على كفاءة الرقابة في إدارة المخاطر .
- رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة والإدارة العليا بنتائج عمليات إدارة المخاطر واستراتيجياتها والرقابة عليها .

٣- الإجراءات المتبعة من قبل المدققين الداخليين في جمع الأدلة للحكم وتقييم كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية و عمليات المراجعة هي ^١:

- دراسة ومراجعة التطورات والاتجاهات الحالية ، والحصول على معلومات عن المحفظة الائتمانية للبنك وأي مصادر معلومات متاحة لتحديد طبيعة المخاطر الائتمانية وإمكانية التعرض لها والإجراءات المستخدمة في عملية إدارة هذه المخاطر إضافة إلى مراقبة هذه المخاطر وتقييمها .
- مراجعة سياسات البنك وقرارات مجلس الإدارة وملاحظات لجنة التدقيق حول التقارير المرفوعة لها لتحديد فلسفة ومنهجية البنك في إدارة المخاطر ومعرفة مستوى تحمل هذا النوع من المخاطر وقبولها للتوافق مع أهداف البنك في تحقيق الربحية .
- تقييم مدى فاعلية الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر والإشراف المستمر عليها .
- القيام بإجراء المقابلات مع المستويات الإدارية المختلفة وذات العلاقة بعمليات منح الائتمان لمعرفة لتحديد طبيعة الإجراءات المتبعة في عمليات منح الائتمان عن طريق المراجعة وكيفية إدارة مثل هذا النوع من المخاطر والحد منه .

^١ الخطيب ، سمير ، قياس وإدارة المخاطر بالمصارف ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٤ .

- مراجعة مدى تأثير الكفاءة على نتائج إدارة المخاطر ورفع التقارير في الوقت المناسب .
- مراجعة اكتمال التحليلات الإدارية عن المخاطر والإجراءات المتخذة في ضوء التحليلات المتبعة للمحفظة الائتمانية .
- تحديد فاعلية التقييم الذاتي للمخاطر التي تقوم بها الإدارات المختصة (الإدارات المنفذة للائتمان وعمليات المراجعة – الإدارات المتخذة لقرارات الائتمان و عمليات المراجعة – الإدارات المراقبة على عمليات المنح و آلية تنفيذ عمليات المراجعة – إدارة المخاطر) من خلال الفحوصات المباشرة والمراقبة للإجراءات وفحص دقة البيانات المستخدمة في عملية الإشراف والمراقبة على كافة عمليات المنح للتسهيلات .
- مراجعة أيّ مواضيع متعلقة بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات المخاطر ومناقشة الإدارة ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة إذا وجد المدقق الداخلي ذلك مناسباً .

وهنا يمكن الإشارة إلى أن إدارة التدقيق الداخلي تقوم بتدقيق عمليات إدارة المخاطر ومتطلباتها للتأكد من قيامها بأداء المهام المنوطة بها مع الأخذ بالاعتبار مايلي :

- ١- التأكد من وضع الأهداف ووصولها إلى كافة المستويات الإدارية داخل البنك وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات والخطط والموازنات .
- ٢- مدى دقة الأساليب المتبعة في تحديد وتحليل المخاطر الائتمانية وطرق الحدّ منها سواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية .

ويرى الباحث أنه يمكن تناول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة مخاطر عمليات المراجعة بشكل تفصيلي من خلال شرح الخطوات الرئيسية المتمثلة ب (تحديد المخاطر – تقييم المخاطر – الاستجابة للمخاطر) .

(١) دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر المراجعة :

يعتبر تحديد المخاطر الخطوة الأولى و الأساسية في عملية إدارة المخاطر بصفة عامة ، وتعتبر الخطوة الأهم في عملية إدارة مخاطر عمليات المراجعة لأنّ عدم تحديد أحد الظروف أو الأحداث السلبية المتوقعة يعني عدم تحديد المخاطر الناتجة عنها ، وبالتالي عند حدوثها لن تستطيع إدارة المنشأة الاستجابة لها و التعامل معها بشكل فعال وفي الوقت المناسب .

ويجب أن تتم عملية تحديد المخاطر باستخدام أساليب وأدوات مناسبة ومنهجية تضمن أنّ جميع الإجراءات و المجالات لعمليات تمويل المراجعة التي تكون عرضة للمخاطر قد تم تحديدها و تحديد المخاطر التي من الممكن أن تنتج عنها ، كما يجب تحديد جميع التغيرات المصاحبة لتلك الأنشطة وتصنيفها حسب أهميتها ، وأن تمارس عملية التحديد هذه بشكل روتيني ومستمر لمعرفة وتحديد أيّ مخاطر جديدة لم تكن ظاهرة سابقاً ، و لمعرفة أيّ تغيرات في المخاطر المحددة سابقاً .

ويتمثل الدور الرئيسي للتدقيق الداخلي في عملية تحديد المخاطر بتقديم خدمات تأكيدية و استشارية للإدارة و مجلس الإدارة بأن جميع المخاطر قد تمّ تحديدها ، ولكن لا يجب أن يتمادى هذا الدور إلى درجة يصبح فيها نشاط التدقيق الداخلي هو من يقوم بتحديد المخاطر .

ومن الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي للإدارة في هذا المجال¹ :

- تقديم المساعدة و النصح للمدراء و الكادر المخوّل بتحديد المخاطر .
- تطوير الأساليب و الأدوات المستخدمة في عملية تحديد المخاطر .
- أن يكون مصدراً للمعلومات و الخبرة المطلوبة في عملية تحديد المخاطر .
- إعداد و توصيل التقارير اللازمة إلى الإدارة ولجنة التدقيق وفي الوقت المناسب.

¹ William ,R ,&, Kinney ,Jr, Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes, The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF), IIA , US ,2003 , chapter 5 , P143 .

(٢) دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر المراجعة :

تقييم المخاطر هي عملية منهجية يتم من خلالها تقدير وقياس حجم الخسائر الذي سيترتب عند حدوث المخاطر ، وذلك باستخدام الطرق الكمية و النوعية في القياس والتقييم ، حيث تستخدم الطرق الكمية عندما تتوافر البيانات و المعلومات المتاحة بشكل كاف ، و تستخدم الطرق النوعية عندما تكون البيانات و المعلومات العددية غير متاحة ، أو الخبرة المطلوبة لتقييم المخاطر بالطرق الكمية غير متوفرة ضمن كادر البنك .

تعتمد عملية تقييم المخاطر على مبدأ أساسي وهو تقييم وتقدير المخاطر تبعاً لبعدين أساسيين هما ^١ :

- تقدير حجم ودرجة تأثير الخطر على أعمال البنك .
- تقدير درجة احتمال أو إمكانية حدوث هذا الخطر .

حيث تقع على عاتق إدارة البنك مسؤولية تقييم مخاطر المراجعة ، ويجب أن يتم ذلك بشكل مستمر لتستطيع الإدارة مواجهة الحالات الطارئة في الوقت المناسب .

و يتحمل مجلس الإدارة و لجنة التدقيق مسؤولية الإشراف على عملية تقييم المخاطر للتأكد من أن الإدارة التنفيذية تستطيع تحمل مسؤولية تقييم المخاطر وإدارة المخاطر بشكل عام و مخاطر المراجعة بشكل خاص .

في حين أن مسؤولية التدقيق الداخلي تتمثل في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية تقييم المخاطر تمت بشكل صحيح وباستخدام الطرق المناسبة لذلك ، مع تقديم المساعدة للمفوضين من قبل الإدارة لتنفيذ التقييم ، مع تقديم النصح للإدارة فيما يتعلق بنتائج التقييم التي تم التوصل إليها من خلال ترتيبها و عرضها بأسلوب تستطيع به الإدارة اتخاذ القرار المناسب بخصوص آلية تخفيضها و معالجتها .

¹ William ,R ,&, Kinney ,Jr, Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes, The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF), IIA , US ,2003 , chapter 5 , P143 .

(٣) دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر المراجعة :

تتمثل عملية الاستجابة للمخاطر في التعامل مع المخاطر بعد أن تم تحديدها وتقييمها ، و يتطلب ذلك تحديد الخيار اللازم اعتماده من قبل الإدارة لمعالجة هذه المخاطر من خلال تخفيف درجة تأثيره و درجة احتمال حدوثه إلى أدنى درجة ممكنة .

و بعد تقييم المخاطر يتم ترتيبها و تصنيفها لتحديد الأولويات التي يجب أخذها بعين الاعتبار ، حيث تتم البدء بمعالجة المخاطر ذات الأهمية و التأثير الأكبر على أهداف البنك ، ويجب بعد ذلك تحديد تكلفة تطبيق خيارات الاستجابة المتاحة لمعالجة المخاطر و بشكل دقيق لأن هذه التكلفة ستصبح الأساس لتحديد الخيار الأمثل للمعالجة من خلال مقارنتها مع حجم الخسائر المتوقع تحقيقه عند حدوث المخاطر .

و فيما يخص دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر ، فإن الإدارة العليا تكون هي المسؤولة عن عملية الاستجابة للمخاطر و عملية إدارة المخاطر بشكل عام .

ويمارس المدقق الداخلي دور الاستشاري للإدارة من خلال تقديم النصح و المساعدة حول اعتماد الخيار الأمثل للتعامل مع المخاطر و الاستجابة لها في الوقت المناسب ، و توصيل التقارير إلى لجنة التدقيق حول هذه العملية و الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمعالجتها .

وبشكل عام يقدم التدقيق الداخلي للبنك عدد من الخدمات منها ¹ :

- تحليل قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المخطط لها خلال عملية التدقيق .
- تقييم المخاطر المسموح بها و المقبولة من قبل الإدارة .
- عمل الاستقصاءات المناسبة لاختبار مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلي و اختبار مدى تطبيق المعايير المهنية و السلوكية المختلفة .
- تحليل عملية إدارة المخاطر لاكتشاف الصعوبات في عملية المراقبة على المخاطر .
- فحص مدى التقيد بالخطط الاستراتيجية للبنك و نتائج هذا التقيد .
- إجراءات التدقيق الشاملة لجميع عمليات و برامج إدارة المخاطر في البنك .

¹ William ,R ,& Kinney ,Jr, Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes, The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF), IIA , US ,2003 , chapter 5 , P143 .

٤) دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر المراجعة :

تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية حول تقييم مدى شمولية تقارير إدارة المخاطر المرفوعة حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر، وحول مدى فعالية التقارير وسرعتها في الإبلاغ عن الانحرافات والبتّ بمعالجتها وإجراءات التصحيح المتخذة .

كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقارير إلى لجنة التدقيق أو إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر في البنك ، وتقييم كافة الأنشطة والعاملين فيها ونقاط الضعف التي تعتريها ، وأيّ انحرافات عن الأنظمة و السياسات والإجراءات الموضوعة .

هذا وتشمل التقارير أيضا المخاطر الجديدة المحتملة والتي من الممكن أن تحدث نتيجة التغيرات المحيطة ببيئة العمل .

ومن هنا نلاحظ وبشكل عام أنّ دور المدققين الداخليين الأساسي في التأكيد على القواعد ذات العلاقة في إدارة المخاطر يتضمن :

- توفير تأكيد حول تصميم وفعالية عمليات إدارة المخاطر.
- توفير تأكيد بأن مخاطر المراجعة قد تم تقييمها بشكل صحيح.
- تقييم عمليات إدارة مخاطر عمليات المراجعة.
- تقييم الإبلاغ حول حالة المخاطر الأساسية بما في ذلك فعالية الضوابط.
- تقييم مدى ملاءمة التقارير الصادرة من إدارة المخاطر للإدارة العليا.

الفصل الرابع

الدراسة العمليّة

مقدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة و تعميم نتائجها تمّ تقسيم الدراسة العمليّة إلى شقّين ،

تناول الباحث في الشقّ الاول دراسة تطبيقية حول دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي و ذلك في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر ، حيث تم اختيار بنك سورية الدولي الإسلامي موضع الدراسة وذلك لكونه من البنوك الرائدة في هذا المجال وكون محفظته الائتمانية أكبر محفظة ائتمانية في البنوك الإسلامية السورية مقارنةً مع البنوك الإسلامية السورية الأخرى.

و الشقّ الثاني أظهر دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، و ذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت على كافّة البنوك الإسلامية السورية .

هذا وتم إجراء مقارنة ما بين نتائج الدراسة التطبيقية و الدراسة الميدانية للتعرف إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة، وهل يختلف هذا الدور ما بين البنوك الإسلامية العاملة في سورية .

المبحث الاول

دراسة تطبيقية على بنك سورية الدولي الإسلامي

سيتم استعراض و دراسة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المرافقة لعمليات التمويل بالمرابحة في بنك سورية الدولي الإسلامي من خلال الخطوات التالية :

أولاً : منهجية الدراسة :

تمّ التطرّق في الدراسة إلى عرض لمحة عن البنك و استعراض الهيكلية التنظيمية الخاصة بالبنك، للتطرّق إلى الموقع التنظيمي لإدارتي المخاطر و التدقيق الداخلي، و التطرّق إلى صيغ تمويل المرابحة المعتمدة لدى البنك، و أهميّتها من خلال عرض أرقام عمليّات التمويل المرابحة المنفّذة خلال فترة الدراسة ، حيث تمتد فترة الدراسة منذ مباشرة البنك للعمل المصرفي في سورية ، واعتمد الباحث مجموعة من الأدوات التحليلية المالية التي تخدم الغاية المرجوة من الدراسة ، إضافةً إلى المقابلات التي أجراها مع العاملين في البنك لا سيّما العاملون في إدارة المخاطر و إدارة التدقيق الداخلي و في إدارة التمويل .

اعتمدت الدراسة في بياناتها على عدة مصادر أساسية هي :

- التقارير السنوية الصادرة عن البنك .
- المعلومات و البيانات التي تمّ الحصول عليها من المسؤولين و العاملين في إدارة المخاطر و إدارة التمويل و إدارة التدقيق الداخلي في البنك .
- المعلومات و البيانات التي تم استنباطها من دليل سياسات وإجراءات عمل كلّ من الإدارات المعنية من إدارة المخاطر وإدارة التمويل وإدارة التدقيق الداخلي في البنك والمعتمدة في دليل حوكمة البنك و سياسة التمويل والاستثمار المعتمدة لديه .
- البيانات المتعلقة بموضوع البحث و التي تمّ الحصول عليها من مصرف سورية المركزي
- البيانات المنشورة على المواقع الالكترونية لا سيّما الموقع الالكتروني الخاص بالبنك ، وموقع هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية .
- بعض الكتب و المراجع المتعلقة بالبحث .

ومن ثم تم إجراء الدراسة التطبيقية في البنك - محل الدراسة التطبيقية - وفقاً للخطوات التي تتبعها إدارة التدقيق الداخلي في دورها تجاه إدارة مخاطر المراجعة وعلى النحو التالي :

١- دوره في تحديد مخاطر المراجعة من خلال التعرّف إلى مخاطر المراجعة ، و تحديد احتمالية حدوثها و تصنيفها على أساس ثلاثة مستويات احتمالية (منخفضة - متوسطة - مرتفعة) ، وتحديد درجة تأثير هذه المخاطر على الأصول الخاصة بالبنك والآثار السلبية لهذا النوع من المخاطر و تقسيمها أيضاً على أساس ثلاثة مستويات (منخفض - متوسط - مرتفع)

٢- دوره في تحديد الإجراءات الرقابية الواجب اتباعها على كل خطر من المخاطر و تصنيف هذه الإجراءات من إجراءات (وقائية - تصحيحية - كاشفة - رادعة - رقابي) و تحديد أثر هذه الإجراءات في السيطرة على الآثار السلبية للمخاطر من خلال منحها أوزاناً تبين قدرتها على الحد من أثر الخطر، وأعطيت كافة الإجراءات الرقابية أوزاناً تتراوح بين (١-٥) بحيث يعطى الإجراء الرقابي الضعيف (١) ويتم التدرّج في القوّة وصولاً إلى وزن (٥) للإجراء الرقابي ذي القوّة الأكبر.

٣- دوره في تحديد الاختبارات الرقابية لكل إجراء رقابي، للتأكد من مدى تطبيقها وتحقيق الغاية المرجوة منها من خلال ما يسمّى فحوصات الالتزام لتقييم مدى الاستجابة للإجراءات المتبعة .

٤- دوره في فحص الإجراءات الرقابية للتحقق من مدى فاعلية الإجراءات الرقابية، والوصول إلى نتائج الاختبارات و تصنيف مدى الفاعلية (فعال دائماً - فعال في الغالب - فعال أحياناً - غير فعال نهائياً)

٥- استخراج مصفوفة المخاطر، بعد القيام بعمليات الفحص للإجراءات الرقابية من قبل إدارة التدقيق الداخلي لتحديد البيانات الرقابية و التقرير على مدى فعالية الإجراءات المتبعة في الحد من المخاطر .

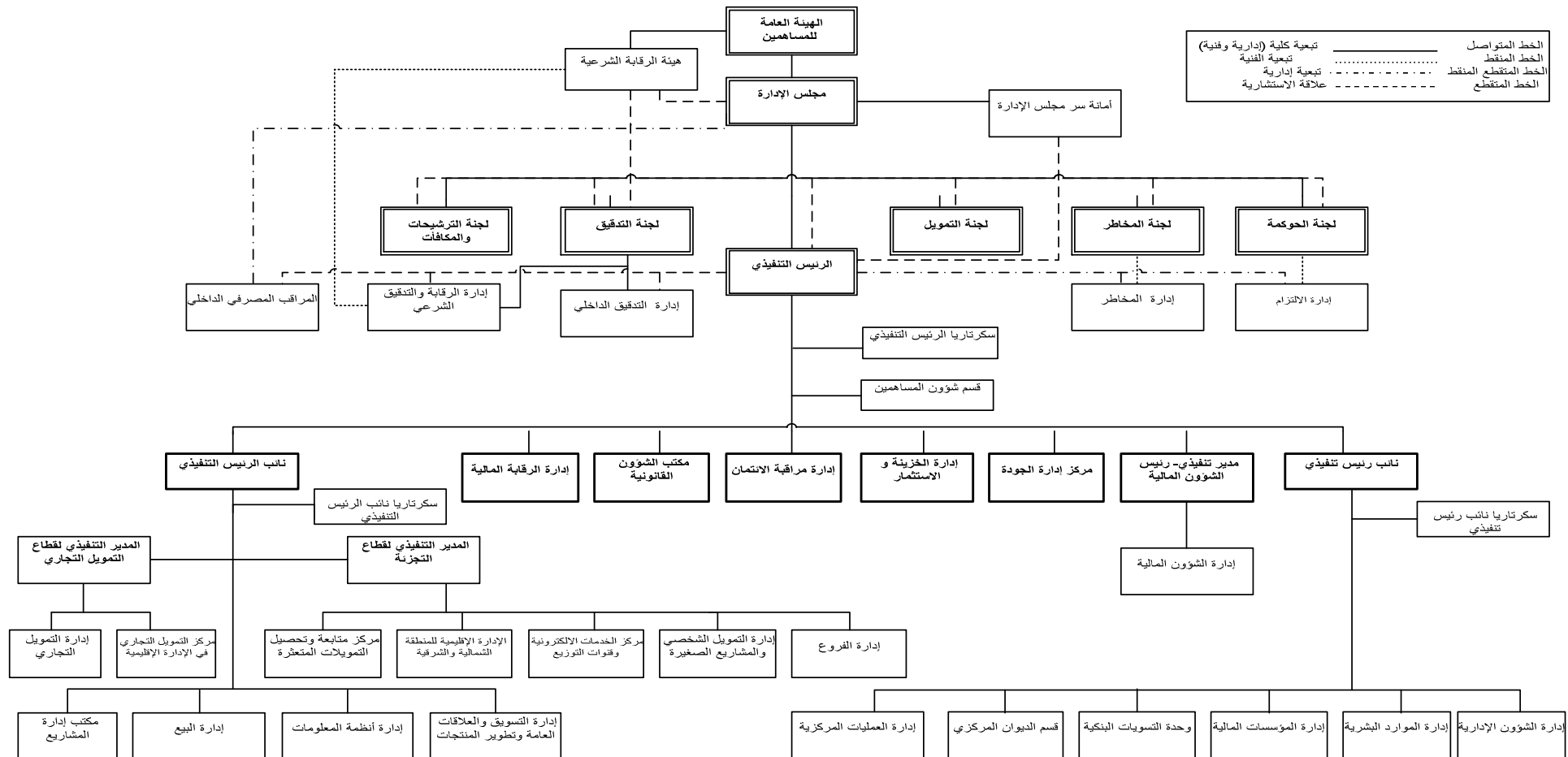
ثانياً : لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي :

تم تأسيس بنك سورية الدولي الإسلامي كشركة مساهمة سورية مغفلة - كثنائي بنك إسلامي في سورية ، برأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية، وفقاً لأحكام قانون إحداث البنوك الخاصة والمشاركة رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ ، و بموجب قرار الترخيص الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية رقم ٦٧/م بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٧ ، ولیمارس البنك أعماله المصرفية، وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥، الذي فتح الباب أمام إنشاء وتأسيس بنوك إسلامية في سورية ، حيث باشر البنك بتقديم أعماله المصرفية لجمهور المتعاملين في ٢٠٠٧/٩/١٥.

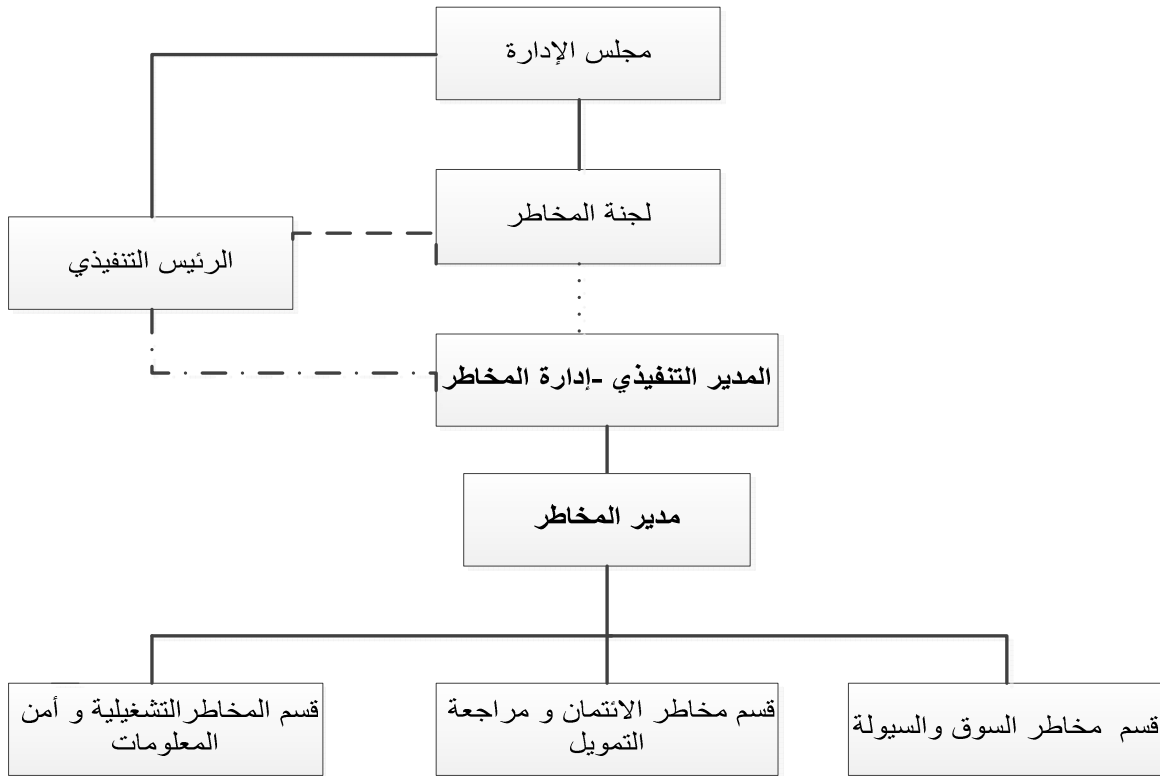
وقد قام البنك خلال مسيرة عمله بزيادة رأسماله على عدة مراحل حيث أصبح رأسمال البنك بعد آخر زيادة بمبلغ (١٣,٧٠١,١٥٩,٨٠٠) ليرة سورية مدفوع بالكامل ، وبهذا يعتبر بنك سورية الدولي الإسلامي هو البنك الأكبر بين بنوك القطاع الخاص من حيث حجم رأس المال المدفوع بالكامل، ومن حيث عدد مساهميه.

يخضع البنك لرقابة مصرف سورية المركزي وفق مرسوم إحداث البنوك الإسلامية رقم /٣٥/ لعام ٢٠٠٥ ، وقانون إحداث البنوك الخاصة رقم /٢٨/ لسنة ٢٠٠١ وتعليماته التنفيذية، وقانون التجارة رقم /٢٣/ لعام ٢٠٠٧ ، وقانون الشركات رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١ و للأنظمة و للتعليمات التي يضعها مجلس النقد والتسليف ، كما يلتزم بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، وكذلك معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات مصرف سورية المركزي ، إضافةً إلى التزامه بالمعايير الشرعية في تعاملاته ويخضع لرقابة الهيئة الشرعية وتدقق معاملاته من قبل المدقق الشرعي .

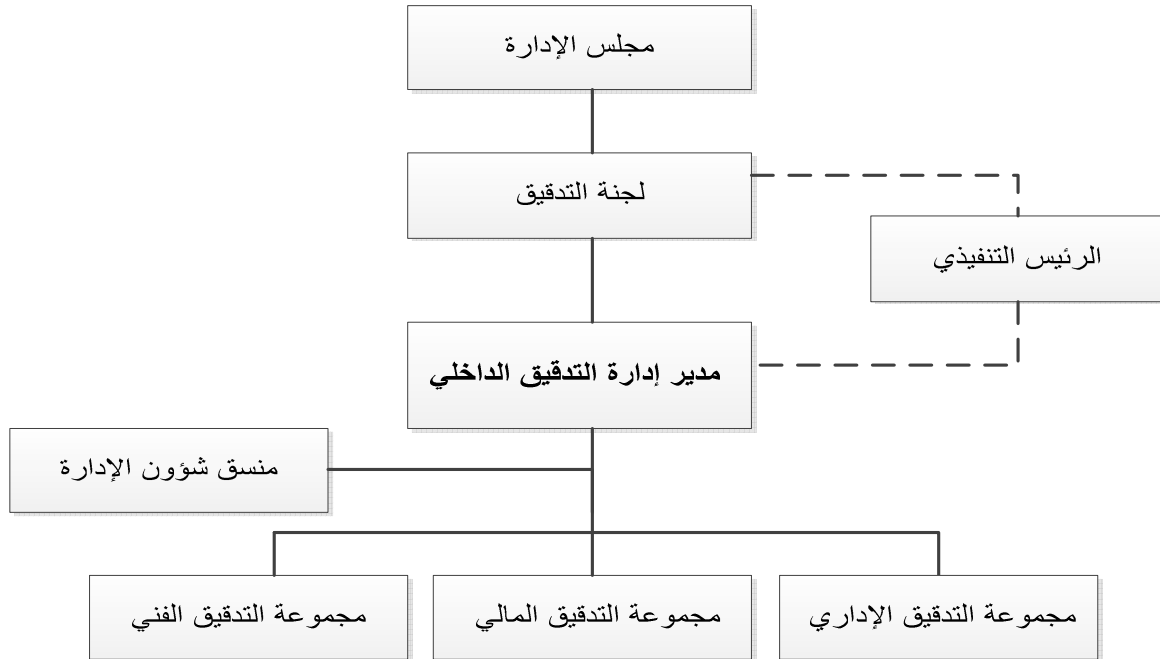
ثالثاً: الهيكل التنظيمي العام لبنك سورية الدولي الإسلامي وموقع إدارة التدقيق الداخلي فيه :



✓ هيكل إدارة المخاطر للبنك :



✓ هيكل إدارة التدقيق الداخلي للبنك :



رابعاً : إدارة المخاطر لدى بنك سورية الدولي الإسلامي :

تتم إدارة المخاطر في بنك سورية الدولي الإسلامي من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة لحدود المخاطر ، ويتعرض البنك لمخاطر الائتمان ، ولمخاطر السوق ، و لمخاطر السيولة ، وللمخاطر التشغيلية و الشرعية .

وتتم إدارة مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل و مخاطر السوق من قبل دائرة إدارة المخاطر وفق توجيهات لجنة المخاطر و مجلس الإدارة ، وتدار مخاطر السيولة من قبل لجنة الموجودات و المطلوبات ضمن توجيهات مجلس الإدارة ، كما تدار المخاطر الشرعية من قبل إدارة الرقابة الشرعية في البنك وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية . ويتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنك دورياً من قبل إدارة التدقيق الداخلي التي يقوم بفحص دقة الإجراءات و كفاءة تقيد البنك بها ، وتنقل كل النتائج و التوصيات إلى لجنة التدقيق .

ويتحمل مجلس الإدارة في البنك مسؤولية إدارة المخاطر ، لذلك قام بتأسيس دائرة مستقلة لإدارة المخاطر تتبع للجنة المخاطر المنبثقة عنه ، كما يقوم المجلس بالمصادقة على سياسات اللجنة ضمن التوجيهات الاستراتيجية للبنك ، بالإضافة إلى مسؤوليته في تحديد قدرة البنك على تحمل المخاطر وتحديد مستويات المخاطر المقبولة .

أ- استراتيجية إدارة المخاطر في البنك :

يعتمد بنك سورية الدولي الإسلامي الاستراتيجيات العامة الآتية لإدارة المخاطر^١ :

- ١- اعتماد استراتيجية شاملة ، وسياسات وإجراءات عمل لإدارة المخاطر بكل أنواعها (مخاطر ائتمانية – مخاطر سوقية – مخاطر تشغيلية) .
- ٢- دراسة العمليات التمويلية و الاستثمارية التي توصي بها مراكز العمل في البنك ضمن السقوف المحددة ، بهدف التأكد من حجم المخاطر المتوقعة لهذه العمليات ، وتحديد الوسائل و الإجراءات المتوفرة أو المقترحة لتجاوزها ، أو التخفيف منها .
- ٣- التأكد من استمرارية عمل خطط الطوارئ ، واستمرارية خطط العمل الموضوعة في جميع مراكز العمل لمواجهة أي مخاطر يمكن أن يتعرض لها البنك .
- ٤- التأكد من فعالية وجدوى سياسات وإجراءات إدارة السيولة في البنك ، للتأكد من المحافظة على القوة و المكانة المالية للبنك ومواجهة أي ظروف طارئة أو متوقعة .
- ٥- اعتماد نظام للتقارير الدورية الخاصة بمختلف أنواع المخاطر ، تقدم دورياً للجنة المخاطر
- ٦- انتهاز آلية استراتيجية لإدارة مخاطر التشغيل الناتجة عن نشاطات وعمليات البنك المختلفة تتضمن وسائل تحديد و تقييم للمخاطر التشغيلية و تحديد مؤشرات الرئيسية المالية و الإحصائية ، ووسائل لقياس هذه المخاطر باستخدام الطرق المحددة في بازل II .

^١ التقرير السنوي الخاص بالبنك ، التقرير الثامن ، عام ٢٠١٦ ، ص ٢٩ .

٧- اعتماد سياسة ملائمة لإدارة مخاطر السوق ، تتضمن المراجعة الدورية لهذه المخاطر ،
ووسائل قياسها باستخدام الطرق المحددة في بازل II .

٨- التنسيق و التعاون مع كافة الإدارات الرقابية ، بهدف تحقيق رقابة فاعلة بما يضمن كفاية
وسلامة السياسات المطبقة في البنك .

ب- مهام لجنة المخاطر الأساسية :

تتألف لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء يرأسها نائب رئيس مجلس الإدارة وتضمّ الرئيس التنفيذي للبنك ومدير إدارة المخاطر . وتتم إدارة واجبات ومسؤوليات لجنة المخاطر بقرار صادر عن مجلس الإدارة ينظّم عمل هذه اللجنة بما يتماشى مع متطلبات مصرف سورية المركزي ، وأهمّ مهامّ اللجنة هي^١ :

- ١- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة .
- ٢- ضمان توافر الموارد و النظم الكافية لإدارة المخاطر ، وضمان استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمّل البنك للمخاطر .
- ٣- مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك وحجمها ، وأنشطة إدارة المخاطر .
- ٤- تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تتضمن إحصائيات بخصوص المخاطر التي يتعرض لها البنك .
- ٥- مراجعة سقوف المخاطر وإبداء الرأي بالحالات الاستثنائية الطارئة .
- ٦- مراقبة التزام إدارة المخاطر بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والخاصة بإدارة المخاطر ومعايير لجنة بازل ، وبما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- ٧- تقييم المؤشرات التحذيرية الأولية لمختلف أنواع المخاطر ، ووضع الإجراءات الكفيلة بتأمين التغطية اللازمة لها .
- ٨- تقييم محفظة تمويل العملاء بشكل إجمالي ، واتخاذ القرارات اللازمة حسب الصلاحيات .
- ٩- الموافقة على وضع خطط طوارئ وإدارة أزمات بالتنسيق مع الإدارة العليا في البنك .

ت- مسؤولية إدارة إدارة المخاطر في البنك^٢ :

- ١- العمل على إدارة المخاطر بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية للبنك .
- ٢- العمل على متابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك وبما ينسجم مع معدّل كفاية رأس المال المحددة بالقرارات النافذة .
- ٣- رسم سياسة إدارة المخاطر وصلاحيات المخاطر بالتشاور مع الإدارة التنفيذية .

^١ التقرير السنوي الخاص بالبنك ، التقرير الثامن ، عام ٢٠١٥ ، ص ٣٠ .
^٢ التقرير السنوي الخاص بالبنك ، التقرير الثامن ، عام ٢٠١٦ ، ص ١٢٠ .

٤- المتابعة اليومية للأعمال و الأنشطة والتأكد من التقيد بالسقوف المحددة في السياسة العامة لإدارة المخاطر ، وضبط التجاوزات و متابعتها فوراً مع الإدارة التنفيذية .

ث- مسؤولية إدارة التدقيق الداخلي في البنك :

- ١- تقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي مسؤولية التأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر و من مدى استقلالية هذه الإدارة .
- ٢- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر .
- ٣- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر و آليات قياسها المتبعة على مستوى كافة أنشطة وعمليات البنك .
- ٤- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف إليها والتأكد من صحة قياس هذه المخاطر .
- ٥- تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الإبلاغ عن الانحرافات والبت بمعالجتها وإجراءات التصحيح المتخذة .
- ٦- رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق أو إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر في البنك ككل، وتقييم كافة الأنشطة والعاملين فيها ونقاط الضعف التي تعترها، وأي انحرافات عن الأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعة .
- ٧- تقييم مدى فاعلية توظيف مصادر البنك من الأموال ضمن الأصول المختلفة وصولاً إلى الاستخدام الأمثل لهذه المصادر .

خامساً : تحليل مخاطر صيغة تمويل المراجعة المتبعة في بنك سورية الدولي الإسلامي :

اعتمد بنك سورية الدولي الإسلامي بصورة أساسية في تمويله للأفراد و الشركات من السلع المطلوبة من السوق المحلية أو الخارجية ، على المراجعة للأمر بالشراء ، حيث استحوذت هذه الصيغة على معظم تمويلاته .

ويواجه البنك في تطبيق هذه الصيغة مخاطر متعددة ، وهي كما بينتها دائرة إدارة المخاطر في البنك على النحو التالي :

- مخاطر إخلال العميل عن تنفيذ وعده بشراء السلعة بعد أن يملكها البنك ، ومخاطر رد العميل للسلعة لعيب فيها ، إضافة إلى مخاطر الحوادث التي قد تطرأ على السلعة أثناء تملك البنك لها .
- المخاطر الائتمانية ومماثلة العميل في السداد إحدى أهم المخاطر القائمة بعد بيعه للسلعة بالآجل .

^١ التقرير السنوي الخاص بالبنك ، التقرير الثامن ، عام ٢٠١٦ ، ص ١٢١ .

- مخاطر إخلال المورد للعقد وعدم تصدير السلعة في حال كانت السلعة من السوق الخارجية ، و مخاطر الشحن و تلف السلعة في الطريق و هي في ملكية و ضمان البنك .

وبملاحظة أنّ المراجعة تحظى بالنسبة الأكبر في محفظة التمويل و الاستثمار لدى بنك سورية الدولي الإسلامي خلال الأعوام السابقة ، لذلك لابد من تحليلها ، ويوضح الجدول الآتي رصيد تمويل المراجعة للأمر بالشراء في البنك ونسبتها من إجمالي التمويل بالنسبة لجميع الصيغ تمويل و من إجمالي المحفظة التمويلية و الاستثمارية للبنك :

الجدول رقم ٢

تحليل رصيد التمويل بصيغة المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي

المبالغ بالآلاف الليرات السورية

البيان / العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المراجعة	13,275,708	24,493,740	44,150,824	33,248,511	26,702,019	26,894,537	35,077,945	60,804,407
نسبة التمويل بالمراجعة إلى إجمالي التمويل بجميع الصيغ	96.04%	99.16%	98.47%	96.79%	95.19%	96.00%	99.00%	99.46%
نسبة التمويل بالمراجعة إلى إجمالي المحفظة التمويلية و الاستثمارية	52.22%	62.25%	86.24%	78.47%	42.71%	33.69%	99.00%	99.46%

يلاحظ أن البنك يعتمد بشكل أساسي على التمويل ضمن صيغة المراجعة للأمر بالشراء ، و بالاستفسار عن سبب اعتماد بنك سورية الدولي الإسلامي على التمويل بصيغة المراجعة بالدرجة الأولى ، وكيف تجاوز البنك الكثير من المخاطر المتعلقة بها ، أوضح مدير إدارة المخاطر بالبنك بالآتي :

- ١- أخذ بنك سورية الدولي الإسلامي بالوعد الملزم للأمر بالشراء ، مما جعل مخاطر إخلال العميل بتنفيذ وعده في شراء السلعة من البنك الإسلامي مخفضة نسبياً .
- ٢- يستوفي البنك من العميل مبلغاً يسمى بهامش جدية ، فإذا أخلف الأمر بالشراء بوعده يقوم البنك باقتطاع مقدار الضرر الفعلي الناتج عن إخلال العميل بوعده . وتحمل العميل التكاليف عند عدم التزام المورد بالتصدير (في حال كانت السلعة من مورد خارجي) .

٣- يقوم البنك بتوكيل العميل باستلام السلعة من مكان تواجدها ، ذلك لتخفيف مخاطر امتلاك السلعة .

٤- إدخال المورد (الشركة مالكة السلعة) في ضمان و كفالة العميل في بعض المنتجات (كمرا بحة بيع السيارات ضمن منتج سقف كفالات الآخرين) ، والتي يكون المورد مدروس من قبل البنك وممنوح سقف كفالات آخرين و يتم أخذ ضمانات البنك من المورد نفسه ككفيل للعميل ، و بذلك يخفف البنك من مخاطر إدخال العميل بالتزاماته تجاه البنك .

٥- يشترط البنك على العميل ضمانه للمورد حتى وصول السلعة ، بالشروط المحددة (الوقت و المواصفات) ثم بعد ذلك يبيعها للعميل .

٦- أخذ ضمانات من العميل سواء ضمانات عقارية أو عينية و بتغطية نسبية تصل إلى ١٥٠% كنسبة الضمانات للتمويل و الأرباح (مديونية العميل تجاه البنك) وذلك كوسيلة لتخفيف المخاطر الائتمانية و مخاطر عدم السداد اللاحقة أو عدم الالتزام بوعد العميل .

٧- و كذلك أخذ الضمانات الشخصية و الكفالة الشخصية و توقيع كلاً من العميل و الكفيل على سند أو سندات تساوي قيمة التمويل و الأرباح أيضاً كوسيلة لتخفيض المخاطر الائتمانية ومخاطر عدم السداد .

٨- دراسة العميل دراسة ائتمانية وتحليلية كاملة وذلك للوقوف على قدرة العميل على سداد الأقساط المترتبة الآجلة الناتجة عن منحه التمويل .

المبحث الثاني

دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر تمويل المراجعة في بنك سورية الدولي الإسلامي

للقوف على دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر المرافقة لصيغة التمويل بالمراجعة، قام الباحث بمناقشة مهام وواجبات إدارة التدقيق الداخلي في البنك والمعتمدة لديه و المقررة و الموافق عليها من قبل مصرف سورية المركزي، ومن ثم تم التطرق إلى الخطوات و المراحل المتبعة في إجراءاته لتوضيح دوره الفعال في تقييم فاعلية إدارة مخاطر المراجعة .

أولاً : مهام وواجبات إدارة التدقيق الداخلي في بنك سورية الدولي الإسلامي :

تتمحور المهام و الواجبات الخاصة بإدارة التدقيق الداخلي على النحو التالي ^١ :

مهام وواجبات عامة:

١- وضع الخطط والبرامج الخاصة بالتدقيق في بداية كل عام استناداً إلى نموذج تقييم المخاطر [Risk Rating Model] والمعتمد من لجنة التدقيق ، والعمل على اعداد وتطوير المناهج الارشادية وأوراق العمل بحيث يلتزم بها المدققون بعد أن يتم اقرارها.

٢- اعداد الخطط والبرامج الفرعية اللازمة لتنفيذ بنود الخطة العامة وبصورة دورية سواء أكان ذلك يتعلق بتحديد مراكز العمل و/أو تحديد الموظفين المكلفين بتنفيذ هذه البرامج لديها و/أو نوعية الأعمال التي يتم تناولها.

٣- الوقوف على مدى فاعلية العمل لدى الإدارات ومراكز العمل المختلفة وتقييم مدى تنفيذها للأعمال المناطة بها في الأوقات المحددة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة والبحث في الأسباب التي أدت إلى التأخير في الانجاز و/أو عدم تحقيقها لأهدافها.

٤- تقييم مدى وفاء المسؤولين في مختلف مواقعهم بالتزاماتهم وواجباتهم الوظيفية وإلى أي مدى يتم ممارسة الجهات المفوضة لصلاحياتها.

٥- تقييم السياسات المتعلقة بالموظفين من تعيين وتدريب وتوجيه ونقل وبما يحقق مصلحة البنك والموظفين معاً.

٦- التأكد من أن نشاطات البنك تؤدي من قبل موظفين مؤهلين ومدربين على مستوى عال من القدرات التقنية والمهارات الفنية والتأكد من التطوير المستمر لهذه الكفاءات وتنمية المهارات.

^١ دليل سياسات وإجراءات عمل إدارة التدقيق الداخلي ، و المعتمدة في دليل الحوكمة المعتمد لدى البنك .

٧- زيارة الفروع ومراكز العمل المختلفة للتأكد من قيامها بواجباتها المحددة في السياسات وأدلة الاجراءات والتأكد من جاهزية هذه المراكز وتوفير الامكانيات الكاملة لها.

٨- التعاون مع المدققين الخارجيين والمدققين الشرعيين والمراقبين الداخليين ومفتشي مصرف سورية المركزي ومتابعة نتائج زيارتهم والتأكد من قيام الجهات المعنية في البنك بتسوية الملاحظات الواردة ضمنها ومتابعة هذه الجهات لإعداد الرد المناسب.

٩- تعريف المدققين على الأنظمة المستحدثة وعلى أية تعديلات على الأنظمة القائمة وذلك من خلال عقد الندوات لهم وما يستلزم ذلك من اعداد لأوراق عمل تسهم في تفعيل دور التدقيق الداخلي.

١٠- القيام بالمهام والدراسات التي يكلف بها التدقيق الداخلي من قبل الادارة العليا وتنفيذها على أسس علمية من خلال ردها إلى أصولها العلمية والاطلاع على تجارب المؤسسات الأخرى في مثل هذه الأمور وذلك للخروج بالتوصيات المناسبة التي تسهم في توجيه أداء البنك بالاتجاه الصحيح.

١١- رفع التقارير الشهرية إلى رئيس مجلس الادارة ونسخة للرئيس التنفيذي تبين أسماء الوحدات التنظيمية التي تمت زيارتها ونتائج هذه الزيارات والاجراءات التي تم اتخاذها.

١٢- إبلاغ المستوى الاداري المعني وفي الوقت المناسب عن أي إخفاقات أو عجز في نظام الرقابة الداخلية وذلك حتى يتسنى معالجته فوراً.

١٣- القيام بتقديم الاستشارة وبيان الرأي في المواضيع المحالة إليها من الإدارة العليا بهدف التطوير وتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

١٤- التعاون والتنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي والإدارات الرقابية الأخرى من خلال وضع اتفاقيات عمل من أجل تنسيق الجهود ومنع الازدواجية في أداء المهام.

مهام وواجبات خاصة :

تحدد دورة التدقيق لمراكز العمل المختلفة القائمة بعملية منح التمويل وذلك اعتماداً على نموذج لتقييم المخاطر ، يستند في تحديد هذه الدورة على المزج بين درجة المخاطرة و نتيجة تقييم التدقيق لمستوى أداء الإدارة المعنية . وعلى النحو التالي :

١- تقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي مسؤولية التأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر و من مدى استقلالية هذه إدارة المخاطر .

- ٢- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
- ٣- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر و آليات قياسها المتبعة على مستوى كافة أنشطة وعمليات البنك.
- ٤- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها والتأكد من صحة قياس هذه المخاطر.
- ٥- تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الإبلاغ عن الانحرافات والبت بمعالجتها وإجراءات التصحيح المتخذة.
- ٦- رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق أو إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر في البنك ككل، وتقييم كافة الأنشطة والعاملين فيها ونقاط الضعف التي تعثر بها، وأي انحرافات عن الأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعة.
- ٧- تقييم مدى فاعلية توظيف مصادر البنك من الأموال ضمن الأصول المختلفة وصولاً إلى الاستخدام الأمثل لهذه المصادر.
- ٨- المساهمة في إعداد برامج آلية لعملية التدقيق ومتابعة هذا الأمر لدى إدارة الأنظمة بحيث يتم الاستمرار في بناء برامج التدقيق على الحاسوب وذلك من خلال القيام بتحليل العمل المطلوب والطلب من إدارة الأنظمة برمجته وصولاً إلى إيجاد مكتبة متكاملة تسهم في تفعيل عملية التدقيق .
- ٩- تقييم الأنظمة المطبقة والمستحدثة من قبل إدارة الأنظمة للتأكد من تطابقها مع سياسات وتعليمات البنك ومن حيث احتوائها على نقاط الضبط الداخلي ومدى خدمتها للغايات التي وجدت من أجلها وتقييم مدى استغلال هذه الأنظمة من قبل مراكز العمل المختلفة ومدى ملائمة التقارير المستخرجة عنها.
- ١٠- إجراء فحوصات الالتزام والاختبارات اللازمة للتأكد من تطبيق إدارات البنك المختلفة لنظام التقييم الذاتي للرقابة والمخاطر (CRSA) وترفع إدارة التدقيق الداخلي تقارير متعلقة بنتائج الفحص للرئيس التنفيذي و مجلس الإدارة .
- ١١- إخضاع النشاطات التي تتسم بالخطورة والحساسية للتدقيق المُركّز خاصة ما يتعلق بأنشطة العلاقات الخارجية والتجارة الدولية والاستثمار والأنظمة ويتم ذلك من خلال:
 - التأكد من أن الاتفاقيات الخاصة المعقودة مع المراسلين في الداخل والخارج تعتمد من قبل المخولين بذلك بموجب قرارات للرئيس التنفيذي و مجلس الإدارة.

- التأكد من قيام الجهات المعنية في البنك بأدوارها في معرض متابعتها لحسابات البنك مع المراسلين ومتابعتها لصحة ودقة القيود المنفذة في هذه الحسابات ومن وجود الآلية المناسبة لذلك.
- مراجعة استثمارات البنك في الموجودات المختلفة للتأكد من انسجامها مع السياسة الاستثمارية للبنك ومن وجود موافقة على الاستثمار من الجهات المختصة بالبنك.
- ١٢- تقييم جودة محفظة التمويل والمشاركات من خلال التحقق من انسجام تصنيف الديون والمشاركات مع تعليمات مصرف سورية المركزي.
- ١٣- دراسة مدى صحة احتساب المخصصات والاحتياطات المختلفة المطلوبة حسب القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة ومدى كفايتها.
- ١٤- التدقيق الميداني على الوحدات التنظيمية القائمة بعمليات التمويل في البنك وبحيث تكون هناك أهداف محددة لعملية التدقيق وضمن أوراق عمل معدة خصيصاً لهذه الغاية في إطار المنهاج الإرشادي المعتمد.
- ١٥- مراقبة تنفيذ العمليات التمويلية لدى الوحدات التنظيمية القائمة في عمليات التمويل في البنك من خلال أخذ عينة مناسبة من هذه العمليات للتأكد من الجوانب التالية:
- اتفاق العمليات التمويلية مع أهداف البنك وأحكام القوانين والأنظمة واللوائح وأدلة السياسات والإجراءات والقرارات النافذة.
- التأكد من أن العمليات التمويلية قد تم إثباتها محاسبياً بطريقة أصولية وطبقاً للمفاهيم والقواعد المحاسبية وأن سجلات البنك المحاسبية والتقارير الصادرة بموجبها تعكس الواقع الفعلي ويتم اعدادها وفق المعايير المعتمدة.
- التأكد من ان النظم المالية والمحاسبية والآلية التي تتم العمليات التمويلية في إطارها هي أنظمة تشتمل على الضوابط الرقابية الملائمة بشكل يضمن تقليل المخاطر بكافة أنواعها.
- التأكد من أن العمليات التمويلية قد تمت الموافقة عليها من المستويات الإدارية المختصة وضمن الصلاحيات الائتمانية الممنوحة و المقررة ضمن هيكل الصلاحيات المقر من مجلس الإدارة .
- التأكد من أخذ الموافقات الشرعية اللازمة من هيئة الرقابة الشرعية على ما يلزم من هذه العمليات.

ثانياً : دور و إجراءات التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة بنك سورية الدولي الإسلامي :

يتبلور دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر المرافقة لصيغ التمويل في البنك من خلال الإجراءات المتبعة من قبله في كل من عملية التحديد و التقييم و الاستجابة للمخاطر و على الخطوات و المراحل التالية :

المرحلة الأولى : دور التدقيق الداخلي في مرحلة التحديد والتعرف إلى مخاطر المراجعة :

يقوم بنك سورية الدولي الإسلامي بإدارته المختصة بإجراء ورش عمل للتعرف إلى مخاطر عمليات التمويل المراجعة، و الأصول التي تؤثر عليها هذه المخاطر، و مدى تأثيرها على البنك وربحيته، و كذلك تحديد الإجراءات الواجب اتباعها ، تقوم هذه الورش على الإدارات المعنية بموضوع التمويل من إدارتي التمويل الشخصي و التجاري و مراقبة عمليات الائتمان من جهة ومن جهة إدارة إدارة المخاطر الائتمانية و كذلك إدارة التدقيق الداخلي .

يتمّ خلال ورشة العمل الحوار و التشاور و المناقشة ، وذلك لتحديد مخاطر مثل هذا النوع من العمليات و الأصول التي تؤثر عليها هذه المخاطر و مدى تأثيرها على البنك وربحيته والإجراءات الواجب اتباعها لتفادي مثل هذا النوع من المخاطرة ، حيث تتناول المناقشة كافة إجراءات عمليات منح التمويل عن طريق صيغة تمويل المراجعة منذ بداية التعامل مع العميل والحصول على الأوراق المطلوبة لتتأكد من مدى ملائمة العميل لتنتقل إلى دراسة العميل وتحليل بياناته و الوقوف على مدى قدرة العميل على الوفاء وسداد الأقساط المترتبة عليه والحصول على الموافقة الائتمانية من أصحاب القرار في عمليات المنح و كذلك عملية تنفيذ التمويل و شراء السلعة المرادة و سداد ثمنها إضافةً إلى كيفية صيانة المحفظة الائتمانية الخاصة و متابعة التمويلات الممنوحة و متابعة سداد الاقساط و دراسة الضمانات المقدمة وقيمتها، و الجدير بالذكر أنّ الخطر من الممكن أن يؤثر على أكثر من أصل ، ويتم اختيار الاصل الأكثر تأثيراً بالخطر ، ويوضح الجدول رقم (٣) أدناه بعض من مخاطر المراجعة التي تم تحديدها من قبل ورشات العمل والإدارات المعنية و كذلك الأصل الذي يؤثر فيه :

الجدول رقم ٣

المخاطر المحتملة و الأصل الذي تؤثر فيه

رقم	المخاطر	الأصل الذي يتعرض للخطر
١	التأخر في إعداد و استكمال الدراسة الائتمانية	السمعة
٢	خطأ في الدارسة الائتمانية	النقد/الربحية
٣	منح تمويل لشخص غير مؤهل	النقد/التأثير التشريعي القانوني
٤	منح تمويل مخالف لأحكام الشريعة	الربحية/ السمعة الشرعية
٥	منح تمويل لشخص على القائمة السوداء	النقد/التأثير التشريعي القانوني
٦	خطأ في تقييم الضمان	النقد/الربحية
٧	الاعتماد على مستندات مزورة	النقد/التأثير التشريعي القانوني
٨	الكفيل في عملية التمويل غير مؤهل	النقد/الربحية
٩	تواطؤ ضابط التمويل مع العميل	السمعة
١٠	أخطاء في عقد التمويل المرابحة	النقد/التأثير التشريعي القانوني
١١	تراجع العميل عن الوعد بالشراء	النقد/الربحية
١٢	تغير تكاليف المواد بشكل ملموس - تمويل مرابحة اكساء	النقد/الربحية
١٣	تغير اسعار السلعة قبل عملية البيع للسلعة	النقد/الربحية
١٤	مخالفة تعليمات مصرف سورية المركزي	النقد/التأثير التشريعي القانوني
١٥	انخفاض قيمة الضمان بعد عملية منح التمويل	النقد/الربحية
١٦	حصول العميل على تمويل مع وجود اقساط مستحقة من تمويل سابق (عميل ضعيف)	النقد/الربحية
١٧	تحرير الضمانات بالرغم من وجود التزامات قائمة	النقد/الربحية/ التأثير القانوني
١٨	انتهاء مدة التأمين دون متابعة تجديده	النقد/الربحية
١٩	التركيزات في المحفظة الائتمانية	النقد/الربحية
٢٠	عدم رهن العقار لصالح البنك بعد نقل الملكية و سداد ثمن العقار للمالك في عملية تمويل المرابحة العقارات	النقد/الربحية/ التأثير القانوني
٢١	نقل المديونية لعقار دون تثبيته على عقد الرهن	النقد/الربحية/ التأثير القانوني
٢٢	فك رهن عقار او سيارة دون التأكد من سداد كافة التسهيلات	النقد/الربحية
٢٣	تجاوز الصلاحيات بمنح الموافقات على التمويل	النقد/الربحية/ التأثير القانوني

٢٤	تسلم و تسليم وهمي للبضاعة بين العميل و الموظف	الربحية/ السمعة الشرعية
٢٥	تركز التمويل مع مجموعة من العملاء ذوي صلة	النقد/الربحية
٢٦	تركز نشاط العميل / مبيعاته في جهة واحدة إما التصدير لدولة معينة أو البيع لعدد بسيط من العملاء	النقد/الربحية
٢٧	تقرّد العميل باتخاذ القرار وعدم وجود بديل في حال غيابه يؤثر سلباً على نتائج أعمال الشركة	النقد/الربحية
٢٨	منح تمويل لمنتجات محرمة شرعاً	الربحية/ السمعة الشرعية
٢٩	حجم /هيكلّة التمويل لا تتناسب مع حاجة العميل مما يؤدي إلى تعثر العميل	النقد/الربحية
٣٠	منح تمويل لشركة ليس لها حق الاقتراض	النقد/الربحية/ التأثير القانوني
٣١	تسعير التمويل لا يعكس درجة مخاطر العميل	النقد/الربحية
٣٢	تغير تكاليف المواد بشكل ملموس مما يؤدي إلى تعثر العميل (المقابل)	النقد/الربحية
٣٣	تغير سعر الصرف بشكل مادي	النقد/الربحية
٣٤	رفض العميل شراء البضاعة بعد قيام البنك بشراءها	النقد/الربحية
٣٥	تلف البضاعة بعد شراءها من قبل البنك و تراجع العميل عن شراءها	النقد/الربحية
٣٦	رد العميل البضاعة للبنك نتيجة وجود عيب غير ظاهر فيها	النقد/الربحية
٣٧	أخذ بوليصة تامين على البضاعة قبل فتح الاعتماد	النقد/الربحية

المرحلة الثانية : دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر المراجعة :

بعد تحديد مخاطر عمليات تمويل المراجعة وتحديد الاصل الذي تؤثر به ، يتم ومن خلال ورشات العمل القائمة بتقييم هذه المخاطر و تحديد درجة تأثيرها على الاصل بحيث يتم تقدير درجة تأثير المخاطر (حجم الخسارة المتوقعة في حالة حدوث الخطر) على ثلاثة مستويات (منخفض ، متوسط ، مرتفع) ، كما يتم تحديد مدى احتمالية وقوع المخاطر التي تم تحديدها على ثلاثة مستويات أيضاً (منخفض ، متوسط ، مرتفع) ، ويوضح الجدول رقم (٤) درجة تأثير المخاطر المحددة و مدى احتمالية حدوثها على النحو التالي :

الجدول رقم ٤

المخاطر المحتملة و احتمالية حدوثها ودرجة تأثيرها

رقم	المخاطر	الأصل الذي يتعرض للخطر	التأثير	الاحتمالية
١	التأخر في إعداد و استكمال الدراسة الائتمانية	السمعة	منخفض	منخفض
٢	خطأ في الدارسة الائتمانية	النقد/الربحية	مرتفع	منخفض
٣	منح تمويل لشخص غير مؤهل	النقد/التأثير التشريعي القانوني	مرتفع	منخفض
٤	منح تمويل مخالف لأحكام الشريعة	الربحية/ السمعة الشرعية	مرتفع	منخفض
٥	منح تمويل لشخص على القائمة السوداء	النقد/التأثير التشريعي القانوني	مرتفع	منخفض
٦	خطأ في تقييم الضمان	النقد/الربحية	مرتفع	منخفض
٧	الاعتماد على مستندات مزورة	النقد/التأثير التشريعي القانوني	مرتفع	منخفض
٨	الكفيل في عملية التمويل غير مؤهل	النقد/الربحية	متوسط	منخفض
٩	تواطؤ ضابط التمويل مع العميل	السمعة	مرتفع	منخفض
١٠	أخطاء في عقد التمويل المراجعة	النقد/التأثير التشريعي القانوني	متوسط	متوسط
١١	تراجع العميل عن الوعد بالشراء	النقد/الربحية	متوسط	متوسط
١٢	تغير تكاليف المواد بشكل ملموس - تمويل مرابحة اكساء	النقد/الربحية	متوسط	منخفض
١٣	تغير اسعار السلعة قبل عملية البيع للسلعة	النقد/الربحية	متوسط	منخفض
١٤	مخالفة تعليمات مصرف سورية المركزي	النقد/التأثير التشريعي القانوني	مرتفع	منخفض
١٥	انخفاض قيمة الضمان بعد عملية منح التمويل	النقد/الربحية	مرتفع	متوسط
١٦	حصول العميل على تمويل مع وجود اقساط مستحقة من تمويل سابق (عميل ضعيف)	النقد/الربحية	متوسط	منخفض
١٧	تحرير الضمانات بالرغم من وجود التزامات قائمة	النقد/الربحية/ التأثير القانوني	مرتفع	منخفض
١٨	انتهاء مدة التأمين دون متابعة تجديده	النقد/الربحية	منخفض	متوسط
١٩	التركيزات في المحفظة الائتمانية	النقد/الربحية	متوسط	متوسط

٢٠	عدم رهن العقار لصالح البنك بعد نقل الملكية و سداد ثمن العقار للمالك في عملية تمويل المراجعة العقارات	النقد/الربحية/ التأثير القانوني	مرتفع	مرتفع
٢١	نقل المديونية لعقار دون تثبيته على عقد الرهن	النقد/الربحية/ التأثير القانوني	منخفض	منخفض
٢٢	فك رهن عقار او سيارة دون التأكد من سداد كافة التسهيلات	النقد/الربحية	مرتفع	منخفض
٢٣	تجاوز الصلاحيات بمنح الموافقات على التمويل	النقد/الربحية/ التأثير القانوني	منخفض	منخفض
٢٤	تسلم و تسليم وهمي للبضاعة بين العميل و الموظف	الربحية/ السمعة الشرعية	مرتفع	منخفض
٢٥	تركز التمويل مع مجموعة من العملاء ذوي صلة	النقد/الربحية	مرتفع	منخفض
٢٦	تركز نشاط العميل / مبيعاته في جهة واحدة إما التصدير لدولة معينة أو البيع لعدد بسيط من العملاء	النقد/الربحية	مرتفع	منخفض
٢٧	تفرد العميل باتخاذ القرار وعدم وجود بديل في حال غيابه يؤثر سلبا على نتائج اعمال الشركة	النقد/الربحية	مرتفع	منخفض
٢٨	منح تمويل لمنتجات محرمة شرعاً	الربحية/ السمعة الشرعية	متوسط	منخفض
٢٩	حجم /هيكله التمويل لا تتناسب مع حاجة العميل مما يؤدي إلى تعثر العميل	النقد/الربحية	متوسط	متوسط
٣٠	منح تمويل لشركة ليس لها حق الاقتراض	النقد/الربحية/ التأثير القانوني	مرتفع	منخفض
٣١	تسعير التمويل لا يعكس درجة مخاطر العميل	النقد/الربحية	متوسط	متوسط
٣٢	تغير تكاليف المواد بشكل ملموس مما يؤدي إلى تعثر العميل (المكاوول)	النقد/الربحية	متوسط	متوسط
٣٣	تغير سعر الصرف بشكل مادي	النقد/الربحية	متوسط	منخفض
٣٤	رفض العميل شراء البضاعة بعد قيام البنك بشراءها	النقد/الربحية	متوسط	متوسط
٣٥	تلف البضاعة بعد شراءها من قبل البنك و تراجع العميل عن شراءها	النقد/الربحية	متوسط	متوسط
٣٦	رد العميل البضاعة للبنك نتيجة وجود عيب غير ظاهر فيها	النقد/الربحية	متوسط	متوسط
٣٧	تلف البضاعة في الطريق بعد فتح الاعتماد باسم البنك	النقد/الربحية	مرتفع	متوسط
٣٨	فقدان أو تلف وثائق و مستندات هامة	النقد/الربحية/ التأثير القانوني	مرتفع	متوسط
٣٩	فقدان موظفين رئيسيين	النقد/الربحية/ السمعة	متوسط	متوسط

المرحلة الثالثة : دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة :

بعد القيام بتحديد المخاطر المحتملة لعمليات تمويل المراجعة و تحديد الأصل الذي سوف تؤثر به ومدى ودرجة تأثيرها ، تقوم ورشات العمل و بإشراف التدقيق الداخلي في تقييم مدى الاستجابة لمخاطر المراجعة وعلى النحو التالي :

١ - المشاركة في تحديد الإجراءات الرقابية ونوعها وتأثيرها في المخاطر :

يتم تحديد نوع الإجراءات الواجب اتباعها لإدارة مخاطر تمويل المراجعة، والتي حددها المشاركون في ورشة العمل كما يلي:

- وقائية: وهي إجراءات رقابية يتم تحديدها لمنع وقوع الخطر.
- تصحيحية: وهي إجراءات رقابية يتم من خلالها تصحيح نتائج الخطر، ومنع استمراره.
- كاشفة: يتم من خلالها اكتشاف وقوع الخطر.
- الرادعة: ضوابط يتم وضعها لإيجاد رادع لدى الموظفين لدرء وقوع الخطر.
- الوحدة: تمثل الوحدات الرقابية التي يكون دورها رقابياً خلال إجراءات العمل.

ويتفق المشاركون في ورشة العمل على تحديد أثر الإجراءات الرقابية في الحد من الآثار السلبية للمخاطر من خلال إعطاء أوزان للإجراءات الرقابية، تبين قدرتها على الحد من أثر الخطر، وتعطى كافة الإجراءات الرقابية أوزاناً تتراوح بين (١-٥) بحيث يعطى الإجراء الرقابي الضعيف (١)، ويتم التدرج في القوة وصولاً إلى وزن (٥) للإجراء الرقابي ذي القوة الأكبر ، كما هو مبين في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥): الإجراءات الرقابية ونوعها وتأثيرها في المخاطر

رقم الإجراء	الإجراء الرقابي لإدارة المخاطر	نوع الإجراء الرقابي
١	وجود قائمة بالمستندات المطلوبة من العميل حسب طبيعة نشاطهم و لكل نوع / منتج من التمويل بالمربحة	وقائي
٢	مراجعة صحة المستندات المستلمة من العميل و الاطلاع على أصول المستندات المقدمة من قبل العميل	وقائي
٣	إعداد الدراسة الائتمانية من قبل ضابط التمويل تتناول كافة الجوانب الواجب مراعاتها لمنح التمويل	وقائي
٤	الاستعلام عن العملاء و الكفلاء من عدم وجودهم ضمن القوائم السوداء و قوائم الحجز الاحتياطي و قوائم الشيكات المرتجعة	وقائي
٥	لا تقبل البيانات المالية غير المدققة من محاسب قانوني (بحسب متطلبات مصرف سورية المركزي)	وقائي
٦	مراجعة الدراسة الائتمانية من قبل المسؤولين حسب الصلاحيات	وقائي
٧	مراجعة الدراسة الائتمانية من قبل مدير الإدارة	تصحيحي
٨	الاستعلام عن العميل من جهات خارجية (من خلال علاقته بالسوق)	وقائي
٩	زيارة العملاء من قبل موظفين اثنين	وقائي
١٠	الاستفسار عن النواحي الشرعية قبل تنفيذ التمويل	كشفي
١١	الاستفسار عن النواحي القانونية فيما يتعلق بالملفات الائتمانية	كشفي
١٢	عمليات الرهن و فك الرهن للضمانات المقدمة تتم حصرا لدى وحدة مختصة بذلك تابعة للدائرة القانونية	وقائي
١٣	وجود قائمة معتمدة بالخبراء الفنيين و العقاريين لتقييم و تخمين الضمانات (ووجود ضوابط ناظمة لعملهم)	وقائي
١٤	الرقابة الثنائية على العقود المبرمة مع العميل	وقائي
١٥	دراسة إجهاد المحفظة الائتمانية مرتين سنويا كحد ادنى	كشفي

١٦	مراجعة الدراسة من قبل إدارة مخاطر الائتمان	وقائي
١٧	وجود سياسة ائتمان واضحة / محدد فيها صلاحيات منح التمويل بشكل واضح	وقائي
١٨	تقرير شهري بوضع العملاء يعد من قبل ضابط التمويل ويرفع لمدير الإدارة للوقوف على مدى استغلال العملاء السقوف الممنوحة لهم ومدى التزامهم بالسداد	كشفي
١٩	تقديم هامش جدية من قبل العميل	وقائي
٢٠	توقيع العميل على وعد بالشراء قبل شراء البنك للسلعة	وقائي
٢١	وجود دليل سياسات و إجراءات واضح و اتفاقيات عمل بين الاقسام المنفذة	وقائي
٢٢	تحديد الحد الأعلى لمنح تمويل عقاري ب ٧٥% من القيمة السوقية المخمنة له	وقائي
٢٣	وجود خيار الشرط بإمكانية العدول عن الشراء خلال مدة معينة	وقائي
٢٤	تحديد فترة استغلال معينة لمواد الاكساء أو الاعمال التي تتطلب متابعة تنفيذ	وقائي
٢٥	الحصول على وكالة خاصة غير قابلة للعزل بالنسبة لعمليات تمويل مرابحة العقارات	وقائي
٢٦	توقيع العميل على تعهد العيب الخفي و مسؤوليته عن العيب الخفي في البضاعة و كونه قام بفحص البضاعة المراد شراءها قبل قيام البنك بشراء البضاعة	وقائي
٢٧	أخذ بوليصة تامين على البضاعة قبل فتح الاعتماد	وقائي
٢٨	إدارة صلاحيات النظام البنكي	وقائي
٢٩	حفظ المستندات الهامة في قاصات ضد الحريق	وقائي
٣٠	التقييم السنوي لأداء الموظفين	وقائي
٣١	تطوير وتدريب الموظفين	وقائي
٣٢	اعتماد سياسة واضحة لإدارة الموارد البشرية	تصحيحي

٢- تحديد فحوصات الالتزام لتقييم مدى الاستجابة للإجراءات المتبعة :

بعد الانتهاء من المرحلة السابقة تكون المخاطر قد تم تحديدها، وتم ربط معلومات المخاطر والإجراءات الخاصة بإدارتها مع بعضها البعض، وبعدها يتم اختبار الإجراءات الرقابية للتأكد من مدى تطبيقها، وتحقيق الغاية المرجوة منها، وخلال هذه المرحلة :

أ- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتعاون مع إدارة المخاطر بتحديد جدول زمني لفحص كافة الإجراءات الرقابية ، بحيث ترفع إدارة المخاطر تقارير شهرية أو ربعية بحسب قرارات الإدارة التنفيذية تبين نتيجة الفحص لهذه الإجراءات وفقاً لما تمت الإشارة إليه سابقاً ، و بحيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتقييم هذه التقارير و الوقوف على مدى فعالية الإجراءات المتبعة من الحد من المخاطر .

ب- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتحديد مجموعة من الاختبارات الرقابية لكل إجراء من الإجراءات الرقابية المطلوب فحصها، بحيث تتم الإجابة عنها بنعم أو لا، ومن ثم تحديد النتيجة النهائية لوضع الإجراء الرقابي وفق الاجابات، ويبين الجدول رقم (٥) الفحوصات الرقابية لكل إجراء كما تم تحديده .

ج - كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالزيارات الميدانية على الإدارات التنفيذية المعنية بإجراءات العمل ، و التأكد من مدى تطبيق الإجراءات الرقابية ، وكذلك الإطلاع على ثبوتيات نتائج فحوص الإجراءات الرقابية ، وذلك للوقوف على مدى الالتزام بهذا الإجراءات الرقابية الموضوعه ، كما يقوم فريق التدقيق الداخلي بإجراء اختبارات جديدة للتحقق من مدى فاعلية الإجراءات الرقابية .

جدول رقم (٦): فحوصات مدى الالتزام

الإجراء الرقابي	فحوصات مدى الالتزام
وجود قائمة بالمستندات المطلوبة من العميل	
الأسئلة	أ- هل توجد قائمة محدثة بشكل دروي بالمستندات المطلوبة لكل منتج على حدى ؟ ب- هل يتم طلب أي مستندات بشكل دائم من العميل وهي غير موجودة ضمن القائمة المعتمدة ؟
الفحص المتبع	أ- اطلب من ضابط التمويل تزودك بقائمة المستندات الأساسية المطلوبة من العميل و تأكد من أنه يستخدم قائمة محدثة تحتوي على آخر التعديلات
مراجعة صحة المستندات المستلمة من العميل	
الأسئلة	أ- يقوم الموظف بالإطلاع على أصول المستندات ب- يقوم الموظف بالإشارة إلى ما يفيد شهود الأصل في حال أخذ صورة عن المستندات ت- هل تم طلب مستندات اساسية إضافية من العميل غير الموجودة في القائمة المعتمدة
الفحص المتبع	أ- اختر عينة من العملاء و راجع المستندات المقدمة من قبلهم بأنها الأصل وفي حال وجود نسخ مشار إليها بأنها صورة طبق الأصل و بما يشير أنه شهود الأصل من قبل ضابط الائتمان ب- اختر عينة من الملفات قيد الدراسة (وزع العينية بين ضباط الائتمان) و تأكد من بذل العناية اللازمة من قبل ضباط الائتمان للحصول على المستندات المطلوبة في القائمة المحدثة و من أن المستندات هي أصل أو أنه مشار إليها بشهود الأصل
إعداد الدراسة الائتمانية من قبل ضابط التمويل	
الأسئلة	أ- هل يوجد إطار عام (نموذج معتمد) لإعداد الدراسة الائتمانية تغطي كافة النقاط الهامة ؟ ب- هل تم منح أي تمويل دون إعداد دراسة ائتمانية حسب الأصول ؟ ت- وجود توقيع ضابط التمويل الذي قام بإعداد الدراسة و توقيع رئيس المركز بما يفيد المراجعة التفصيلية للدراسة ج- هل تم إعطاء دورات تدريبية للموظفين المعنيين عن كيفية إعداد الدراسات الائتمانية ؟ د- هل جنبن أي ارباح لعملية تمويل مرابحة بسبب مخالفة شرعية ، وكان سببها خطأ في الدراسة الائتمانية المعدة ؟
الفحص المتبع	أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من وجود دراسة ائتمانية معدة بحسب النموذج المعتمد و تغطي كافة النقاط الهامة ، و موقعة من قبل ضابط الائتمان دارس الملف و تم مراجعتها من قبل ٣ أشخاص على الأقل بحسب الصلاحيات المعتمدة ب- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد من صحة البيانات الواردة بالدراسة بمقارنتها مع المستندات المرفقة في الملف

ت- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد من استكمال كافة المستندات المطلوبة وفقا لنوع التمويل المطلوب بمقارنتها مع قائمة المستندات المعتمدة ج- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة قم بإعادة احتساب عينة من التحليل المالية الواردة بالدراسة و تأكد من صحة احتسابها	
	الاستعلام عن العملاء و الكفلاء ضمن القوائم السوداء
أ- هل توجد قائمة صادرة من المصرف المركزي باسماء الاشخاص المحظور التعامل معهم ؟ ب- هل توجد قائمة صادرة من المصرف المركزي تحتوي اسماء العملاء التي لديهم شيكات معادة ؟ ت- هل توجد قائمة صادرة من المصرف المركزي تحتوي اسماء العملاء التي لديهم حجز لجهات حكومية ج- هل يتم تحديث القوائم المعتمدة بشكل دوري بالتنسيق مع الجهة المعنية بالمصرف المركزي ؟ د- هل تم اكتشاف حالات تبين فيها (بعد المنح) أن العميل أو الكفيل مدرج ضمن القوائم السوداء أو محجوز عليه ؟	الأسئلة
أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من قيام ضابط الائتمان بالاستفسار عن اسم العميل و رقمه الوطني من القائمة السوداء و قائمة الممنوع التعامل معهم وقبل البدء في دراسة الملف ب- اختر فترات متفاوتة و تأكد من قيام إدارة الالتزام المعنية بالتواصل مع المصرف المركزي من قيامها بتحديث القائمة السوداء و القوائم الممنوع التعامل معها و بالتنسيق مع المصرف المركزي	الفحص المتبع
البيانات المالية المدققة	
أ- هل تم منح أي عملية تمويل لمبالغ تزيد عن مليون ليرة ولم تكن بياناتها المالية مدققة من قبل محاسب قانوني	الأسئلة
أ- اختر عينة من الملفات (للملفات التي تزيد عن مليون ليرة) و تأكد من وجود بيانات مالية موقعة من قبل العميل و مدققة من محاسب قانوني ب- اختر عينة من الملفات (للملفات التي مبلغ تمويلها أقل من مليون ليرة) و تأكد من استيفاء توقيع العميل عليها كحد أدنى	الفحص المتبع
مراجعة الدراسة الانتمائية من قبل المسؤولين	
أ- هل يتم التحقق من أن حجم / هيكلية / عملية التمويل مناسبة لحاجة العميل ؟ ب- هل يوجد سياسة واضحة و صلاحيات محددة يتم التقيد بها من قبل متخذي القرار ؟ ت- هل يتم التحقق من الامور الاساسية و صحتها : مبلغ التمويل - الضمانات المقدمة - دراسة مصادر الدخل - ج- هل تم إكتشاف حالات لم يتم فيها توقيع المسؤولين بحسب الصلاحيات كحد أدنى ٣ أشخاص (من ضابط الخدمة و رئيس المركز و مدير الإدارة و صاحب الصلاحية) د- في حال غياب أحد صاحب الصلاحية هل يتم رفع الدراسة و التوصية إلى السلطة الاعلى لاتخاذ القرار المناسب بحسب الصلاحيات ؟	الأسئلة
أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من توقيع المسؤولين على الدراسة الانتمائية المعدة .	الفحص المتبع

ب- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد من أن متخذ القرار النهائي بالموافقة هو صاحب الصلاحية بالنسبة لمبلغ التمويل الممنوح ت- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد من الحد الأدنى لعدد الاشخاص المسؤولين و أنه لا يقل عن ٣ أشخاص ج- اختر عينة من الايام التي يكون فيها صاحب الصلاحية إجازة و تأكد من أن كافة القرارات الائتمانية المأخوذة قد تم رفعها إلى صاحب الصلاحية الاعلى و اتخاذ القرارات منه	
أ- هل يتم التحقق من أن حجم / هيكلية / عملية التمويل مناسبة لحاجة العميل ؟ ب- هل يتم التحقق من الامور الاساسية و صحتها : مبلغ التمويل - الضمانات المقدمة - دراسة مصادر الدخل -) ت- في حال غياب مدير الإدارة هل يوجد شخص بديل عنه لمراجعة الدراسات المعدة ؟	مراجعة الدراسة الائتمانية من قبل مدير الإدارة الأسئلة
أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من توقيع المسؤولين على الدراسة الائتمانية المعدة . ب- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد من أن متخذ القرار النهائي بالموافقة هو صاحب الصلاحية بالنسبة لمبلغ التمويل الممنوح ت- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد من الحد الأدنى لعدد الاشخاص المسؤولين و أنه لا يقل عن ٣ أشخاص ج- اختر عينة من الايام التي يكون فيها مدير الإدارة إجازة و تأكد من أن كافة القرارات الائتمانية المأخوذة موقع عليها المدير بما يدل على مراجعته للدراسة	الفحص المتبع
أ- هل تستخدم قائمة تحقق (أو نموذج استعلام) للتأكد من تغطية الاستعلام لكافة النواحي الهامة ب- هل يحدد ضابط التمويل مصادر الاستعلام في المذكرة الداخلية الصادرة من قبله لمدير الإدارة ت- هل قام أحد ضباط التمويل بإبلاغ عميل برفض طلبه (دون الرجوع إلى مدير الإدارة) ؟	الاستعلام عن العميل من جهات خارجية الأسئلة
أ- اختر عينة من الطلبات المقدمة و تأكد من عدم قيام ضابط التمويل بالاعتذار من العميل مباشرة قبل الحصول على تنسيب مدير الإدارة بذلك . ب- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد من وجود مذكرة حول نتائج الاستعلام عن العميل من جهات خارجية . ت- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد من تحديد الجهة التي قامت بالاستعلام و الجهات التي تم الاستعلام منها (البنوك / الموردين / العملاء / المنافسين) ج- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد من تنسيب مدير الدائرة أو المسؤول البديل بالاستمرار بمتابعة استقطاب العميل أو الاعتذار له عن طلبه	الفحص المتبع
أ- هل هناك قائمة تحقق للتأكد من تغطية النقاط الهامة خلال الزيارة الميدانية ؟	زيارة العملاء من قبل موظفين اثنين الأسئلة

ب- خلال الفترة السابقة هل تم إجراء زيارة ميدانية لأحد العملاء من قبل ضابط انتمان واحد ؟	
أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من وجود تقرير زيارة ميدانية موقع من قبل الاشخاص الذين قاموا بالزيارة	الفحص المتبع
ب- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد أن الزيارة تمت من قبل ضابطي انتمان أو ضابط انتمان و مدير الدائرة بالنسبة للعملاء المهمين	
ت- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد من تقارير الزيارة و احتوائها على كافة البيانات و النقاط الهامة لعملية الدراسة وبحسب قائمة التحقق المعتمدة	
أ- هل يتم الاستفسار عن النواحي الشرعية قبل تنفيذ التمويل و التي ترد كرأي ضمن الدراسة ؟	الاستفسار عن النواحي الشرعية قبل تنفيذ التمويل
ب- هل يتم الإجابة على كافة الاستفسارات الموجهة لدائرة الرقابة الشرعية ؟	
ت- هل تم منح عملية تمويل لبضاعة غير مقبولة شرعاً ، وفي حال وجودها هل تم تجنب ارباح عملية التمويل	
ج- خلال فترة سابقة ، هل تم تجنب ارباح اي عملية تمويل كونها غير شرعية (نتيجة خطأ في تسلسل إجراءات الشراء و البيع وعدم مطابقتها للإجراءات الشرعية المنصوص عليها)	
أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من كون البضاعة المشتراة توافق طبيعة عمل العميل و تتوافق مع الشريعة الإسلامية	الأسئلة
ب- اختر عينة من الملفات و تأكد من قيام ضباط الانتمان من الاستفسار و سؤال الإدارة الشرعية و قبل عملية تنفيذ التمويل	
ت- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد صحة العقود المبرمة و شرعيتها و صحة تسلسلها الشرعي بحيث يكون البنك قد قام بالشراء أولاً للبضاعة ومن ثم قام ببيعها	
ج- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد وجود شراء السلعة بموجب عرض سعر للبضاعة المراد شراءها و تأكد من وجود إشعار جاهزية البضاعة التي تدخل البضاعة ضمن ملكية البنك	
د- دقق كافة الملفات التي تم تجنب ارباحها و تأكد من كونها لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية سواء إن كانت البضاعة المشتراة غير متوافقة مع الشريعة أم تسلسل إجراءات العمل مخالف للشريعة أم وجود مشاكل في العقود المبرمة	الفحص المتبع
هـ- دقق كافة الملفات التي تم تجنب ارباحها و تأكد من عرضها على هيئة الرقابة الشرعية و أخذ القرار منها بعدم صحة الملفات و وجود تجنب ارباحها	
أ- هل يتم الاستفسار عن النواحي القانونية قبل تنفيذ التمويل و التي ترد كرأي ضمن الدراسة ؟	الاستفسار عن النواحي القانونية
ب- هل يتم الإجابة على كافة الاستفسارات الموجهة للدائرة القانونية؟	
ت- هل يتم الاستفسار عن كافة الإشارات المتعلقة بموضوع الضمان موضوع الرهن ، وقابلية التنفيذ على الضمانة في حال البيع الجبري	

ج- خلال فترة سابقة ، هل تم تنفيذ عملية تمويل بالرغم من وجود إشارات تمنع التصرف الجبري على العقار و دون استشارة الإدارة القانونية عن هذه الإشارات	
ج- خلال فترة سابقة ، هل تم تنفيذ عملية تمويل بالرغم من وجود إشارات حجز لصالح الدولة على الضمانة المقدمة ، و التي لها الأحقية في التنفيذ قبل تنفيذ الرهن ؟	
أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من قيام ضباط الائتمان من الاستفسار و سؤال الدائرة القانونية عن كافة الإشارات الموضوعية على العقار موضع الرهن ، والاستفسار عن عدم تأثير هذه الإشارات على التصرف في العقار في حال الرغبة في تسجيل الضمانة .	الفحص المتبع
ب- اختر عينة من الملفات و تأكد من قيام ضباط الائتمان من الاستفسار و سؤال الدائرة القانونية عن إمكانية شراء العقار ونقل ملكيته و عدم وجود أي عوائق تمنع ذلك بالنسبة للعقار المراد تمويله	
ت- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد من توقيع العميل على العقود المعتمدة مسبقا من قبل الدائرة القانونية	
ت- بالرجوع لنفس العينة المأخوذة تأكد من توقيع العميل على سندات سحب و بحسب النماذج المعتمدة من قبل الدائرة القانونية	
	حصر عمليات الرهن و فك الرهن لدى وحدة مختصة
أ- لا تقوم وحدة الرهن بأي عملية رهن مالم تحصل على الموافقة من أصحاب الصلاحية بذلك	الأسئلة
ب- لا تقوم وحدة الرهن بأي عملية فك رهن مالم تحصل على الموافقة من أصحاب الصلاحية بذلك	
ت- اسماء المعتمدين في متابعة إجراءات الرهن و فك الرهن معتمدين بشكل اصولي من البنك و مدرجة اسمائهم لدى الدوائر الحكومية المختصة	
ج- يتم توكيل موظفي الوحدة بمتابعة إجراءات الرهن أو فك الرهن بموجب وكالات معتمدة و موقع من الرئيس التنفيذي للبنك حصرا	
د- يتم تجديد الوكالات الممنوحة لموظفي الوحدة بشكل دوري وكل ٣ أشهر	
ح- وجود وكالات خاصة لموظفين محددين لمتابعة إجراءات الرهن و فك الرهن في المحافظات	
خ- يتم إعداد عقود الرهن من قبل الوحدة وبحسب النماذج المعتمدة من قبل الدائرة القانونية	
هـ- لا يمكن لأي موظف من موظفي الوحدة ان يقوم بالرهن أو فك الرهن إلا بموجب كتاب موقع توقيعين أ و ب من المفوضين المعتمدين بالبنك بذلك	
أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من عقود الرهن المنفذة وتأكد من مطابقتها لعقود الرهن المعتمدة من قبل الدائرة القانونية	
ب- اختر عينة من الملفات التي تم رهنها و تأكد من قيام وحدة الرهن من الحصول على الموافقة الخاصة بعملية الرهن للضمانة المطلوبة	الفحص المتبع
ت- اختر عينة من عمليات فك الرهن التي قامت بها الوحدة و تأكد من قيام الوحدة الحصول على الموافقة الخاصة بعملية فك الرهن للضمانة المرهونة	
ج- اختر فترات عشوائية وتأكد من تجديد الوكالات الممنوحة لموظفي الوحدة (وكل مرة لموظف من موظفي الوحدة) و بعد الحصول على	

الموافقة من الرئيس التنفيذي بذلك د- بالرجوع إلى العينات السابقة تأكد من وجود كتاب موقع توقيعين أ - ب موجه لوحدة الرهن من التواقيع المعتمدة للبنك ح- تأكد من بطاقات التواقيع المعتمدة للبنك وتأكد من عدم إدراج توقيع أي موظف من موظفي الوحدة فيه خ- احصل على قائمة الضمانات المقدمة و اختر عينة وتأكد من عدم فك رهن الضمانة بالرغم من جود التزامات مترتبة على العميل صاحب الضمانة	
أ- هل توجد قائمة من الخبراء المعتمدين وهي معممة لكافة الفروع و ضباط الائتمان ؟ ب- هل يتم مراجعة قائمة خبراء التقييم المعتمدين من البنك بشكل دوري ؟ ت- هل يتم إلغاء الخبراء الذين تبين عدم دقة التقييمات الصادرة عنهم ؟ ج- هل توجد إجراءات محددة لعملية اختيار المخمنين الجدد ؟ د- هل توجد إجراءات معينة لعملية تحديث المعلومات بالنسبة للمخمنين الموجودين و المعتمدين من قبل البنك ؟ وهل يتم أخذ بعين الاعتبار الاخطاء المتعلقة بكل مخمن ؟ ح- هل توجد سياسة معتمدة بعدد المخمنين المطلوبين ، بحسب مبلغ التمويل المطلوب ؟ لمبلغ التمويل الذي يزيد عن ١٠ مليون يتم الحصول على تقييم من قبل مخمنين اثنين	وجود خبراء معتمدين للتقييم الفني و العقاري الأسئلة
أ- تأكد من تحديث قائمة المخمنين المعتمدين بشكل دوري و بما يتوافق مع سياسة البنك . ب- اختر عينة من الملفات و تأكد من وجود تقييم الخبراء / الفنيين في ملف التمويل الممنوح . ت- بالعودة للعينة السابقة تأكد من أن جميع الخبراء / الفنيين معتمدين من قبل البنك و مدرجين في القائمة ج- في حال إلغاء اي مخمن ، تأكد من الاسباب التي أدت إلى ذلك و تأكد من أخذ القرار بإلغائه من صاحب الصلاحية د- تأكد من أن النماذج المعتمدة من قبل المخمنين تشمل كافة الجوانب المطلوبة منهم و توضح كافة النقاط الأساسية الهامة ، و تأكد من كونها بحسب النماذج المعتمدة للبنك . خ- اختر عينة من الملفات و تأكد في حال كون مبلغ التمويل الخاص بها يزيد عن مبلغ ١٠ مليون تأكد من أخذ تخمين عقاري من قبل مخمنين اثنين معتمدين ضمن القائمة المعتمدة .	الفحص المتبع
أ- هل العقود المعتمدة هي معتمدة من قبل الدائرة القانونية و الدائرة الشرعية ؟ ب- هل يتم مراجعة العقود من قبل مدير الإدارة وقبل توقيع العميل عليه ؟ ت- هل اكتشفت اخطاء في العقود الموقعة بعد مراجعتها من مدير الدائرة ؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، هل تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار ذلك ؟	الرقابة الثنائية على العقود المبرمة مع العميل الأسئلة

ج- في حال غياب مدير الدائرة (إجازته) ، هل هناك مسؤول بديل عن مراجعة العقود و التوقيع عليها ؟	
د- هل يقوم مدير الدائرة بالتأكد من مطابقة العقود لنموذج العقد المعتمد ؟	
ح- في حال وجود أي تغيير على أحد بنود العقد ، هل يتم أخذ رأي الدائرة القانونية و الدائرة الشرعية ؟	
الفحص المتبع	أ- تأكد من اعتماد العقود المعممة من قبل الدائرة القانونية و الدائرة الشرعية . و تأكد من شمولها لأخر التعديلات المطلوبة من قبلهم .
	ب- اختر عينة من الملفات و تأكد من توقيع العقود من قبل توقيعين أ - ب احدهما مدير الدائرة
	ب- اختر عينة من الملفات و تأكد من توقيع مدير الدائرة بما يشير إلى انه قام بتدقيقها و الإطلاع عليها .
	ج- بالرجوع إلى العينة السابقة تأكد من ان العقود المبرمة هي العقود المعتمدة من قبل الدائرة القانونية و الدائرة الشرعية .
	د- تابع بالملاحظة لملف يتم تنفيذه و توقيع عقوده و تأكد من قيام مدير الإدارة من مراجعة العقود وقبل توقيع العميل عليها .
دراسة إجهاد المحفظة الائتمانية	
الأسئلة	أ- خلال الفترة السابقة ، هل كان هناك تأخير بإعداد دراسات إجهاد المحفظة من قبل رؤساء المراكز (أكثر من ٦ أشهر) ؟
	ب- هل توجد آلية واضحة لدراسة اجهاد المحفظة ؟
الفحص المتبع	أ- اطلع على اخر دراسة لإجهاد المحفظة و تأكد من إعدادها خلال آخر ٦ أشهر .
	ب- بالرجوع إلى الدراسة تأكد من كونها تغطي التمويل الممنوح في جميع القطاعات الاقتصادية
	ج- بالرجوع إلى الدراسة تأكد من توقيع رئيس المركز المعني عليها بما يفيد الإعداد .
	ج- في حال وجود تركز بأي من القطاعات الاقتصادية ، هل تم التنبيه لذلك و اتخاذ الاجراءات اللازمة (رفع تقارير بذلك لمدير الدائرة و الإدارة العليا) .
مراجعة الدراسة من قبل إدارة مخاطر الائتمان	
الأسئلة	أ- هل يتم أخذ رأي إدارة مخاطر الائتمان بعد عد الدراسة الائتمانية وقبل الحصول على قرار المنح
	ب- هل يشمل رأي المخاطر التحقق من درجة المخاطر التي تم منحها للعميل .
	ت- هل تقوم ادارة المخاطر بإبراز نقاط المخاطر المترتبة بالعمل / التمويل و مخفقاتها
الفحص المتبع	أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من قيام ضابط الائتمان من أخذ رأي إدارة مخاطر الائتمان
	ب- بالرجوع إلى العينة السابقة تأكد من قيام إدارة المخاطر من ابراز درجة المخاطر التي تم منحها للعميل
	ج- بالرجوع إلى العينة السابقة تأكد من قيام إدارة المخاطر من ابراز نقاط المخاطر المترتبة بالعمل / التمويل و إبراز مخفقاتها
	د- بالرجوع إلى العينة السابقة تأكد من أخذ أصحاب الصلاحية والقرار برأي إدارة مخاطر الائتمان و اشتراط استيفاء المخفقات المذكورة من قبلهم

سياسة الائتمان / صلاحيات منح التمويل	
الأسئلة	أ- هل سياسة ائتمان واضحة موضح فيها صلاحيات منح التمويل بشكل دقيق ولكل تسلسل إداري
	ب- هل تم تنفيذ و منح تمويل بدون الحصول على قرار من صاحب الصلاحية
	ت- خلال الفترة السابقة ، هل قامت إدارة مراقبة الائتمان برد طلبات التمويل نتيجة تجاوز صلاحيات المنح ؟
	أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من أخذ الموافقة من صاحب الصلاحية و بحسب مبلغ التمويل المطلوب
الفحص المتبع	ب- بالرجوع إلى العينة السابقة تأكد من عدم تجاوز صاحب القرار للصلاحيات الممنوحة له
	ج- استفسر من المسؤول البديل (في حال غياب صاحب الصلاحية) للتأكد من معرفته بصلاحيات منح التمويل المعتمدة في البنك
تقرير شهري بوضع العملاء	
الأسئلة	أ- خلال الفترة السابقة ، هل كان هناك حالات تاخير من قبل ضابط التمويل في إعداد التقرير الشهري و المتعلق باستغلال السقوف الممنوحة ؟
	ب- هل اكتشف أخطاء في بيانات هذه التقارير ؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، هل تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع تكرار ذلك مستقبلا؟
	ت- هل يقوم مدير الدائرة بمناقشة ضابط التمويل المعني بالسقوف غير المستغلة و اسبابها ؟
	ج- في حال وجود سقوف غير مستغلة لفترة طويلة (٣ أشهر) ، هل يتم إلغاء/ تخفيض السقف الممنوح ؟
	د- هل هناك سياسة واضحة تحدد الإجراءات الواجب اتخاذها حيال العملاء الذين لديهم اقساط مستحقة ؟ هل تحدد السياسة المرحلة التي يجب الإبلاغ فيها عن عميل متعثر ؟
	أ- اختر عينة من التقارير المعدة و تأكد من مناقشتها من قبل مدير الدائرة و تأكد من مدى مطابقتها للبيانات المستخرجة من النظام البنكي
الفحص المتبع	ب- اختر عينة من الموافقات الممنوحة و التي لم تستغل بعد و تأكد من عدم مضي (٣ أشهر) عليها ، وفي حال مضي الفترة تم إلغاء السقف أو تم الوقوف على الاسباب التي أدت لعدم استغلاله
	ت- استفسر من أحد المسؤولين البدلاء عن الإجراءات المتبعة لدى مراجعة تقرير التمويلات المستغلة و غير المستغلة و تقرير الاقساط المستحقة و تأكد من صحة و اكتمال هذا الإجراء
تقديم هامش جدية من قبل العميل	
الأسئلة	أ- خلال الفترة السابقة ، هل كان هناك حالات لم يتم فيها أخذ هامش جدية ؟
	ب- هل هامش الجدية المقرر في الدراسة الائتمانية و الموافق عليه كافي و يواجه المخاطر التجارية الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة عدم التزام العميل بوعده
	ت- خلال الفترة السابقة ، هل تمت الموافقة على عملية منح تمويل و متضمنة هامش جدية ، ولكن لم يتم تطبيقه و أخذه قبل منح عملية التمويل و توقيع العميل
	أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من اشتراط الدراسة الائتمانية لهامش الجدية ، و تأكد من مدى كفايته بالنسبة لمبلغ التمويل و ثمن السلعة المشتراة
الفحص المتبع	

ب- بالرجوع إلى العينة السابقة ، و بالرجوع إلى النظام البنكي ، تأكد من الحصول على هامش الجدية وفقا للموافقة الائتمانية ، و تأكد من وجود نسخة من قيد الاقتطاع في ملف التمويل ت- بالرجوع إلى العينة السابقة ، تأكد من استيفاء هامش الجدية قبل توقيع عقود التمويل و شراء البضاعة من البائع و تنفيذ التمويل / اصدار الاعتماد (قارن تاريخ قيد هامش الجدية مع تواريخ توقيع العقود و تنفيذ التمويل / إصدار الاعتماد على النظام البنكي	
	توقيع العميل على وعد بالشراء
أ- خلال الفترة السابقة ، هل كان هناك حالات لم يتم فيها أخذ وعد من العميل بشراء السلعة ؟ ب- هل يوجد نموذج معتمد للوعد بالشراء معتمد من قبل الدائرة القانونية و الدائرة الشرعية ؟ ت- هل صيغة نموذج الوعد بالشراء ملزمة للعميل بشراء البضاعة قانونيا ؟ وهل يمكن ملاحقة العميل في حال عدوله عن الشراء بعد توقيع الوعد و شراء البنك للبضاعة ت- خلال الفترة السابقة ، هل تم عدول أحد العملاء عن شراء البضاعة بعد قيام البنك بشراءها ؟ في حال الإجابة بنعم ، ماهو الإجراء الذي تم إتباعه من قبل البنك ، وماهي الخسارة التي تكبدها البنك نتيجة عدم التزام العميل بوعدده ؟	الأسئلة
أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من توقيع العميل على وعد بشراء السلعة وقبل عملية التمويل ب- بالرجوع إلى العينة السابقة ، تأكد من تواريخ توقيع العميل للوعد بالشراء و تأكد من كونه قد قام بتوقيعها قبل شراء البنك للسلعة	الفحص المتبع
	وجود دليل سياسات و إجراءات و اتفاقيات عمل
أ- هل توجد سياسات واضحة و إجراءات عمل و اتفاقيات بين الاقسام المعنية وبما يضمن التنفيذ بطريقة منظمة ب- هل يتم مراجعة السياسات بشكل دوري ؟ وهل يتم تعديلها بما يتوافق مع متطلبات العمل ت- هل دليل السياسات و الإجراءات و المهام معمم على جميع الموظفين المعنيين بالتمويل	الأسئلة
أ- تأكد من أن جميع الموظفين يملكون صلاحية الإطلاع على دليل السياسات و الإجراءات و المهام و الواجبات الموجودة على الموقع الداخلي للبنك ، و أن النسخة المتاحة لهم هي آخر نسخة محدثة ب- قم بسؤال أحد الموظفين عن آخر تعميم / تعديل على إجراءات العمل و قيم مدى فهمه لهذا التعميم / التعديل ت- تأكد من أن كافة النماذج الموحدة موجودة نسختها المحدثة عند كافة الموظفين المعنيين .	الفحص المتبع
	وجود خيار الشرط
أ- خلال الفترة السابقة ، هل لوحظ حالات عدل البنك عن شراء أي عقار أو بضاعة حسب خيار الشرط الممنوح له . ب- هل عرض السعر المعتمد من البنك يحتوي على خيار الشرط	الأسئلة

ت- هل المدة المحددة في خيار الشرط متوافقة مع مدة إنجاز المعاملة و بما يضمن إمكانية عدول البنك عن الشراء في حال وجود أي مشكلة أ- اختر عينة من الملفات و تأكد من وجود عروض الاسعار المرفقة متضمنة خيار الشرط . ب- بالرجوع للعينة السابقة ، تأكد من توافق عرض السعر للنماذج المعتمدة . ب- بالرجوع للعينة السابقة ، تأكد من أن المدة المحددة لخيار الشرط متوافقة مع مدة إنجاز المعاملة	الفحص المتبع
تحديد فترة استغلال معينة	
أ- هل تأخر أي عميل عن استغلال تمويل إكساء ممنوح له ؟ ب- هل يتم الكشف الدوري عن استغلال مواد البناء ؟	الأسئلة
أ- اختر عينة من الملفات تمويل الاكساء و راجع تاريخ الاستغلال و بما يتوافق مع المهلة الممنوحة للعميل . أ- اختر عينة من موافقات لمنح التمويل و الإطلاع على زيارة موظف البنك للتأكد من الاستغلال الصحيح للمواد ، ومدى حاجته للمواد .	الفحص المتبع
الحصول على وكالة خاصة غير قابلة للعزل	
أ- هل يوجد نموذج معتمد من الوكالة الخاصة معتمدة من قبل الدائرة القانونية و الدائرة الشرعية ب- هل تخول الوكالة الخاصة غير قابلة للعزل البنك من القيام بإجراءات الرهن على العقار موضوع التمويل بعد فراغ العقار باسم العميل و قيام البنك بدفع ثمنه لصاحب العقار الاساسي ب- هل يتم استثناء أي عميل من الوكالة غير القابلة للعزل	الأسئلة
أ- اختر عينة من الملفات تمويل العقار وتأكد من أخذ الوكالات غير القابلة للعزل . ب- بالرجوع إلى نفس العينة السابقة ، تأكد من أن الوكالات المأخوذة تطابق النموذج المعتمد من الدائرة القانونية و الدائرة الشرعية . ب- بالرجوع إلى نفس العينة السابقة ، تأكد من أن تاريخ أخذ الوكالة لصالح البنك تم إجراؤه قبل سداد البنك لثمن العقار لصاحبه	الفحص المتبع
توقيع تعهد تحمل مسؤولية العيب الخفي	
أ- هل يوجد نموذج معتمد من تعهد العميل بمسؤوليته عن العيب الخفي ؟ ب- هل تم ترجيع أحد العملاء للبضاعة المشتراة من قبله نتيجة وجود عيب خفي في السلعة ؟ في حال الإجابة نعم ؟ ماهو الإجراء الذي تم اتباعه من قبل البنك بالبضاعة المشتراة من قبله ب- هل يتم استثناء أي عميل من تعهد العيب الخفي	الأسئلة
أ- اختر عينة من الملفات التمويل و تأكد من توقيع العميل على تعهد مسؤوليته تجاه العيب الخفي ب- بالرجوع إلى نفس العينة السابقة ، تأكد من أن التعهد المأخوذة يطابق النموذج المعتمد من الدائرة القانونية و الدائرة الشرعية . ب- بالرجوع إلى نفس العينة السابقة ، تأكد من أن تاريخ أخذ التعهد تم إجراؤه قبل سداد البنك لثمن البضاعة و أن العميل قد قام بفحص البضاعة أثناء قيام البنك بشرائها و دفع ثمنها .	الفحص المتبع

المرحلة الرابعة : دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر المراجعة :

بعد القيام بعملية فحوص الالتزام المطبقة في المرحلة السابقة يتم إعداد وبناء مصفوفة مخاطر ، وتتكون هذه المصفوفة من العناصر التالية:

١. المخاطر التي تم تحديدها في المرحلة الأولى، وتظهر على المحور الأفقي للمصفوفة.
٢. الإجراءات الرقابية التي تم تحديدها في المرحلة الثانية، وتظهر على المحور العمودي للمصفوفة.

٣. رقم محدد من خلال النظام لكل خطر من المخاطر.

٤. رقم محدد من خلال النظام لكل إجراء رقابي .

٥. نوع الأصل الذي تأثر بالخطر ويرمز له ضمن المصفوفة بالرموز التالية :

(النقد **C** Cash ، السمعة **G** Goodwill ، المعلومات **I** Information ، المعرفة **K** Knowledge ، التأثير التشريعي/القانوني **L** Legal/Regularity ، الأصول المادية **P** Physical Assets)

٦. احتمالية وقوع الخطر ويرمز لها ضمن المصفوفة بالرموز التالية:

(منخفض **L**، متوسط **M**، عالي **H** High)

٧. مدى التأثير (الخسارة المتوقعة) ويرمز لها ضمن المصفوفة بالرموز التالية:

(منخفض **L**، متوسط **M**، عالي **H** High)

٨. نوع الإجراءات الرقابية ويرمز لها ضمن المصفوفة بالرموز التالية:

(وقائي **P** Preventative ، تصحيحي **C** Corrective ، كاشف **T** Detective ، رادع **D** Deterrent ، وحدة **E** Entity)

٩. أثر الإجراءات الرقابية والتي تم تحديدها خلال المدى من (١-٥).

١٠. الفحص: ويقصد به نتيجة فحص الإجراءات الرقابية هل تعمل أم لاتعمل، وهناك حالات لنتيجة الفحص تظهر في المصفوفة كمايلي:

(الإجراء الرقابي فعال دائماً **A** Always ، الإجراء الرقابي فعال في الغالب **M** Mostly ، الإجراء الرقابي فعال أحياناً **S** Sometimes ، الإجراء الرقابي غير فعال نهائياً **Nothing** ، لم يتم فحصه **U** Untested)

١١. بيانات الرقابة: حيث تظهر في نهاية المصفوفة البيانات الرقابية كما يلي :

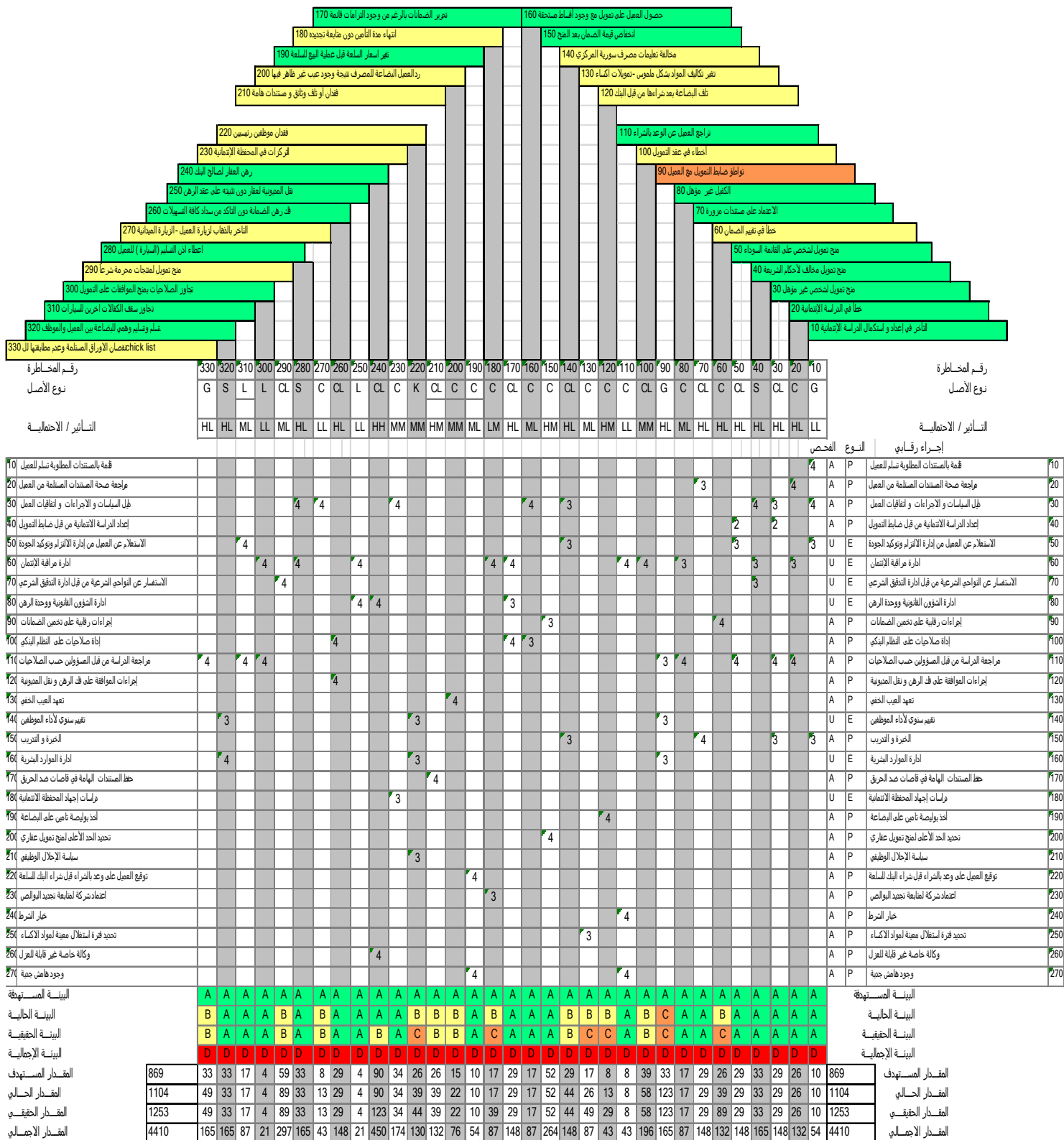
أ- البيئة المستهدفة : وهي البيئة التي يستهدف البنك الوصول إليها استناداً إلى معطيات المخاطر المتاحة ، وهي بيئة الرقابة المحتسبة استناداً إلى نوع الأصل المتأثر بالخطر وحجمه واحتمالية حدوثه .

ب- البيئة الحالية : وهي بيئة الرقابة المحتسبة استناداً إلى الإجراءات الرقابية .

ج- البيئة الحقيقية : وهي البيئة الرقابية الناتجة عن القيام بفحص مدى فعالية الإجراءات الرقابية .

ومن الجدير ذكره أن المقدار المستهدف لكل بيئة من هذه البيئات الرقابية يتم حسابه بموجب برامج حاسوبية ، ومعادلات معقدة لم يتم الإفصاح عنها من الشركة المزودة للبرنامج الخاص بالمخاطر .

وتظهر المصفوفة بشكلها النهائي في الشكل رقم ٤ موضحة التقييم الخاص بكل إجراء رقابي ومدى معالجته للمخاطرة وذلك بهدف الوصول إلى البيئة المستهدفة .



و تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية حول تقييم مدى شمولية تقرير إدارة المخاطر المرفوعة وبحيث يتم رفع تقرير إلى مجلس الإدارة بنتائج المصفوفة المعدة و نتائج عمل إدارة المخاطر كتقرير شامل يوضح المخاطر التي تم تحديدها و كذلك الإجراءات التي تم اتباعها للحد من هذه المخاطر وكذلك عرض نتائج فحوص مدى إلتزام الجهات المعنية بالإجراءات المحددة للوقوف على مدى توافق الإجراءات المتبعة و مدى تأثيرها في المخاطر التي تواجه البنك لمثل هذا النوع من عمليات التمويل .

جدول رقم (٧): نتائج فحص الإجراءات من قبل التدقيق الداخلي

رقم الإجراء ٤	الإجراء الرقابي	إدارة التدقيق الداخلي
١٠	وجود قائمة بالمستندات المطلوبة من العميل حسب طبيعة نشاطهم و لكل نوع / منتج من التمويل بالمربحة	A
٢٠	مراجعة صحة المستندات المستلمة من العميل و الاطلاع على أصول المستندات المقدمة من قبل العميل	A
٣٠	إعداد الدراسة الائتمانية من قبل ضابط التمويل تتناول كافة الجوانب الواجب مراعاتها لمنح التمويل	A
٤٠	الاستعلام عن العملاء و الكفلاء من عدم وجودهم ضمن القوائم السوداء و قوائم الحجز الاحتياطي و قوائم الشيكات المرتجعة	A
٥٠	لا تقبل البيانات المالية غير المدققة من محاسب قانوني (بحسب متطلبات مصرف سورية المركزي)	M
٦٠	مراجعة الدراسة الائتمانية من قبل المسؤولين حسب الصلاحيات	A
٧٠	مراجعة الدراسة الائتمانية من قبل مدير الإدارة	M
٨٠	الاستعلام عن العميل من جهات خارجية (من خلال علاقته بالسوق)	U
٩٠	زيارة العملاء من قبل موظفين اثنين	U
١٠٠	الاستفسار عن النواحي الشرعية قبل تنفيذ التمويل	M
١١٠	الاستفسار عن النواحي القانونية فيما يتعلق بالملفات الائتمانية	M
١٢٠	عمليات الرهن و فك الرهن للضمانات المقدمة تتم حصرا لدى وحدة مختصة بذلك تابعة للدائرة القانونية	A

M	وجود قائمة معتمدة بالخبراء الفنيين و العقاريين لتقييم و تخمين الضمانات (ووجود ضوابط ناظمة لعملهم)	١٣٠
M	الرقابة الثنائية على العقود المبرمة مع العميل	١٤٠
U	دراسة إجهاد المحفظة الائتمانية مرتين سنويا كحد ادنى	١٥٠
M	مراجعة الدراسة من قبل إدارة مخاطر الائتمان	١٦٠
A	وجود سياسة ائتمان واضحة / محدد فيها صلاحيات منح التمويل بشكل واضح	١٧٠
S	تقرير شهري بوضع العملاء يعد من قبل ضابط التمويل ويرفع لمدير الإدارة للوقوف على مدى استغلال العملاء السقوف الممنوحة لهم ومدى التزامهم بالسداد	١٨٠
A	تقديم هامش جدية من قبل العميل	١٩٠
A	توقيع العميل على وعد بالشراء قبل شراء البنك للسلعة	٢٠٠
M	وجود دليل سياسات و إجراءات واضح و اتفاقيات عمل بين الاقسام المنفذة	٢١٠
M	تحديد الحد الأعلى لمنح تمويل عقاري ب ٧٥% من القيمة السوقية المخمنة له	٢٢٠
A	وجود خيار الشرط بإمكانية العدول عن الشراء خلال مدة معينة	٢٣٠
U	تحديد فترة استغلال معينة لمواد الاكساء أو الاعمال التي تتطلب متابعة تنفيذ	٢٤٠
M	الحصول على وكالة خاصة غير قابلة للعزل بالنسبة لعمليات تمويل مرابحة العقارات	٢٥٠
A	توقيع العميل على تعهد العيب الخفي و مسؤوليته عن العيب الخفي في البضاعة و كونه قام بفحص البضاعة المراد شراؤها قبل قيام البنك بشراء البضاعة	٢٦٠
A	أخذ بوليصة تامين على البضاعة قبل فتح الاعتماد	٢٧٠
A	إدارة صلاحيات النظام البنكي	٢٨
M	حفظ المستندات الهامة في قاصات ضد الحريق	٢٩
U	التقييم السنوي لأداء الموظفين	٣٠
S	تطوير وتدريب الموظفين	٣١
S	اعتماد سياسة واضحة لإدارة الموارد البشرية	٣٢

كما يتطرق التقرير إلى عرض فجوة الرقابية الخاصة ببيئة العمل و المتمثلة بالفروقات بين البيئة المستهدفة و البيئة الحالية وعلى النحو التالي :

أ- فجوة الرقابة بعد بناء مصفوفة المخاطر وقبل فحص الإجراءات الرقابية : والتي تمثل الفرق بين بيئة الرقابة المستهدفة ، وبيئة الرقابة الحالية ، والتي بوجودها يمكن الاستدلال بأن هناك مخاطر متبقية لم يتم تغطيتها بإجراءات رقابية كافية .

ب- فجوة الرقابة بعد فحص مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية : وهي الفرق بين بيئة الرقابة الحالية و بيئة الرقابة الحقيقية ، والتي بوجودها يمكن الاستدلال بأن هناك تقصيراً في الالتزام بتطبيق الإجراءات الرقابية على أرض الواقع .

هذا ويشمل التقرير أيضا المخاطر الجديدة المحتملة الممكنة الحدوث نتيجة التغيرات المحيطة ببيئة العمل ، بحيث يتم تحديد المسببات التي أدت إلى ظهورها و آلية احتمالية حدوثها ومدى تأثيرها على الاصل وترفع توصيات بالإجراءات الممكن اتباعها من أجل الحد من آثار هذه المخاطر .

كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتطوير خطة التدقيق السنوية بناء على تقييم المخاطر ، بعد أن تم تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك ، بحيث يتم تكثيف المهام التدقيقية لوحدات البنك ذات العلاقة ، بالإضافة إلى تفعيل الدور الاستشاري لإدارة التدقيق الداخلي باقتراح الإجراءات الرقابية الملائمة للحد من المخاطر المتعلقة بعمليات تمويل المراجعة .

ثالثاً : اختبار الفرضيات و نتائج الدراسة :

بناء على العرض السابق الذي تم تناوله في الدراسة التطبيقية سواء الجانب النظري منها والخاص بعرض السياسات والإجراءات المعتمدة في البنك لكل من إدارتي التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ، وبناء على العرض العملي لدور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة من خلال مشاركتها في ورشات العمل عند تحديد المخاطر و المشاركة في تقييم و وضع إجراءات الاستجابة لمثل هذه المخاطر و أيضا من خلال رفع التقارير الدورية عن مدى كفاءة هذه الاجراءات و تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر المراجعة .

ومن واقع نتائج الاختبارات للإجراءات الرقابية نلاحظ بأن فجوة الرقابة للمخاطر كانت على النحو التالي :

الفجوة الأولى : بعد بناء مصفوفة المخاطر ، وقبل فحص الإجراءات الرقابية وذلك من واقع البرنامج الخاص بذلك (برنامج CARE) ، تبين بأن هناك فجوة رقابية مقدارها ٢٧% والتي تمثل الفرق ما بين درجة الرقابة للسيطرة بالكامل على المخاطر المحيطة بعمليات تمويل المراجعة (بيئة الرقابة المستهدفة) و بين درجة الرقابة الحالية (بيئة الرقابة الحالية) و التي

يعود سببها الرئيسي (كما تظهره مصفوفة المخاطر) إلى المخاطرة المتعلقة بتواطؤ ضابط التمويل مع العميل وعدم كفاية الإجراءات الرقابية الخاصة بها في تخفيف المخاطر الخاصة بها بالشكل المطلوب .

الفجوة الثانية : بعد عملية فحص الإجراءات الرقابية ، حيث أظهرت عملية الفحص للإجراءات الرقابية من قبل إدارة التدقيق الداخلي بأن هناك فجوة رقابية مقدارها ٤٤ % وتمثل هذه الفجوة الفرق ما بين بيئة الرقابة الحالية وبين الرقابة الحقيقية ،

ونلاحظ أن الخلاف بين هذه الفجوة والفجوة السابقة ظهر نتيجة ما يلي :

- عدم كفاية الإجراء الرقابي الخاص بضرورة اعتماد شركة لمتابعة تجديد بوالص التأمين الذي يقوم بضبط مخاطر عدم تجديد بوالص التأمين حيث ظهر بأنه على الرغم من متابعة الشركة للعملاء لم يتم تجديد العديد من بوالص التأمين المطلوب تجديدها مما أدى إلى انخفاض نسبة تصنيفها من B إلى C في مصفوفة المخاطر المعدة من قبل البرنامج مما يضطر إلى إيجاد إجراءات رقابية إضافية للحد من هذه المخاطرة .
- المخاطرة المتعلقة بأخطاء تقييم الضمانات المقدمة و عدم كفاية الإجراءات الرقابية الخاصة بها في تخفيف المخاطر الخاصة بها بالشكل الأمثل ، حيث ظهر بأنه على الرغم من الإجراءات الرقابية الموضوعة على تخمين العقارات فإنه يوجد بعض حالات عدم دقة القيمة التخمينية للضمانات المقدمة في بعض الحالات وأنه يجب إيجاد إجراءات رقابية إضافية للحد من هذه المخاطرة بالشكل المناسب .
- المخاطرة المتعلقة بتلف البضاعة بعد شرائها من قبل البنك و عدم كفاية الإجراءات الرقابية الخاصة بها من تخفيف المخاطر الخاصة بها بالشكل المناسب .
- الإجراءات الرقابية المتعلقة بسياسة تطوير وتدريب الموظفين أوضحت قصورها في إدارة المخاطر المرتبطة بها .

و بالعودة إلى مصفوفة المخاطر المعدة و التي تظهر أنّ الإجراءات الرقابية المعدة قد حدثت من آثار المخاطر الموضوعة ، و قامت بتخفيض البيئة الحالية إلى نسبة متقاربة من البيئة المستهدفة ، وانخفاض الفجوة الرقابية فيما بين البيئة الحالية و البيئة المستهدفة كما أظهرت الأرقام أعلاه ، الأمر الذي يوضح مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر عمليات تمويل المراجعة .

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً : تمهيد :

لتحقيق أهداف الدراسة من أجل التعرف إلى الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية السورية، وبهدف اختبار الفرضية الثانية ، قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية تتمثل في التعرف على آراء عينة من العاملين في إدارة التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر و إدارات الائتمان في البنوك الإسلامية السورية بخصوص هذا الشأن، وذلك من خلال الاستبانات الموزعة عليهم.

ثانياً : منهج الدراسة و الأساليب الإحصائية المستخدمة :

تم العمل على اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس الظاهرة (دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية السورية) كما هي على أرض الواقع ويصفها كمياً وكيفياً ويكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة ليصار إلى تفسيرها والوصول إلى استنتاجات لتسهم في حل المشكلة قيد الدراسة أو تسليط الضوء عليها بشكل صحيح . فقد اعتمد الباحث على المصادر التالية في جمع بياناتها:

- المصادر الأولية: تم الاعتماد على الاستبانة في جمع المعلومات، وتعد الاستبانة من أكثر الأدوات استخداماً وشيوعاً في جمع البيانات، وقد تم تصميم هذه الاستبانة وفقاً لأهداف الدراسة، ومشكلتها، وفرضياتها، وتم تحكيمها لدى الأساتذة المختصين¹، وبعد الموافقة تم توزيعها على عينة من الموظفين العاملين في إدارة التدقيق الداخلي و الإدارات المعنية بهذا الموضوع في البنوك الإسلامية السورية.

- المصادر الثانوية: من خلال الاطلاع على الأدبيات التي تناولت الموضوع، وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة، وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة.

وتمت معالجة وتحليل الاستبانة من خلال استخدام برنامج احصائي SPSS Package -

(for the Social Sciences) ، كذلك تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية لموضوع الدراسة ، فقد تم تقييم صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط (Spearman) و كذلك اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجراف- سمرنوف) (Sample K-S) لمعرفة فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، فضلاً عن إجراء اختبار t لمتوسط عينة واحدة (One sample t test) لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي، واختبار (One Way ANOVA) لاختبار التباين بين

¹الدكتور حسين دحدوح ، الدكتور عصام قريط ، الدكتور طالب العلي .

أكثر من مجموعتين، إضافةً إلى استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، مثل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

ثالثاً : مجتمع وعينة الدراسة:

١. مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في إدارة التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر الائتمانية و إدارة التمويل و الائتمان في البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ، والبالغ عددها ٣ بنوك يعمل فيها (٩٨) موظفا ضمن الإدارات المعنية في مجتمع الدراسة ، تم اختيار عيّنة منها بلغت (٦٥) موظف بأسلوب عيّنة عشوائية غير منتظمة حتى تكون مناسبة للبيانات التعريفية ، وتصبح ضمن الاختبارات المعلمية (٢٥) حالة فأكثر ، (وذلك بالاعتماد على معادلة ستيفن ثامبسون) ، تم استلام / ٥٩ / منها صالحه للدراسة و جاهزة للتحليل ، مؤلفة من/ ٢٦ / استبانة تعود إلى إدارة التدقيق الداخلي و / ٨ / إلى إدارة المخاطر الائتمانية و / ٢٥ / تعود إلى قسم إدارة التمويل (الائتمان) .

وفيما يلي قانون العينة الذي يوضح أنّه تمّ الاعتماد على (٥٩) عينة جاهزة للتحليل بعد ان تمّ توزيع (٦٥) استبانة من اجل تدارك عدم الاستجابة :

98

ادخل حجم المجتمع N في الخلية المقابلة

59.52

إذا _____ حجم العينة =

0.08
0.0064

1.96
0.5

3.8416

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times (d^2 \div z^2) \right] + p(1-p) \right]}$$

معادلة ستيفن ثامبسون

N

حجم المجتمع

z

الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠,٩٥، وتساوي ١,٩٦

d

نسبة الخطأ وتساوي ٠,٠٥

p

نسبة توفر الخاصية والمحايدة = ٠,٥٠

تم توزيع (٦٥) استبانة على أفراد عينة الدراسة، فكانت حالة الاستبانة على النحو التالي:

جدول رقم (٨): توزيع استبانة الدراسة

عدد الاستبانة	الاستبانة الموزعة ونسبتها من المجتمع	الاستبانة المستردة ونسبتها من الموزعة	الاستبانة المعتمدة في التحليل
٦٥ استبانة	٥٩ استبانة	٥٩ استبانة	٥٩ استبانة
%٦٦,٣٢	%٩٠,٧٦	%٩٠,٧٦	%٩٠,٧٦

٢. الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

❖ المركز الوظيفي:

يبين الجدول رقم (٩) أدناه أن عينة الدراسة توزعت حسب المركز الوظيفي إلى ٢٧,١% ضابط تمويل الائتمان وهي الأعلى ثم المركز (مدقق داخلي (مراقب داخلي)) بنسبة ١٦,٩ % ثم الفئة (غير ذلك) بنسبة ١٦,٩ % أيضاً ثم الفئة (مدير إدارة التمويل (الائتمان)) بنسبة ١٥,٣ % والفئة (ضابط إدارة المخاطر الائتمانية) و (مدير إدارة التدقيق الداخلي) بنفس النسبة ١٠,٢ %، مما يوضح أن أفراد العينة هم من الأشخاص ذوي التماس المباشر مع موضوع البحث .

الجدول (٩) التوزيع التكراري و النسبي للمبحوثين حسب المركز الوظيفي

النسبة %	التكرار	المركز الوظيفي
15.3	9	مدير إدارة التمويل (الائتمان)
27.1	16	ضابط تمويل (ائتمان)
5	3	مدير إدارة التدقيق الداخلي
22	13	مدقق داخلي (مراقب داخلي)
16.9	10	غير ذلك ^١
3.4	2	مدير إدارة المخاطر الائتمانية
10.2	6	ضابط إدارة المخاطر الائتمانية
100.0	59	الإجمالي

^١ مراقبة تنفيذ الائتمان CAC ، مدقق شرعي داخلي ، مراقب مصرف مركزي داخلي .

❖ المستوى التعليمي:

نلاحظ من الجدول رقم (١٠) أدناه ، والذي يعرض توزيع المؤهل العلمي لعينة الدراسة ، ان نسبة الذين يحملون شهادة الدكتوراه هي ٥,١% من أفراد العينة ، و نسبة الذين يحملون شهادة الماجستير تشكل ٢٥,٤% من إجمالي أفراد العينة كما هو واضح ، وان نسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس هي ٥٤,٢% من إجمالي أفراد العينة ، في حين أن نسبة الذين يحملون شهادة المعهد المتوسط هي ١٥,٣% ، الأمر الذي يدل إلى توجه البنوك الإسلامية إلى أن يكون الكادر حاصل على التأهيل العلمي المناسب، و بالتالي يمكن القول أن غالبية الافراد في عينة الدراسة حاصلين على التأهيل العلمي الكافي و المناسب، و الذي يعطي مؤشراً إلى أن أفراد العينة من ذوي المعرفة و الاطلاع على موضوع الدراسة ، مما يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم للقيام باختبار فرضيات الدراسة .

الجدول (١٠) التوزيع التكراري و النسبي للمبحوثين حسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
15.3	9	معهد متوسط
54.2	32	بكالوريوس
25.4	15	ماجستير
5.1	3	دكتوراه
100.0	59	الإجمالي

❖ التخصص العلمي :

نلاحظ من الجدول رقم (١١) أدناه ، والذي يعرض توزيع التخصص العلمي لعينة الدراسة أن غالبية أفراد العينة هم من اختصاص المحاسبة بنسبة (٣٩%) وكذلك من اختصاص العلوم المالية و المصرفية ، في حين أن نسبة الافراد من اختصاص الإدارة ١١,٩% و ١٠,٢% من اختصاص إدارة الاعمال ، الامر الذي يدل إلى كون أفراد العينة يعملون في مجال اختصاصهم في البنوك وبنسب متفاوتة بحسب ما هو موضح ادناه .

الجدول (١١) التوزيع التكراري و النسبي للمبحوثين حسب التخصص العلمي

النسبة %	العدد	التخصص العلمي
39.0	23	محاسبة
39.0	23	علوم مالية ومصرفية
11.9	7	اقتصاد
10.2	6	إدارة أعمال
100.0	59	المجموع

❖ عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي

نلاحظ من الجدول (١٢) أنّ أغلبية الأفراد في العينة هم ذوو خبرة تتراوح ما بين ٦ سنوات إلى أقل من ٩ سنوات حيث شكلت نسبتهم ٤٥,٨ % ، في حين أنّ النسبة الثانية التي تليها كانت للذين لديهم خبرة ما بين ٣ إلى ٦ سنوات بنسبة ٢٢ % من إجمالي أفراد العينة ، تليها نسبة ١٦,٩ % للأفراد الذين لديهم خبرات من ٩ سنوات إلى أقل من ١٢ سنة ، ثم الأفراد الذين خبرتهم أقل من ٣ سنوات بنسبة ٨,٥ % ، والأفراد الذين خبرتهم من ١٢-١٥ سنة بنسبة ٥,١ % وأخيراً من ١٥ سنة فأكثر بنسبة ١,٧ % فقط ، مما يوضح أنّ أفراد العينة من ذوي الخبرات المصرفية في البنوك الإسلامية الجيدة، مما يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم للقيام باختبار فرضيات الدراسة .

الجدول (١٢) التوزيع التكراري و النسبي للمبحوثين حسب عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي

النسبة %	العدد	عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي
8.5	5	أقل من ٣ سنوات
22.0	13	من ٣ سنوات إلى أقل من ٦ سنوات
45.8	27	من ٦ سنوات إلى أقل من ٩ سنوات
16.9	10	من ٩ سنوات إلى أقل من ١٢ سنة
5.1	3	من ١٢ سنة إلى أقل من ١٥ سنة
1.7	1	من ١٥ سنة فأكثر
100.0	59	الإجمالي

رابعاً : بناء أداة الدراسة :

تم استخدام استبانة لدراسة دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية السورية من خلال جزئين أساسيين كما ورد في ملحق رقم (1):

❖ **الجزء الأول:** يضمّ الجزء الأول أسئلة عامّة حول الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة (المستوى التعليمي، المركز الوظيفي، الخبرة، التخصص العلمي).

❖ **الجزء الثاني:** يتضمن المحاور التي تظهر دور التدقيق الداخلي خلال عملية إدارة مخاطر المراجعة كما هو موضح في الجدول رقم ١٣ أدناه :

جدول (١٣) توزيع متغيرات الاستبيان

رقم المحور	المحور	عدد العبارات
المحور الأول	دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة	١٦
المحور الثاني	دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة	١٠
المحور الثالث	دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة	١٠
المحور الرابع	دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة	٧

تكوّن الاستبيان والذي يمثّل (أداة القياس) من (٤٣) عبارة تحمل خمسة خيارات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي مرتبة كالاتي (موافق بشدة، موافق، محايد ، غير موافق، غير موافق بشدة) ومن أجل المعالجة الإحصائية تمّ إعطاء الخيارات السابقة درجات معينة (تثقيّل) كالاتي موافق بشدة (خمس درجات) ، موافق (اربعة درجات)، محايد (ثلاث درجات) ، غير موافق (درجتان) ، غير موافق بشدة (درجة واحدة)، في حالة القياس الإيجابي و العكس في حالة القياس السلبي (التقييم).

خامساً : الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة (اختبارات الصدق والثبات) :

- **الصدق الظاهري:** قام الباحث بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة للقيام بتحكيمة^١، حيث قام المحكمون بالاطلاع على عنوان الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها، وأبدوا موافقتهم على ملائمة الفقرات لموضوع الدراسة، وصدقها في الكشف عن المعلومات المرغوبة للدراسة.

^١ قائمة المحكمين ، ملحق رقم ٢ .

- **صدق الاتساق الداخلي:** يشير هذا المصطلح إلى مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه العبارة. تم تقييم صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط (Spearman) بين إجابات الذين استقصت آراؤهم على كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع له، وتبين الجداول رقم (١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧) نتائج صدق الاتساق لكل عبارة من أسئلة الاستبانة :

الجدول (١٤) قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الإجمالية للمحور الذي تتبع إليه
(دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة)

دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة		
.510 [*]	Correlation Coefficient	المشاركة في ورشات العمل المنعقدة وتقديم مقترحات من أجل تحديد مخاطر المراجعة في البنك
0.022	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	تساعد في تحديد التهديدات المحتملة والمتعلقة بعمليات منح التسهيلات
.699 ^{**}	Correlation Coefficient	التأكد من مدى الالتزام بعناصر بيئة الرقابة من العاملين والادارة
0.001	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	تتعاون مع لجنة الرقابة الشرعية في تحديد المخاطر
0.310	Correlation Coefficient	التأكد من مدى اتباع كافة الاجراءات الواجبة لاعداد الدراسات المناسبة حول العمل ودراسة مدى قدرته على السداد والتي تتم قبل منح عملية التمويل
0.184	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	التأكد من الاستعلام عن العمل سواء من المصرف المركزي او من جهات خارجية وقبل منح التمويل
.860 ^{**}	Correlation Coefficient	التأكد من مدى دراسة اوجه القوة والضعف الخاصة بالعمل وكذلك دراسة درجة تصنيف المخاطر
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	التأكد من مدى التزام البنك لمتطلبات مصرف سورية والخاصة بضرورة الاستعلام عن العمل والتزاماته من مصرف سوريا وكذلك الاستعلام عن العمل
.685 ^{**}	Correlation Coefficient	التأكد من كفاية الضمانات المقدمة للبنك ومدى قانونيتها وصحة قيمتها السوقية ومخاطر انخفاض قيمتها التي اعتمدت في الدراسة
0.001	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	التأكد من الاجراءات المتبعة لاستيفاء تعهد العيب الخفي وبما يضمن مسؤولية العمل تجاه العيوب الخفية في حال وجودها
.532 [*]	Correlation Coefficient	التأكد من اتباع تسلسل اجراءات العمل الشرعي اثناء تنفيذ عمليات تمويل المراجعة والذي من شأنه ضمان تملك البنك البضاعة قبل بيعها
0.016	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	التأكد من القيام بالاستفسار عن النواحي الشرعية للمعاملات قبل تنفيذها سواء من ناحية شرعية البضاعة المراد تمويلها او استخدامها
.693 ^{**}	Correlation Coefficient	التأكد من مدى الالتزام بخيار الشرط في عروض الاسعار المبرمة مع الموردين والتي بموجبها بحق للبنك العدول عن شراء البضاعة خلال فترة زمنية
0.001	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	التأكد من مدى الالتزام باستيفاء دفعة مقدمة تكون بمثابة هامش جدية يقوم العمل بالالتزام بموجبها بتحمل الضرر الحاصل للبنك
.637 ^{**}	Correlation Coefficient	التأكد من وجود اشخاص مدربين وعلى دراية كافية باليات العمل وتسلسل الاجراءات الشرعية ومؤهلين للقيام بعمليات الاستلام
0.003	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	التأكد من وجود اجراءات تدريبية من شأنها تدريب العاملين بشكل دوري على اليات المراجعة وتسلسل الاجراءات الشرعية
.683 ^{**}	Correlation Coefficient	
0.001	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	
0.541	Correlation Coefficient	
0.011	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	
.733 ^{**}	Correlation Coefficient	
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	
.760 ^{**}	Correlation Coefficient	
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	
.840 ^{**}	Correlation Coefficient	
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	
.782 ^{**}	Correlation Coefficient	
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	
.633 ^{**}	Correlation Coefficient	
0.003	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	
.751 ^{**}	Correlation Coefficient	
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	

Spearman's rho

الجدول (١٥) : قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الإجمالية للمحور الذي تتبع إليه
(دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة)

دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة			Spearman's rho
.552*	Correlation Coefficient	تأكد من توفر البنى الأساسية للزمة لإدارة مخاطر المراجعة ومن مدى استقلالية الإدارة المعنية	
0.012	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على مخاطر المراجعة واليات تحديدها وتقييمها	
.594**	Correlation Coefficient	تعمل على تقييم كفاءة وفاعلية الضوابط المقترحة خلال ورشات العمل لتقييم مخاطر المراجعة في البنك	
0.006	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	تساعد على إيجاد سياسات وعمليات لإدارة مخاطر المراجعة في حالة الالتزامات المحتمل حدوثها وبما يتوافق مع اهداف واستراتيجية البنك	
.624**	Correlation Coefficient	تقييم ومراجعة سياسات واجراءات واتفاقيات التعامل بين الأقسام المعنية وبما يضمن تنفيذ المعاملات بطريقة منظمة وسليمة	
0.003	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	التأكد من ان سياسات واجراءات ادارة مخاطر المراجعة موثقة وواضحة والتأكد من مدى ادراك ومعرفة جميع ضباط الائتمان واصحاب القرار	
.558*	Correlation Coefficient	التأكد من مدى الالتزام بمتطلبات مصرف سورية المركزي والخاصة بالرقابة على ادارة الالتزام وإدارة المخاطر وإدارة الائتمان	
0.010	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	يقوم التدقيق الداخلي باعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها مجالات المخاطر المرافقة لعمليات تمويل المراجعة في البنك	
.620**	Correlation Coefficient	يقوم التدقيق الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة وذلك للحكم على كفاءة الرقابة في ادارة المخاطر	
0.004	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	دراسة وتقييم الطرق والسياسات الموضوعية من قبل الادارة فيما يخص تقييم المخاطر	
.508*	Correlation Coefficient		
0.022	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية		
.535*	Correlation Coefficient		
0.015	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية		
.549*	Correlation Coefficient		
0.017	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية		
.568**	Correlation Coefficient		
0.009	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية		
.911**	Correlation Coefficient		
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية		

الجدول (١٦) : قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الإجمالية للمحور الذي تتبع إليه
(دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة)

دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة			Spearman's rho
.753**	Correlation Coefficient	التأكد من مدى توافق قبول الخطر الائتماني التي وضعتها الادارة مع اهداف البنك والخطط الاستراتيجية	
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	تقدم النصيحة عند اعداد استراتيجيات تخفيف مخاطر المراجعة في البنك	
.927**	Correlation Coefficient	التأكد من الاهداف الائتمانية ومدى مطابقتها مع اهداف واستراتيجية البنك ودرجة المخاطرة المقبولة لدى البنك	
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	تختبر تطوير وتحسين عمليات ادارة المخاطر المراجعة في البنك	
.535*	Correlation Coefficient	تراجع المواضيع المتعلقة بمخاطر المراجعة والتي تشير الى ضعف في تطبيق اجراءات ادارة المخاطر	
0.014	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	التأكد من ادارة تقوم بالفحص الدوري لإجراءات وسياسات الاستجابة للمخاطر وتعديلها عند الحاجة لمقابلة التغير	
.880**	Correlation Coefficient	التأكد من وجود سياسة واضحة بخصوص الاستجابة للمخاطر	
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	التأكد من وجود سياسة واضحة واجراءات ناظمة لإعداد دراسات الاسعار وبشكل دوري وبما يضمن توفر سياسة تسعير لعمليات تمويل المراجعة	
.803**	Correlation Coefficient	فحص السياسات الموضوعية للاستجابة لمخاطر المراجعة ومدى انسجامها مع الضروف السائدة	
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية	تساعد الجهات الادارية على تجنب مخاطر المراجعة	
.598**	Correlation Coefficient		
0.005	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية		
.619**	Correlation Coefficient		
0.004	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية		
.796**	Correlation Coefficient		
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية		
.703**	Correlation Coefficient		
0.001	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية		
.734**	Correlation Coefficient		
0.000	(2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية		

الجدول (١٧) : قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الإجمالية للمحور الذي تتبع إليه (دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة)

دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة		
Spearman's rho	تقوم ادارة التدقيق الداخلي بتقييم التقارير المعدة من قبل ادارة المخاطر	Correlation Coefficient (2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية .683** 0.001
	رفع تقارير دورية الى لجنة التدقيق او مجلس الادارة لتقييم كفاءة وفعالية ادارة المخاطر	Correlation Coefficient (2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية .639** 0.002
	التأكد من مدى قيام ادارة المخاطر باختبار درجة المخاطر التي يتم منحها للعميل وكذلك ابراز نقاط المخاطر المرتبطة بالعميل ومخففاتهما وعرضها	Correlation Coefficient (2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية .556** 0.029
	ترفع تقارير عن نتائج تقييمها للسياسات والاجراءات المتعلقة في تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها	Correlation Coefficient (2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية .705** 0.001
	يقوم التدقيق الداخلي بتقديم النصيحة عند اعداد استراتيجيات مخاطر عمليات تمويل المراجعة	Correlation Coefficient (2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية .721** 0.000
	توصيل المعلومات عن مخاطر المراجعة الممكن مواجهتها بأسلوب منظم والى المستويات المناسبة في البنك	Correlation Coefficient (2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية .841** 0.000
	ترفع تقارير للإدارة العليا في البنك عن نتائج تقييم كفاءة وفعالية الضوابط والسياسات المتبعة لمواجهة المخاطر	Correlation Coefficient (2-tailed) الدلالة المعنوية الاحصائية .743** 0.000

يلاحظ في الجداول السابقة أن قيمة معاملات الارتباط تجاوزت ٠,٥٠ وهي قيمة مقبولة تساعد في التحقق من الاتساق الداخلي للاستبيان (يجب ألا تقل معاملات الارتباط بين درجة العبارة - الدرجة الإجمالية عن ٠,٤ (Clark and Watson, 1995) وهذا محقق في الاستبيان الحالي وفقاً لما أظهرته الجداول أعلاه. يمكن القول بالتالي بتحقق صدق الاتساق الداخلي بالنسبة لاستبيان الدراسة الحالي.

• اختبار الثبات لاستبيان الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا:

جرى حساب قيمة معامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبيان وبقدّم الجدول رقم (١٨) عرضاً لقيم المعامل الناتجة.

الجدول (١٨) : قيمة معامل كرونباخ ألفا لمحاور استبيان الدراسة.

رقم المحور	المحور	عدد العبارات	قيمة معامل كرونباخ ألفا	معامل صدق التمكن
١	دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة	١٦	٠,٩٢	0.96
٢	دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة	١٠	٠,٨١	0.90
٣	دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة	١٠	٠,٩٢٧	0.96
٤	دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة	٧	٠,٨٥٨	0.93

إذاً بلغت قيمة المعامل ٠,٨١ على الأقل لكل محور من محاور الاستبيان، وهذا يدل على تمتّع الاستبيان بدرجة عالية من الثبات.

سادساً : أهم الطرائق الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

➤ تم توصيف توزع العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية باستخدام مصطلحي التكرار Frequency والنسبة المئوية Percentage.

➤ تم توصيف إجابات الأفراد المستقصاة آراؤهم على عبارات الاستبيان من خلال ذكر قيمة المتوسط الحسابي Mean والانحراف المعياري Standard Deviation

➤ تم تقييم مدى موافقة أو عدم موافقة الأفراد المستقصاة آراؤهم على محاور الاستبيان باستخدام اختبار Wilcoxon Signed-rank Test

➤ تم اجراء اختبار One Way Anova لاختبار الفروق في تقييم مؤشرات الدراسة .

❖ تقييم آراء أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الاستبيان المختلفة وتحليلها :

تم اجراء حساب الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة وتقييمهم حول كلّ محور من محاور الدراسة وترتيب تقييم عبارات كل محور كما يلي:

١- دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة

يعرض الجدول (١٩) أدناه فقرات الاستبانة من الفقرة ١ حتى الفقرة ١٦ والتي خصصت لمعرفة الاحصاءات الوصفية في دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة ، حيث قام الباحث بتحليل تلك البيانات من خلال احتساب المتوسط الحسابي لأراء افراد عينة الدراسة و الانحرافات المعيارية ثم قام بدراسة تحليلية لكلّ فقرة من الفقرات وضمن مايلي :

جدول (١٩) الاحصاءات الوصفية وترتيب تقييم عبارات محور
(دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة)

الترتيب	العبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	z	الدلالة المعنوية	الوزن النسبي	م
1	التأكد من مدى التزام البنك لمتطلبات مصرف سورية والخاصة بضرورة الاستعلام عن العميل والتزاماته من مصرف سوريا وكذلك الاستعلام عن العميل	59	4.39	0.492	6.92	0.000	88	8
2	التأكد من مدى الالتزام باستيفاء دفعة مقدمة تكون بمثابة هامش جدية يقوم العميل الالتزام بموجبها بتحمل الضرر الحاصل للبنك	59	4.17	0.592	6.71	0.000	83	14
3	التأكد من الاستعلام عن العميل سواء من البنك المركزي او من جهات خارجية وقيل منح التمويل	59	4.12	0.873	5.8	0.000	82	6
4	التأكد من كفاية الضمانات المقدمة للبنك ومدى قانونيتها وصحة قيمتها السوقية ومخاطر انخفاض قيمتها التي اعتمدت في الدراسة	59	4.12	0.646	6.54	0.000	82	9
5	التأكد من مدى الالتزام بخيار الشرط في عروض الاسعار المبرمة مع الموردين والتي بموجبها بحق للبنك العدول عن شراء البضاعة خلال فترة زمنية	59	4.10	0.578	6.63	0.000	82	13
6	التأكد من اتباع تسلسل اجراءات العمل الشرعي اثناء تنفيذ عمليات تمويل المراجعة والذي من شأنه ضمان تملك البنك البضاعة قبل بيعها	59	3.95	0.797	5.83	0.000	79	11
7	التأكد من مدى الالتزام بعناصر بيئة الرقابة من العاملين والادارة	59	3.86	0.629	6.16	0.000	77	3
8	المشاركة في ورشات العمل المنعقدة وتقديم مقترحات من اجل تحديد مخاطر المراجعة في البنك	59	3.85	0.551	6.45	0.000	77	1
9	التأكد من مدى اتباع كافة الاجراءات الواجبة لإعداد الدراسات المناسبة حول العميل ودراسة مدى قدرته على السداد والتي تتم قبل منح عملية التمويل	59	3.80	0.996	4.71	0.000	76	5
10	التأكد من القيام بالاستفسار عن النواحي الشرعية للمعاملات قبل تنفيذها سواء من ناحية شرعية البضاعة المراد تمويلها او استخدامها	59	3.78	0.892	4.95	0.000	76	12
11	التأكد من الاجراءات المتبعة لاستيفاء تعهد العيب الخفي وبما يضمن مسؤولية العميل تجاه العيوب الخفية في حال وجودها	59	3.76	0.971	4.71	0.000	75	10
12	التأكد من مدى دراسة اوجه القوة والضعف الخاصة بالعميل وكذلك دراسة درجة تصنيف المخاطر	59	3.73	0.827	5.03	0.000	75	7
13	التأكد من وجود اشخاص مدربين وعلى دراية كافية باليات العمل وتسلسل الاجراءات الشرعية ومؤهلين للقيام بعمليات الاستلام	59	3.54	0.953	3.68	0.000	71	15
14	تساعد في تحديد التهديدات المحتملة والمتعلقة بعمليات منح التسهيلات	59	3.46	0.795	3.85	0.000	69	2
15	تتعاون مع لجنة الرقابة الشرعية فب تحديد المخاطر	59	3.46	0.953	3.26	0.000	69	4
16	التأكد من وجود اجراءات تدريبية من شأنها تدريب العاملين بشكل دوري على اليات المراجعة وتسلسل الاجراءات الشرعية	59	3.44	0.915	3.23	0.001	69	16
	تحديد مخاطر تمويل المراجعة		3.84	0.54	6.42	0.000	77	

يبين الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور (دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة) ٣,٨٤ بانحراف معياري ٠,٥٤ وأن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور ٧٧ % وهي قيمة مرتفعة مما يعكس اهتمام عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة لدى البنوك الإسلامية عينة الدراسة .

واحتلت المرتبة الأولى في تقييم عبارات الأكثر أهمية في دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر عبارة (التأكد من مدى التزام البنك لمتطلبات مصرف سورية والخاصة بضرورة الاستعلام عن العميل والتزاماته من مصرف سورية وكذلك الاستعلام عن العميل) بمتوسط حسابي ٤,٣٩ وبوزن نسبي ٨٨ % عالي جداً أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن مدى التزام البنك بمتطلبات المركزي من خلال الاستعلام عن التزامات العميل ،

وفي المرتبة الثانية جاءت عبارة (التأكد من مدى الالتزام باستيفاء دفعة مقدمة تكون بمثابة هامش جدية يقوم العميل بالالتزام بموجبها بتحمل الضرر الحاصل للبنك) بمتوسط حسابي ٤,١٧ والوزن النسبي ٨٣ % أي أن أفراد عينة الدراسة يدركون بشكل عالٍ مخاطر تمويل المراجعة من حيث التأكد من الالتزام باستيفاء الدفعة المقدمة بحيث تكون بمثابة هامش جدية لالتزام العميل ،

واحتلت المرتبة الثالثة عبارة (التأكد من الاستعلام عن العميل سواء من البنك المركزي او من جهات خارجية وقبل منح التمويل) بمتوسط حسابي ٤,١٢ ووزن نسبي ٨٢ % والتي يرى فيها أفراد عينة الدراسة ضرورة التأكد بالاستعلام عن العميل سواء من البنك او جهات خارجية. كأحد الأدوار التي يقوم بها التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر التمويل المتعلق بالمراجعة.

بينما العبارات التي احتلت المراتب الأخيرة في الأهمية لدور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة هي عبارة (تساعد في تحديد التهديدات المحتملة والمتعلقة بعمليات منح التسهيلات) بمتوسط حسابي ٣,٨٥ ووزن نسبي ٦٩ % عالي والتي تدل على أن دور التدقيق الداخلي يساعد في تحديد التهديدات المحتملة بمنح التسهيلات للعملاء، واحتلت عبارة (تتعاون مع لجنة الرقابة الشرعية فب تحديد المخاطر) المرتبة الخامسة عشر في تقييم هذا الدور المتعلق بالتدقيق الداخلي بمتوسط حسابي ٣,٢٦ وبانحراف معياري ٠,٩٥ والوزن النسبي ٦٩ % وتقييم عالٍ، وفي المرتبة الأخيرة عبارة (التأكد من وجود اجراءات تدريبية من شأنها تدريب العاملين بشكل دوري على اليات المراجعة وتسلسل الاجراءات الشرعية) بمتوسط ٣,٨٤ ووزن نسبي ٦٩ %. ويعتبر تقييم العبارات السابقة دال احصائياً حسب الاختبار الذي تم على هذه العبارات من خلال دالة Z ومعنوية الدلالة الإحصائية Sig والتي تشير الى قيم أقل من ٠,٠٥ أي عند درجة ثقة ٩٥ %.

٢- دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة

يعرض الجدول (٢٠) ادناه فقرات الاستبانة من الفقرة ١ حتى الفقرة ١٠ والتي خصصت لمعرفة الاحصاءات الوصفية في دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة ، حيث قام الباحث بتحليل تلك البيانات من خلال احتساب المتوسط الحسابي لأراء أفراد عينة الدراسة، و الانحرافات المعيارية ثم قام بدراسة تحليلية لكل فقرة من الفقرات وضمن مايلي :

جدول (٢٠) المؤشرات الإحصائية لعبارات محور(دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة)

حسب اراء عينة الدراسة

الترتيب	العبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	z	الدلالة المعنوية	الوزن النسبي	م
1	التأكد من مدى الالتزام بمتطلبات مصرف سورية المركزي والخاصة بالرقابة على ادارة الالتزام وادارة المخاطر وادارة الائتمان	59	4.14	0.472	6.97	0.000	83	7
2	التأكد من ان سياسات واجراءات ادارة مخاطر المراجعة موثقة وواضحة والتأكد من مدى ادراك ومعرفة جميع ضباط الائتمان واصحاب القرار	59	3.98	0.682	6.24	0.000	80	6
3	يقوم التدقيق الداخلي باعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها مجالات المخاطر المرافقة لعمليات تمويل المراجعة في البنك	59	3.98	0.754	6.01	0.000	80	8
4	يقوم التدقيق الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة وذلك للحكم على كفاءة الرقابة في ادارة المخاطر	59	3.92	0.702	6.06	0.000	78	9
5	تقييم ومراجعة سياسات واجراءات واتفاقيات التعامل بين الاقسام المعنية وبما يضمن تنفيذ المعاملات بكيفية منظمة وسليمة	59	3.85	0.738	5.77	0.000	77	5
6	تعمل على تقييم كفاءة وفعالية الضوابط المقترحة خلال ورشات العمل لتقييم مخاطر المراجعة في البنك	59	3.78	0.696	5.73	0.000	76	3
7	تتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لادارة مخاطر المراجعة ومن مدى استقلالية الادارة المعنية	59	3.66	0.685	5.35	0.000	73	1
8	دراسة وتقييم الطرق والسياسات الموضوعية من قبل الادارة فيما يخص تقييم المخاطر	59	3.64	0.826	4.68	0.000	73	10
9	تقييم مدى كفاية وفعالية انظمة التعرف على مخاطر المراجعة واليات تحديدها وتقييمها	59	3.37	0.717	3.56	0.000	67	2
10	تساعد على ايجاد سياسات وعمليات لادارة مخاطر المراجعة في حالة الازمات المحتمل حدوثها وبما يتوافق مع اهداف واستراتيجية البنك	59	3.29	1.001	2.07	0.38	66	4
	تقييم مخاطر تمويل المراجعة		3.76	0.49	6.36	0.000	75	

يبين الجدول أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور (تقييم مخاطر تمويل المراجعة) ٣,٧٦ بانحراف معياري ٠,٤٩ وأنّ قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور ٧٥ % وهي قيمة مرتفعة مما

يعكس اهتمام عينة الدراسة بدور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة لدى البنوك الإسلامية عينة الدراسة ،

احتلت المرتبة الأولى في تقييم العبارات الأكثر أهمية في تقييم المخاطر عبارة (التأكد من مدى الالتزام بمتطلبات مصرف سورية المركزي والخاصة بالرقابة على إدارة الالتزام وإدارة المخاطر وإدارة الائتمان) بمتوسط حسابي ٤,١٤ ووزن نسبي ٨٣ % عالٍ جداً أي إنّ أفراد عينة الدراسة موافقون على أنّه من أهم التقييمات التأكد من مدى التزام بالرقابة على إدارة الالتزام وإدارة المخاطر ،

وفي المرتبة الثانية جاءت عبارة (التأكد من ان سياسات وإجراءات إدارة مخاطر المراجعة موثقة وواضحة والتأكد من مدى إدراك ومعرفة جميع ضباط الائتمان وأصحاب القرار) بمتوسط حسابي ٣,٩٨ والوزن النسبي ٨٠ % أي أنّ أفراد عينة الدراسة يعتقدون بأن التدقيق الداخلي يتأكد من سياسات وإجراءات إدارة المخاطر ومدى إدراك جميع ضباط الائتمان وأصحاب القرار كعامل من عوامل تقييم مخاطر تمويل المراجعة،

واحتلت المرتبة الثالثة عبارة (يقوم التدقيق الداخلي بإعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها مجالات المخاطر المرافقة لعمليات تمويل المراجعة في البنك) بمتوسط حسابي ٣,٩٨ ووزن نسبي ٨٠ % والتي يرى فيها أفراد عينة الدراسة أنّ التدقيق الداخلي بإعداد خطة تدقيق شاملة لتحديد مجالات المخاطرة.

بينما العبارات التي احتلت المراتب الأخيرة في الأهمية لدور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة هي عبارة (دراسة وتقييم الطرق والسياسات الموضوعية من قبل الإدارة فيما يخص تقييم المخاطر) بمتوسط حسابي ٣,٦٤ ووزن نسبي ٧٣ % عالٍ والتي تدلّ على أنّ دور التدقيق الداخلي يساعد في تقييم الطرق والسياسات الموضوعية من قبل الإدارة ،

واحتلت عبارة (تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف إلى مخاطر المراجعة وآليات تحديدها وتقييمها) المرتبة التاسعة تقييم متوسط حيث الوزن النسبي ٦٧ % ويمكن للتدقيق الداخلي أن يقيم كفاية وفعالية أنظمة التعرف إلى المخاطر المتعلقة بالمراجعة، وفي المرتبة الأخيرة عبارة (تساعد على إيجاد سياسات وعمليات لإدارة مخاطر المراجعة في حالة الالتزام المحتمل حدوثها وبما يتوافق مع أهداف واستراتيجية البنك) بمتوسط ٣,٢٩ ووزن نسبي ٦٦ %. متوسط التقييم ويعتبر تقييم العبارات السابقة دال احصائياً حسب الاختبار الذي تم على هذه العبارات من خلال دالة Z ومعنوية الدلالة الإحصائية Sig والتي تشير الى قيم أقل من ٠,٠٥ أي عند درجة ثقة ٩٥ %.

٣- دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة :

يعرض الجدول (٢١) ادناه فقرات الاستبانة من الفقرة ١ حتى الفقرة ١٠ والتي خصصت لمعرفة الاحصاءات الوصفية في دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة ، حيث قام الباحث بتحليل تلك البيانات من خلال احتساب المتوسط الحسابي لأراء افراد عينة الدراسة و الانحرافات المعيارية ثم قام بدراسة تحليلية لكل فقرة من الفقرات وضمن مايلي :

جدول (٢١) المؤشرات الإحصائية لعبارات محور (دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة) حسب اراء عينة الدراسة

الترتيب	العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	z	الدلالة المعنوية	الوزن النسبي	م
1	التأكد من ادارة تقوم الفحص الدوري لاجراءات وسياسات الاستجابة للمخاطر وتعديلها عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغير	59	3.80	0.783	5.6	0.000	76	6
2	التأكد من وجود سياسة واضحة بخصوص الاستجابة للمخاطر	59	3.76	0.703	4.82	0.000	75	7
3	التأكد من الاهداف الانتمائية ومدى مطابقتها مع اهداف واستراتيجية البنك ودرجة المخاطرة المقبولة لدى البنك	59	3.73	0.665	5.68	0.000	75	3
4	التأكد من مدى توافق قبول الخطر الانتمائي التي وضعتها الادارة مع اهداف البنك والخطط الاستراتيجية	59	3.71	0.696	5.49	0.000	74	1
5	تراجع المواضيع المتعلقة بمخاطر المراجعة والتي تشير الى ضعف في تطبيق اجراءات ادارة المخاطر	59	3.58	0.724	5.4	0.000	72	5
6	التأكد من وجود سياسة واضحة واجراءات ناظمة لاعداد دراسات الاسعار وبشكل دوري وبما يضمن توفر سياسة تسعير لعمليات تمويل المراجعة	59	3.54	0.678	4.33	0.000	71	8
7	فحص السياسات الموضوعية للاستجابة لمخاطر المراجعة ومدى انسجامها مع الظروف السائدة	59	3.53	0.774	3.96	0.000	71	9
8	تقدم النصيحة عند اعداد استراتيجيات تخفيف مخاطر المراجعة في البنك	59	3.49	0.858	3.78	0.000	70	2
9	تساعد الجهات الادارية على تجنب مخاطر المراجعة	59	3.47	0.796		0.000	69	10
10	تختبر تطوير وتحسين عمليات ادارة المخاطر المراجعة في البنك	59	3.32	0.753	3.04	0.002	66	4
	الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة		3.59	0.57	5.13	0.000	71	

يبين الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور (الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة) ٣,٥٩ بانحراف معياري ٠,٥٧ وان قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور ٧١ % وهي قيمة مرتفعة مما يعكس اهتمام عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة لدى البنوك الإسلامية عينة الدراسة

احتلت المرتبة الأولى في تقييم العبارات الأكثر أهمية في تقييم المخاطر عبارة (التأكد من ادارة تقوم الفحص الدوري لإجراءات وسياسات الاستجابة للمخاطر وتعديلها عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغير) بمتوسط حسابي ٣,٨٠ ووزن نسبي ٧٦ % عالٍ جداً، أي أن افراد عينة الدراسة موافقون على أن من أهم عبارات الاستجابة التي تحدد مخاطر تمويل المراجعة التأكد من الفحص الدوري لإجراءات وسياسات الاستجابة للمخاطر ،

وفي المرتبة الثانية جاءت عبارة (التأكد من وجود سياسة واضحة بخصوص الاستجابة للمخاطر) بمتوسط حسابي ٣,٧٦ والوزن النسبي ٧٥ % أي أن افراد عينة الدراسة يعتقدون بأن التدقيق الداخلي يتأكد من وجود سياسات واضحة بخصوص الاستجابة للمخاطر ،

واحتلت المرتبة الثالثة عبارة (التأكد من الاهداف الائتمانية ومدى مطابقتها مع اهداف واستراتيجية البنك ودرجة المخاطرة المقبولة لدى البنك) بمتوسط حسابي ٣,٧٣ ووزن نسبي ٧٥ % والتي يرى فيها أفراد عينة الدراسة أن التدقيق الداخلي يتأكد من الأهداف الائتمانية ومدى مطابقتها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

بينما العبارات التي احتلت المراتب الأخيرة في الأهمية لدور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة هي عبارة (تقدم النصيحة عند اعداد استراتيجيات تخفيف مخاطر المراجعة في البنك) بمتوسط حسابي ٣,٤٩ ووزن نسبي ٧٠ % عالٍ والتي تدلّ على أنّ دور التدقيق الداخلي يساعد في تقديم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر ،

واحتلت عبارة (تساعد الجهات الادارية على تجنب مخاطر المراجعة) المرتبة التاسعة تقييم متوسط حيث الوزن النسبي ٦٩ % ويمكن للتدقيق الداخلي أن يساعد على تجنب مخاطر المراجعة، وفي المرتبة الأخيرة عبارة (تختبر تطوير وتحسين عمليات ادارة المخاطر المراجعة في البنك) بمتوسط ٣,٣٢ ووزن نسبي ٦٦ % . متوسط التقييم ويعتبر تقييم العبارات السابقة دال احصائياً حسب الاختبار الذي تم على هذه العبارات من خلال دالة Z ومعنوية الدلالة الإحصائية Sig والتي تشير الى قيم أقل من ٠,٠٥ أي عند درجة ثقة ٩٥ % .

٤- دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة

يعرض الجدول (٢٢) أدناه فقرات الاستبانة من الفقرة ١ حتى الفقرة ٧ والتي خصصت لمعرفة الاحصاءات الوصفية في دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة ، حيث قام الباحث بتحليل تلك البيانات من خلال احتساب المتوسط الحسابي لأراء افراد عينة الدراسة و الانحرافات المعيارية ثم قام بدراسة تحليلية لكل فقرة من الفقرات وضمن مايلي :

جدول (٢٢) المؤشرات الإحصائية لعبارات محور (دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة) حسب اراء عينة الدراسة

الترتيب	العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	z	الدلالة المعنوية	الوزن النسبي	م
1	رفع تقارير دورية الى لجنة التدقيق او مجلس الادارة لتقييم كفاءة وفعالية ادارة المخاطر	59	4.05	0.655	6.32	0.000	81	2
2	ترفع تقارير عن نتائج تقييمها للسياسات والاجراءات المتعلقة في تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها	59	3.95	0.775	5.87	0.000	79	4
3	تقوم ادارة التدقيق الداخلي بتقييم التقارير المعدة من قبل ادارة المخاطر	59	3.93	0.763	5.81	0.000	79	1
4	التأكد من مدى قيام ادارة المخاطر باختبار درجة المخاطر التي يتم منحها للعميل وكذلك ابراز نقاط المخاطر المرتبطة بالعميل ومخفقاتها وعرضها	59	3.88	0.697	5.95	0.000	78	3
5	ترفع تقارير للادارة العليا في البنك عن نتائج تقييم كفاءة تقييم كفاءة وفاعلية الضوابط والسياسات المتبعة لمواجهة المخاطر	59	3.76	0.652	5.82	0.000	75	7
6	يقوم التدقيق الداخلي بتقديم النصيحة عند اعداد استراتيجيات مخاطر عمليات تمويل المراجعة	59	3.51	0.728	4.42	0.000	70	5
7	توصيل المعلومات عن مخاطر المراجعة الممكن مواجهتها بأسلوب منظم والى المستويات المناسبة في البنك	59	3.44	0.896	3.38	0.001	69	6
	التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة		3.78	0.56	6.28	0.000	75	

يبين الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور (التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة) ٣,٧٨ بانحراف معياري ٠,٥٦، وأن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور ٧٥ % وهي قيمة مرتفعة مما يعكس اهتمام عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في التقرير لمخاطر تمويل المراجعة لدى البنوك الإسلامية عينة الدراسة

احتلت المرتبة الأولى في تقييم العبارات الأكثر أهمية في تقييم المخاطر عبارة (رفع تقارير دورية الى لجنة التدقيق او مجلس الادارة لتقييم كفاءة وفعالية ادارة المخاطر) بمتوسط حسابي ٤,٠٥ وبوزن نسبي ٨١ % عالي جداً أي أن افراد عينة الدراسة موافقون على أن من أهم عبارات التقارير التي تحدد مخاطر تمويل المراجعة القيام برفع تقارير دورية الى لجنة التدقيق لتقييم كفاءة وفعالية المخاطر،

وفي المرتبة الثانية جاءت عبارة (ترفع تقارير عن نتائج تقييمها للسياسات والاجراءات المتعلقة في تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها) بمتوسط حسابي ٣,٩٥ والوزن النسبي ٧٩ % أي أن افراد عينة الدراسة يعتقدون بأن التدقيق الداخلي يرفع تقارير عن نتائج السياسات المتعلقة بتحديد المخاطر،

واحتلت المرتبة الثالثة عبارة (تقوم ادارة التدقيق الداخلي بتقييم التقارير المعدة من قبل ادارة المخاطر) بمتوسط حسابي ٣,٩٣ ووزن نسبي ٧٩ % والتي يرى فيها أفراد عينة الدراسة أن التدقيق الداخلي يقوم بتقييم التقارير المعدة من قبل إدارة المخاطر.

بينما العبارات التي احتلت المراتب الأخيرة في الأهمية لدور التدقيق الداخلي في تقارير مخاطر تمويل المراجعة هي عبارة (يقوم التدقيق الداخلي بتقديم النصيحة عند اعداد استراتيجيات مخاطر عمليات تمويل المراجعة) بمتوسط حسابي ٣,٥١ ووزن نسبي ٧٠ % عالٍ والتي تدلّ على أنّ دور التدقيق الداخلي يقوم بتقديم النصيحة عند اعداد استراتيجيات مخاطر عمليات تمويل المراجعة ،

واحتلت عبارة (توصيل المعلومات عن مخاطر المراجعة الممكن مواجهتها بأسلوب منظم والى المستويات المناسبة في البنك) المرتبة السادسة والاخيرة في التقييم حيث المتوسط ٣,٤٤ حيث الوزن النسبي ٦٩ % ويمكن للتدقيق الداخلي أن يوصل المعلومات عن مخاطر المراجعة بأسلوب منظم ، ويعتبر تقييم العبارات السابقة دال احصائياً حسب الاختبار الذي تم على هذه العبارات من خلال دالة Z ومعنوية الدلالة الإحصائية Sig والتي تشير إلى قيم أقل من ٠,٠٥ أي عند درجة ثقة ٩٥ %.

مما سبق نلاحظ أن معظم النتائج التي حصل عليها الباحث نتيجة تحليل البيانات التي حصل عليها من أفراد عينة الدراسة ، والتي تشمل العاملين في إدارة التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر الائتمانية وإدارة الائتمان، كانت تحمل درجة تأييد عالية مما يعكس دور التدقيق الداخلي و مدى مساهمته في إدارة مخاطر المراجعة بكافة محاورها ، والتي أتت نتيجة الخبرة العلمية والعملية لدى إدارة التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية.

سابعاً :اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة

جدول (٢٣) الدالات الإحصائية لاختبار متغيرات الفرضية الأولى

القرار	الدلالة المعنوية الاحصائية 2-sided test	z	المتوسط الحسابي	
دالة والاتجاه نحو الموافقة	٠,٠٠٠	٦,٤٢	٣,٨٤	دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة

بيّن اختبار Wilcoxon Signed rank test وجود فارق جوهري بين وسيط المحور الأول بالمقارنة مع الدرجة الحيادية، وبلغت قيمة إحصائية Z الموافقة للفارق ٦,٤٢ والتي كانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥، وهذا يدل على موافقة المستقصي آراءهم على مجمل مضمون هذا المحور . وهذا يعني أننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة والتي تتضمن أنه : توجد دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة، من وجهة نظر الأفراد المستقصي آراءهم.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة، من وجهة نظر الأفراد الذين المستقصي آراءهم.

جدول (٢٤) الدالات الإحصائية لاختبار متغيرات الفرضية الثانية

القرار	الدلالة المعنوية الاحصائية (2-sided test)	z	المتوسط الحسابي	
دالة والاتجاه نحو الموافقة	٠,٠٠٠	٦,٣٦	٣,٧٦	دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة

بيّن اختبار Wilcoxon Signed rank test وجود فارق جوهري بين وسيط المحور الأول بالمقارنة مع الدرجة الحيادية، وبلغت قيمة إحصائية Z الموافقة للفارق ٦,٣٦ والتي كانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥، وهذا يدل على موافقة المستقصاة آراءهم على مجمل مضمون هذا المحور .

وهذا يعني أننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة والتي تتضمن أنه : توجد دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة، من وجهة نظر الأفراد المستقصي آراءهم.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة ، من وجهة نظر الأفراد المستقصي آراءهم

جدول (٢٥) الدالات الإحصائية لاختبار متغيرات الفرضية الثالثة

القرار	الدالة المعنوية الاحصائية (2-sided test)	z	المتوسط الحسابي	دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة
دالة والاتجاه نحو الموافقة	٠,٠٠٠	٥,٣١	٣,٥٩	

بيّن اختبار Wilcoxon Signed rank test وجود فارق جوهري بين وسيط المحور الأول بالمقارنة مع الدرجة الحيادية، وبلغت قيمة إحصائية Z الموافقة للفارق ٥,٣١ والتي كانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥، وهذا يدل على موافقة المستقصي آراءهم على مجمل مضمون هذا المحور. وهذا يعني أننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة والتي تتضمن بأنه : توجد دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة، من وجهة نظر الأفراد المستقصي آرائهم.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة، من وجهة نظر الأفراد المستقصي آراءهم

جدول (٢٦) الدالات الإحصائية لاختبار متغيرات الفرضية الرابعة

القرار	الدالة المعنوية الاحصائية (2-sided test)	z	المتوسط الحسابي	دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة
دالة والاتجاه نحو الموافقة	٠,٠٠٠	٦,٢٨	٣,٧٨	

بيّن اختبار Wilcoxon Signed rank test وجود فارق جوهري بين وسيط المحور الأول بالمقارنة مع الدرجة الحيادية، وبلغت قيمة إحصائية Z الموافقة للفارق ٦,٢٨ والتي كانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥، وهذا يدل على موافقة المستقصي آرائهم على مجمل مضمون هذا المحور. وهذا يعني أننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة والتي تتضمن بأنه : **توجد دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة، من وجهة نظر الأفراد المستقصي آرائهم.**

الفرضية الكلية لكافة المحاور:

لا توجد دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في مخاطر تمويل المراجعة، من وجهة نظر الأفراد المستقصي آراءهم

جدول (٢٧) الدالات الإحصائية لاختبار متغيرات الفرضية الكلية

القرار	الدلالة المعنوية الإحصائية 2-sided test	z	المتوسط الحسابي	
دالة والاتجاه نحو الموافقة	٠,٠٠٠	٦,٢١	٣,٧٥	دور التدقيق الداخلي في مخاطر تمويل المراجعة

بيّن اختبار Wilcoxon Signed rank test وجود فارق جوهري بين وسيط المحور الأول بالمقارنة مع الدرجة الحيادية، وبلغت قيمة إحصائية Z الموافقة للفارق ٦,٢١ والتي كانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥، وهذا يدل على موافقة المستقصي آراءهم على مجمل مضمون هذا المحور. وهذا يعني أننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة والتي تتضمن بأنه : **توجد دلالة معنوية على دور التدقيق الداخلي في مخاطر تمويل المراجعة، من وجهة نظر الأفراد المستقصي آراءهم.**

سابعاً :اختبار الفرضية الثالثة:

❖ الفروق في تقييم مؤشرات الدراسة تبعا للخصائص الديمغرافية للمستقصي آراءهم :

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق بين آراء عينة الدراسة (قسم الإئتمان و قسم إدارة المخاطر و قسم التدقيق الداخلي) فيما يتعلق بدور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية فقد تم اعتماد تحليل التباين أحادي الاتجاه one-way Anova وذلك ضمن المؤشرات الإحصائية تبعا ل :

المركز الوظيفي:

يبين الجدول (٢٨) المؤشرات الإحصائية لاختبار الفروق من حيث (دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة) ، ونلاحظ أن قيمة معامل التباين $F=3.82$ كبيرة وقيمة الدلالة الإحصائية الحسابية $Sig=0.003$ أصغر من القياسية ٠,٠٥ ، إذا توجد فروق جوهرية في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة) استناداً للمركز الوظيفي ،

جدول (٢٨) المؤشرات الإحصائية لاختبار الفروق بين محاور

(دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة) تبعا للمركز الوظيفي

ANOVA

الدلالة المعنوية الإحصائية	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.003	3.820	0.882 0.231	6 52 58	5.294 12.013 17.307	دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة
0.001	4.683	0.822 0.176	6 52 58	4.933 9.128 14.060	دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة
0.026	2.637	0.753 0.286	6 52 58	4.521 14.857 19.377	دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة
0.000	4.892	1.123 0.229	6 52 58	6.736 11.932 18.668	دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة

وحسب اختبار تشيفيه نلاحظ أن الفروق الجوهرية في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة) استناداً للمركز الوظيفي هي لصالح مدير إدارة المخاطر وضمن الجدول التالي :

Subset for alpha = 0.05		
1	N	المركز الوظيفي
3.41	6	ضابط إدارة المخاطر
3.56	16	ضابط تمويل (الائتمان)
3.83	9	مدير إدارة التمويل (الائتمان)
3.94	13	مدقق داخلي (مراقب داخلي)
3.95	3	مدير إدارة التدقيق الداخلي
4.30	10	غير ذلك
4.41	2	مدير إدارة المخاطر

ومن حيث (دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة) ان قيمة التباين $F=4.68$ والدلالة المعنوية $Sig=0.001$ أصغر من القياسية 0.05 ، إذا توجد فروق جوهرية في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة) استناداً للمركز الوظيفي وحسب اختبار تشيفيه نجد أن الفروق لصالح مدير إدارة المخاطر

Subset for alpha = 0.05		N	المركز الوظيفي
2	1		
	3.27	6	ضابط إدارة المخاطر
3.49	3.49	16	ضابط تمويل (الائتمان)
3.70	3.70	9	مدير إدارة التمويل (الائتمان)
3.97	3.97	10	غير ذلك
4.04	4.04	13	مدقق داخلي (مراقب داخلي)
4.10	4.10	3	مدير إدارة التدقيق الداخلي
4.20		2	مدير إدارة المخاطر

ومن حيث (دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة) أن قيمة التباين $F=2.63$ وقيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.14$ اكبر من القياسية إذا لا توجد فروق جوهرية في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة) استناداً للمركز الوظيفي،

ومن حيث (دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة) أن قيمة التباين $F=4.89$ والدلالة المعنوية $Sig=0.000$ أصغر من القياسية 0.05 ، إذا توجد فروق جوهرية في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في التقرير

عن مخاطر تمويل المراجعة) استناداً للمركز الوظيفي. وحسب اختبار تشيفيه نجد أن الفروق لصالح مدير إدارة المخاطر

دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة
Scheffe_{a,b}

Subset for alpha = 0.05		N	المركز الوظيفي
2	1		
	3.40	6	ضابط إدارة المخاطر
	3.43	16	ضابط تمويل (الانتمان)
3.76	3.76	9	مدير إدارة التمويل (الانتمان)
3.94	3.94	13	مدقق داخلي (مراقب داخلي)
4.03	4.03	10	غير ذلك
4.19	4.19	3	مدير إدارة التدقيق الداخلي
4.79		2	مدير إدارة المخاطر

حسب المستوى التعليمي:

يبين الجدول (٢٩) المؤشرات الإحصائية لاختبار الفروق من حيث (دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة) ، ونلاحظ أن قيمة التباين $F=0.44$ و قيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.72$ اكبر من القياسية إذا لا توجد فروق جوهرية في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة) استناداً للمؤهل التعليمي،

جدول (٢٩) المؤشرات الإحصائية لاختبار الفروق بين محاور

(دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة) تبعاً للمستوى التعليمي

ANOVA

الدلالة المعنوية الاحصائية	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.723	0.444	0.136 0.307	3 55 58	0.409 16.899 17.307	بين المجموعات دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة داخل المجموعات المجموع
0.449	0.896	0.218 0.244	3 55 58	0.655 13.405 14.060	بين المجموعات دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة داخل المجموعات المجموع
0.459	0.712	0.242 0.339	3 55 58	0.725 18.653 19.377	بين المجموعات دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة داخل المجموعات المجموع
0.002	5.585	1.453 0.260	3 55 58	4.359 14.309 18.668	بين المجموعات دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة داخل المجموعات المجموع

ومن حيث (دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة) أن قيمة التباين $F=0.89$ و قيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.44$ اكبر من القياسية إذا **لا توجد فروق جوهرية** في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة) استناداً للمؤهل التعليمي،

ومن حيث (دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة) أن قيمة التباين $F=0.71$ و قيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.45$ اكبر من القياسية إذا **لا توجد فروق جوهرية** في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة) استناداً للمؤهل التعليمي،

ومن حيث (دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة) أن قيمة التباين $F=5.58$ و قيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.002$ اصغر من القياسية إذا **توجد فروق جوهرية** في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة) استناداً للمؤهل التعليمي، وهي لصالح ماجستير ثم بكالوريوس حسب اختبار تشيفيه التالي:

دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة

Scheffe_{a,b}

Subset for alpha = 0.05		N	المؤهل العلمي
2	1		
	3.4286	9	معهد متوسط
3.6741	3.6741	32	بكالوريوس
4.1429	4.1429	15	ماجستير
4.3333		3	دكتوراه

حسب التخصص العلمي:

يبين الجدول (٣٠) المؤشرات الإحصائية لاختبار الفروق من حيث (دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة) أن قيمة التباين $F=2.34$ و قيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.08$ اكبر من القياسية إذا **لا توجد فروق جوهرية** في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة) استناداً للتخصص العلمي.

جدول (٣٠) المؤشرات الإحصائية لاختبار الفروق بين محاور
(دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة) تبعاً للتخصص العلمي

ANOVA

الدالة المعنوية الإحصائية	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.083	2.340	0.653 0.279	3 55 58	1.959 15.348 17.307	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة
0.022	3.486	0.749 0.215	3 55 58	2.246 11.814 14.060	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة
0.037	3.031	0.916 0.302	3 55 58	2.749 16.628 19.377	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة
0.000	8.438	1.961 0.232	3 55 58	5.884 12.784 18.668	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة

ومن حيث (دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة) أن قيمة التباين $F=3.48$ و قيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.022$ اصغر من القياسية إذا **توجد فروق جوهرية** في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة) استناداً للتخصص العلمي، وهي لصالح اختصاص المحاسبة حسب اختبار تشيفيه التالي:

دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة

Scheffe_{a,b}

Subset for alpha = 0.05		
1	N	التخصص العلمي
3.4667	6	إدارة أعمال
3.5143	7	اقتصاد
3.6870	23	علوم مالية ومصرفية
3.9870	23	محاسبة

ومن حيث (دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة) أن قيمة التباين $F=3.03$ و قيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.03$ اصغر من القياسية إذا **توجد فروق جوهرية** في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة) استناداً للتخصص العلمي، وهي لصالح اختصاص المحاسبة حسب اختبار تشيفيه التالي:

دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة

Scheffe_{a,b}

Subset for alpha = 0.05		
1	N	التخصص العلمي
3.1429	7	اقتصاد
3.4167	6	إدارة أعمال
3.5565	23	علوم مالية ومصرفية
3.8130	23	محاسبة

ومن حيث (دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة) أن قيمة التباين $F=8.34$ وقيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.00$ اصغر من القياسية إذا **توجد فروق جوهرية** في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة) استناداً للتخصص العلمي، وهي لصالح اختصاص المحاسبة حسب اختبار تشيفيه التالي:

دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة

Scheffe_{a,b}

Subset for alpha = 0.05			
2	1	N	التخصص العلمي
	3.1837	7	اقتصاد
	3.3810	6	إدارة أعمال
3.7640	3.7640	23	علوم مالية ومصرفية
4.1056		23	محاسبة

حسب سنوات الخبرة:

يبين الجدول (٣١) المؤشرات الإحصائية لاختبار الفروق من حيث (دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة) ، و نلاحظ أن قيمة التباين $F=1.03$ و قيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.40$ اكبر من القياسية إذا لا توجد فروق جوهريّة في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة) استناداً للخبرة.

جدول (٣١) المؤشرات الإحصائية لاختبار الفروق بين محاور
(دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة) تبعاً لسنوات الخبرة

ANOVA

الدلالة المعنوية الإحصائية	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.406	1.037	0.308 0.297	5 53 58	1.542 15.765 17.307	دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة بين المجموعات داخل المجموعات المجموع
0.115	1.869	0.421 0.226	5 53 58	2.107 11.953 14.060	دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة بين المجموعات داخل المجموعات المجموع
0.210	1.486	0.476 0.321	5 53 58	2.382 16.995 19.377	دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة بين المجموعات داخل المجموعات المجموع
0.076	2.128	0.624 0.293	5 53 58	3.122 15.546 18.668	دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة بين المجموعات داخل المجموعات المجموع

ومن حيث (دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة) أن قيمة التباين $F=1.89$ و قيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.11$ اكبر من القياسية إذا لا توجد فروق جوهريّة في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة) استناداً للخبرة.

ومن حيث (دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة) أن قيمة التباين $F=1.48$ و قيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.21$ اكبر من القياسية إذا لا توجد فروق جوهريّة في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة) استناداً للخبرة.

ومن حيث (دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة) إن قيمة التباين $F=2.12$ و قيمة الدلالة الإحصائية $Sig=0.07$ اكبر من القياسية إذا لا توجد فروق جوهرية في تقييم مؤشرات الدراسة من حيث (دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة) استناداً للخبرة.

ثامناً: نتائج الدراسة الميدانية :

بناءً على الاستبانة الموزعة وبعد ما تمّ عرضه من دراسة و تحليل لنتائج الاستبانة ، توصّل الباحث إلى النتائج التالية :

- ١- توجد دلالة معنويّة على دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية في سورية من وجهة نظر أفراد العيّنة الذين استقصت آراؤهم من خلال :
 - أ- توجد دلالة معنويّة على دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة .
 - ب- توجد دلالة معنويّة على دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة .
 - ت- توجد دلالة معنويّة على دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة .
 - ث- توجد دلالة معنويّة على دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة.
- ٢- توجد فروق جوهرية في تقييم مؤشرات الدراسة لمحاوّر الدراسة استناداً للمركز الوظيفي وهي لصالح كلّ من مدير إدارة المخاطر و مدير إدارة التدقيق الداخلي .
- ٣- لا توجد فروق جوهرية في تقييم مؤشرات الدراسة لمحاوّر الدراسة حسب المستوى التعليمي .
- ٤- توجد فروق جوهرية في تقييم مؤشرات الدراسة لمحاوّر الدراسة حسب التخصص العلمي .
- ٥- لا توجد فروق جوهرية في تقييم مؤشرات الدراسة لمحاوّر الدراسة حسب سنوات الخبرة .
- ٦- كلّما زاد عدد سنوات الخبرة في عينة الدراسة ازداد مستوى التأكيد حول دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة.
- ٧- كلّما زاد المؤهل العلمي في عينة الدراسة كلما ازداد مستوى التأكيد حول دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة .

و النتائج و التوصيات

أولا : نتائج الدراسة :

بعد ما تم عرضه في الدراسة سواء ما تم تناوله في الجانب النظري أو ما هو مطبق على أرض الواقع في الدراسة التطبيقية ، توصل الباحث إلى النتائج التالية :

١- تساهم إدارة التدقيق الداخلي في بنك سورية الدولي الإسلامي بشكل فعال في إدارة مخاطر المراجعة من خلال :

أ- المساهمة بشكل فعال في ورش العمل المقامة في البنك لتحديد مخاطر المراجعة و مدى تأثيرها و المساهمة في تقديم النصح للمدراء والكادر المخول بتحديد المخاطر .

ب- المساهمة في تطوير الاساليب المستخدمة في عملية تحديد المخاطر .

ت- المساهمة بشكل فعال في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية تقييم المخاطر تمت بشكل صحيح وباستخدام الطرق المناسبة .

ث- المساهمة بشكل فعال في الاستجابة لمخاطر المراجعة من خلال تقديم الدور الاستشاري للإدارة من خلال تقديم النصح و المساعدة حول اعتماد الخيار الامثل للتعامل مع المخاطر و الاستجابة لها في الوقت المناسب .

ج- المساهمة بشكل فعال في تقييم مدى ملاءمة التقارير الصادرة من إدارة المخاطر للإدارة العليا و المساهمة في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة بشكل فعال .

٢- وجود بعض نقاط الضعف في بعض الإجراءات المتبعة من قبل الإدارة للتخفيف من المخاطر الناتجة عن عمليات تمويل المراجعة و هي ناتجة من عدم مواكبة الإجراءات للتطورات الحاصلة في البيئة المحيطة و إنما اقتصرها في بعض الحالات إلى الجانب النظري دون الجانب التطبيقي العملي لمواجهة المخاطر المحتملة المحدثه ، على سبيل المثال عدم قبول شركات التأمين بإجراء بوليصة التأمين تشمل كامل مدة التقسيط وإنما تكون لمدة سنة واحدة فقط مما يوقع البنك في مشكلة عدم التمكن من تجديد البوليصة للسنوات اللاحقة .

٣- وجود قصور في الوعي لدى الموظفين المعنيين وخاصة موظفي إدارة التمويل في الدور الذي تلعبه إدارة التدقيق الداخلي في المساهمة في إدارة مخاطر المراجعة ، وذلك ناشئ عن عدم إشراك الموظفين بشكل فعلي في ورشات العمل المقامة و عدم اطلاعهم

على التقارير الصادرة سواء من إدارة التدقيق الداخلي أو من إدارة المخاطر في البنك وإنما الاقتصار على مدراء هذه الإدارات .

٤- يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في تقييم إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية في سورية :

- أ- يساهم بشكل فعال في تحديد مخاطر تمويل المراجعة .
- ب- يساهم بشكل فعال في تقييم مخاطر تمويل المراجعة .
- ت- يساهم بشكل فعال في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة .
- ج- يساهم بشكل فعال في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة .

ثانياً : التوصيات :

بناء على النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة ، يقدم التوصيات التالية :

- ١- ضرورة إجراء دراسة دورية وتحليلية لإجراءات عمل كل من إدارتي المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي فيما يتعلق بآلية معالجتها لتحديد وتقييم المخاطر المرافقة لعمليات تمويل المراجعة وبما يتوافق مع التطورات الحاصلة في هذا المجال ، وكذلك بما يتوافق مع التعليمات و القوانين النازمة في هذا الخصوص و خاصة تعليمات البنك المركزي .
- ٢- ضرورة قيام البنوك الإسلامية بإجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية ومستمرة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المتعلقة بعمليات التمويل و الاستثمار لديها لإبقاء عاملها على إطلاع مستمر بالتطورات المهنية في هذه المجالات وأية مجالات أخرى ذات صلة بالمراجعة الداخلية .
- ٣- لفت انتباه البنوك الإسلامية إلى أهمية الشهادات المهنية الدولية كشهادة المدقق الداخلي المعتمد من معهد المدققين الداخليين الأمريكي في زيادة كفاءة عاملها في قسم التدقيق الداخلي وشهادة المصرفي الاسلامي المعتمد .

- ٤- ضرورة اهتمام البنوك الإسلامية بالتدريب والتأهيل المهني لموظفي إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في مجال العمل المصرفي الإسلامي ومعرفة آليات واساليب التمويل والاستثمار بحسب الصيغ الإسلامية .
- ٥- ضرورة اهتمام البنوك الخاصة وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها وخاصة الائتمانية ، ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة أنواع المخاطر المحيطة بأنشطتها وأعمالها .
- ٦- التأكيد على استقلالية كلٍّ من إدارتي المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي من ناحية المهام الموكلة لكل منها ومن ناحية التقارير الخاصة بها واللجان التابعة لها و كذلك التأكيد على استقلاليتهما عن الإدارة التنفيذية للبنك .
- ٧- ضرورة اشراك بعض الإدارات المختصة في ورشات العمل المقامة (وخاصة فيما يتعلق بالنواحي القانونية) وذلك عند وضع الاجراءات الواجب اتباعها للحد من المخاطر المحتملة ، وذلك بهدف تحقيق التوافق بين الاجراءات المتبعة ومدى إمكانية تطبيقها على ارض الواقع في ضوء التعليمات والتشريعات النازمة لأعمال الدوائر الحكومية المرتبطة (مثل دائرة المصالح العقارية) ، فعلى سبيل المثال : الوكالة غير القابلة للعزل المعتمدة للحد من خطر عدم استكمال إجراءات الرهن على العقار موضوع الضمانة عمليا تحتاج إلى عدة إجراءات في الدوائر الحكومية من الممكن ان تأخذ وقت وتكلفة لكي يتم تفعيلها بشكل فعال مما قد يضع البنك في خطر عدم التمكن من استكمال إجراءات الرهن على العقار موضع الضمانة .
- ٨- ضرورة اهتمام البنك بإيجاد ضوابط و إجراءات رقابية إضافية فيما يتعلق بخطر تواطؤ موظفي البنك مع العميل كون الإجراءات الرقابية الخاصة بهذا الخطر لم تخفف من بيئة حدوثه وأثاره كما تظهره المصفوفة المعدة .
- ٩- ضرورة اهتمام البنك بإيجاد ضوابط وإجراءات رقابية إضافية فيما يتعلق بخطر عدم تجديد بوالص التأمين من قبل العملاء كون الإجراءات الرقابي الخاص بها لم يخفف بشكل جيد من بيئة حدوثه وأثاره كما تظهره المصفوفة المعدة ، حيث يمكن إضافة إجراء رقابي بضرورة أن تكون بوالص التأمين المقبولة للبنك تغطي كامل فترة التمويل الممنوح وبحيث لا تحتاج إلى تجديد سنوي .
- ١٠- ضرورة اهتمام البنك بإيجاد ضوابط وإجراءات رقابية إضافية بخصوص تخمين الضمانات وأن يتم الالتزام بقرارات هيئة الإشراف على التمويل العقاري والخاص بضرورة أن يتم تخمين الضمانات المقدمة من قبل مخمنين اثنين وبتقريرين منفصلين فيما يتعلق بكون مبلغ التمويل المطلوب يزيد عن ٢٥ مليون .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

١- الكتب :

- ١- إبراهيم ، إيهاب نظمي ، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ .
- ٢- الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية لرقابة الجودة و التدقيق و المراجعة و عمليات التأكيد الأخرى و الخدمات ذات العلاقة (٢٠١٧) ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .
- ٣- جمعة ، أحمد حلمي ، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد ، دار صفاء ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ .
- ٤- حشاد ، نبيل ، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية ، موسوعة بازل ٢ ، الجزء الثاني ، إتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٥ .
- ٥- خان، طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة ، ٢٠٠٣ .
- ٦- الخطيب ، سمير ، قياس وإدارة المخاطر بالمصارف ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٥ .
- ٧- الخطيب، خالد راغب. مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص . مكتبة المجتمع العربي، الأردن، عمان . (٢٠١٠).
- ٨- الخطاب، عبد العزيز والعيادي، احمد . فقه المعاملات وصيغ الاستثمار، عمان- الاردن، دار المتقدمة للنشر (٢٠٠٤).
- ٩- الدروبي ، محمد سهيل ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، ٢٠٠٧ .
- ١٠- الدهراوي . مصطفى كمال الدين ، سرايا ، محمد السيد ، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٦ .
- ١١- رمضان ، زياد . جود ، محفوظ ، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، ٢٠٠٦ .
- ١٢- شحاته، حسين حسين . التمويل بالمرابحة كما تقوم بها المصارف الإسلامية بين الواجب والواقع، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- ١٣- شحاته ، شحاته السيد ، نصر علي ، عبد الوهاب ، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٨ .
- ١٤- صبح ، داوود يوسف ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
- ١٥- الصحن ، عبد الفتاح ، سرايا ، محمد السيد ، السوافيري ، محمد رزق ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٦ .
- ١٦- عبد الله ، خالد أمين ، التدقيق والرقابة في المصارف ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٨ .
- ١٧- عبد الله . خالد أمين ، إطار إدارة المخاطر الائتمانية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، ٢٠٠٢ .
- ١٨- عريقات، حربي وعقل، سعيد. إدارة المصارف الإسلامية – مدخل حديث، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. (٢٠١٠).
- ١٩- عقل ، مفلح ، وجهات نظر مصرفية ، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي ، عمان الأردن ، ٢٠٠٦ .

- ٢٠- العلي ، صالح حميد ، المؤسسات المالية الإسلامية ، إصدارات مركز دراسات الاقتصاد الاسلامي ، دار النوادر ، دمشق، ٢٠١٢ .
- ٢١- العيادي ، أحمد صبحي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها ، دار الفكر ، عمان الأردن ، ٢٠١٠ م .
- ٢٢- فتوح، عبد الناصر محمود شيخ. ضوابط الاستثمار و المصارف الإسلامية ، دار الارشاد للنشر ، ٢٠٠٨ .
- ٢٣- القاضي ، حسين يوسف ، دحدوح ، حسين أحمد ، قريط ، عصام نعمة ، التدقيق الداخلي ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٨ .
- ٢٤- القاضي ، حسين يوسف ، دحدوح ، حسين أحمد ، قريط ، عصام نعمة ، تدقيق الحسابات ٢ ، جامعة دمشق ، ٢٠١٠ .
- ٢٥- القباني ، ثناء علي ، السواح ، نادر شعبان إبراهيم ، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٨ .
- ٢٦- القرني ، محمد ، المخاطر في صيغ التمويل الإسلامي، حولة البركة ، العدد السادس ، ٢٠٠٤ .
- ٢٧- - كمال بوعظم – شوقي بورقبة ، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية ، معهد العلوم الاقتصادية ، الملتقى الدولي الثاني ، ٢٠٠٩ لطفی ، أمين السيد أحمد ، التطورات الحديثة في المراجعة ، مصر ، ٢٠٠٧ .
- ٢٨- محمد، فضل عبد الكريم، ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ٢٠٠٨ .
- ٢٩- المطارنة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر. دار المسيرة.الأردن: عمان، ٢٠٠٩ .
- ٣٠- موسى، شقيري، وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية. عمان: دار المسيرة، ٢٠٠٩ .
- ٣١- هندي ، منير إبراهيم، شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية و لإسلامية ،دراسة اقتصادية و شرعية ، القاهرة ،دار النهضة العربية .
- ٣٢- الوردات ، خلف عبد الله ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية ، مؤسسة الوراق ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦ .

٢- المؤتمرات والدورات التدريبية والمقالات والمجلات العلمية المحكمة:

- ١- أبو السعود ، ممدوح ، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات ، بحث منشور في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، القاهرة ، أيلول ٢٠٠٥ .
- ٢- أبو غدة ، عبد الستار ، خوجة ، عز الدين ، تحمل العميل فرق العملة في مرابحة مؤجلة الثمن على المصرف ، حولية البركة – مجلة علمية متخصصة بفقہ المعاملات و العمل المصرفي الإسلامي ، (جدة الأمانة العامة للهيئة الشرعية – مجموعة دلة البركة) ١٤ ، (كانون أول ١٩٩٩ م .
- ٣- أحمد ، ضياء الدين ، النظام المصرفي الإسلامي ، الموقف الحالي ، ١٩٩٤ ، مجلة دراسات اقتصادية وإسلامية ، ١٤م، ٢٠٠٦ .
- ٤- بلعجوز ، حسين ، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، جامعة جيجل – الجزائر ، حزيران ٢٠٠٥ .
- ٥- جاب الله ، محمد فرج ، طبيعة واهمية إدارة وتقييم مخاطر الأنشطة المصرفية ودور المدقق تجاهها ، مجلة العلوم الادارية و الاقتصادية ، القاهرة – مصر ، ٢٠١٢ .

- ٦- الجبالي ، محمود ، قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني ، المجلة العربية للإدارة ، مجلة عملية محكمة تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، مجلد ٢٧ ، عدد ٢ ، كانون الأول ٢٠٠٧.
- ٧- جمعة ، أحمد حلمي ، البرغوثي ، سمير ، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية ، دراسة ميدانية ، بحث مقدم المؤتمر العلمي السنوي السابع ، كلية الاقتصاد ، جامعة الزيتونة الأردنية ، ٢٠٠٧.
- ٨- الدوغجي ، علي حسين ، والخيرو ، إيمان مؤيد. تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ١٩. العدد ٧٠. ٣٩٨-٤٣٣ (٢٠١٣).
- ٩- الرفاعي، فادي محمد، تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في المصارف الإسلامية الاردنية، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية و العلوم الانسانية ٢٠٠٦ ، المجلد ٩ ، العدد ١ .
- ١٠- سعيد ، حسين ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، المؤتمر الخامس للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية ، دمشق ، ١٤-١٦ آذار ٢٠١٠.
- ١١- شابرا ، محمد عمر ، خان ، طارق الله ، الرقابة و الإشراف على المصارف الإسلامية ، ورقة مناسبات رقم ٣ ، (جدة ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، البنك الإسلامي للتنمية) .
- ١٢- شاهين ، علي عبد الله ، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين) ، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين ، أيار ٢٠٠٥.
- ١٣- الشريف، فراس بك ، مدى التزام مصرف سورية المركزي بمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر في ظل معايير بازل الدولية .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، ٤١٥-٤٥٢ ، (٢٠١١) .
- ١٤- شريف مصباح ابو كرش ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الاول المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في فلسطين ٢٠٠٥.
- ١٥- صندوق النقد الدولي ، ورقة عمل حول المؤسسات المالية الإسلامية و منتجاتها ، الملاحظات الخاصة بإدارة المخاطر و التحديات المتوقعة ، تشرين ثاني ٢٠٠٢ .
- ١٦- عبد الفتاح ، محمد عبد الفتاح محمد ، إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الفكر المحاسبي ، مجلة علمية محكمة متخصصة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس السنة الثانية عشر ، أيلول ٢٠٠٨ ، العدد ٢.
- ١٧- العلي ، صالح : إدارة مخاطر صيغ التمويل و الاستثمار في المصارف الإسلامية ، مجلة الإحياء ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر .
- ١٨- مبارك ، موسى ، إدارة مخاطر الائتمان و دورها في الحد من التعثر المالي في المصارف الإسلامية ، المؤتمر الخامس للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية ، ١٤-١٦ آذار ٢٠١٠ ، دمشق .
- ١٩- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ،دورة تدريبية بعنوان إدارة المخاطر التشغيلية ، ترجمة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية – سنابل ٢٠٠٣. www.sanabelnetwork.org ,
- ٢٠- محمد سعد الدين ، إيمان ، تفعيل الدور الاستراتيجي للمراجع الداخلي للحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية (دراسة ميدانية في المصارف التجارية) ، دراسة منشورة في مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد الرابع والسبعون ، ٢٠٠٩ .
- ٢١- ميالة ، أديب ، ملتقى تجارب المصارف السورية التركية ، ٢٠١٠ .

٣- الرسائل العلمية:

- ١- ابو كمال ، مرفت ، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل ٢ – دراسة تطبيقية في المصارف العاملة في فلسطين ، ٢٠٠٧ .
- ٢- أحمد، هادي محمد ، دراسة تحليلية لإمكانية استخدام أسلوب التدقيق المبني على المخاطر- حالة تطبيقية المصرف التجاري السوري، أطروحة الدكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة تشرين ، ٢٠١٠ .
- ٣- الرمحي ، زاهر عطا ، تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، جامعة عمان العربية ، ٢٠٠٤ .
- ٤- كيرزان ، فاتن حنا ، مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها ، رسالة ماجستير غير منشورة في المراجعة، جامعة دمشق ، ٢٠١٠ .
- ٥- مراد ، درويش فيصل ، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية (دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير غير منشورة في المراجعة ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٨ .

٤- القوانين والأنظمة :

- ١- مصرف سورية المركزي ، مجلس النقد والتسليف ، دليل حوكمة الشركات لدى المصارف التقليدية في سورية ، نيسان ٢٠٠٩ .
- ٢- مصرف سورية المركزي،(٢٠٠٤)، مجلس النقد والتسليف، قرار رقم (93)، التعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر الائتمان، الجمهورية العربية السورية.
- ٣- مصرف سورية المركزي، (٢٠٠٥)، مجلس النقد والتسليف، قرار رقم(120)، التعليمات الخاصة بأنظمة الضبط الداخلي لدى المصارف، الجمهورية العربية السورية .
- ٤- مصرف سورية المركزي ، اعتماد التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف ، قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٢٣/من/ب/٤) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠
- ٥- نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات، قواعد حوكمة الشركات المساهمة، قرار رقم ١٨ /م لعام ٢٠٠٨ ،هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية .

٥- مواقع الانترنت :

- ١- معهد المدققين الداخليين الأمريكي.(٢٠١٢)،المعايير الدولية في الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي
- ٢- فلوريدا.أمريكا www.Theiia.org
- ٣-الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (٢٠١٤)
- سبتمبر www.bis.org
- ٤-<http://banquecentrale.gov.sy>
- ٥- <http://www.iso.org> /
- ٦- <http://www.iiste.org>

References:

- 1- Abdullatif , M. & Al-Khadash , H. 2010 .Putting Audit Approaches in context : The Case of Business Risk Audit in Jordan, international journal of Auditing ,Vol.14 ,n.1 .
- 2- Alnaji, Loay & Ridh, Mahmood,(2013).The Methods of Measurement and Analysis of Risks in Businesses:A Case Study on the Jordan Valley Authority, Developing Country Studies, ISSN Vol.3, No.2, www.iiste.org.
- 3- Andika,(2008),Auditor perceptions about the usefulness of control self assessment to audit and It's Implementation in the Companies ,presented to the faculty of economic and social science.
- 4- Andika,&Khomsiyah.(2013).Use of Control Self Assessment in Audits.the 2nd IBSM, International Conference on Business and Mangement October 2-4, Chiang Mai – Bangkok.
- 5- Andreas G. Koutoupis and Anastasios Tsamis, (2009), Risk based internal auditing within Greek: banks: a case study approach, Journal of Management and Governance, Volume 13, Numbers1-2 May.
- 6- Archer, D.(1992,May).Taking Back Control:Five Steps to Control/Risk Self-Assessment.CMA Magazine, 66(4), 28-30.
- 7- Arena,Marika,&Arnaboldi,Michela&Azzone,Giovanni,(2006)"Internal audit in Italian organizations:A multiple case study", Managerial Auditing Journal.Vol.(21) No.(3) pp.275-292.
- 8- Arens,Alveen.(2012).Auditing and Assurance Services, Professional Practices framework for Internal Auditing, Altamonte springs.
- 9- Balfan, M., Gledhill, P., & Haubenstock, M.(2002).Self-Assessment of Operational Risk.The RMA Journal, 26-30.February.
- 10- Barclay Simpson, (2005), "An Introduction to Internal Auditing in Banking".USA.
- 11- Berg,Heinz,Peter(2010).RISK MANAGEMENT:Procedures, Methods and Experiences, RT&A # 2(17).(Vol.1),Germany , P79-95.
- 12- Carter ,Chris.(2007).Compliance Through self - assessment; The Internal Auditor.Apr;64,2;ABI/INFORM Global ,pp.69-72.
- 13- Celayir ,Duygu&Benli ,Vahit Ferhan.(2014).Risk Based Internal Auditing and Risk Assessment Process.International Bussiness and Social Science Research Conference 6-8 January ,UAE.
- 14- Ciby ,Joseph.(2013).Advanced Credit Risk Analysis and Management .Published by John Wiley & Sons.Ltd,United Kingdom.

- 15- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission COSO.(2012)." Internal Control—Integrated Framework" American Institute of Certified Public Accountants.AICPA.USA.
- 16- Cooper,Dale,&Grey,Stephen,&Raymond,Geoffrey,&Walker,Phil.(2005).Project Risk Management Guidance, John Wiley & Sons.UK.p3.
- 17- Crouhy,Michel,&Galai,Dan,&Mark,Ropert.(2014), The Essentials of Risk Management, Second Edition, by McGraw-Hill Education.
- 18- Davis, Beryl H.et al.(2004).Internal Controls OverCash Collections.
- 19- Dorfman ,Mark S ,Introduction to Risk Management and Insurance , 6th ED. Prentice Hall , 1998 .
- 20- El-Dine,D.(2005).ControlSelf-Assessment:Concepts and Applications .Mason ,Ohio:South-Western.
- 21- Engle,TerryJ; & Joseph Gilbert W.(2001).Use of Control Self Assessment in Audits.The CPA Journal.Aug;71,8;ABI/INFORM Global ; pp.46-49.
- 22- Fearnley,Stella,&VivienA.Beattie,&RichardBrandt.(2005).,Auditor Independence and Audit Risk:A Reconceptualization.Journal Of International Accounting Research.Volume 4, No.1,; pp.39-71.
- 23- Financial Services Roundtable ,Op Cit , June 1999 .
- 24- Gerrit Sarens & Ignace De Beelde , Internal Auditor Perception about Their Role in Risk Management ,2006 p 63-80 .
- 25- Ghosh, Amalendu.(2012), Managing Risks in Commercial and Retail Banking, Published by John Wiley & Sons,Singapore.Pte.Ltd.
- 26- Girling , Philippa.(2013).Operational Risk Management:Complete Guide to a Successful Operational Risk Framework Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
- 27- Hawkins, Kyleen W, &Huckaby Bill.(1998).Using CSA to implement COSO.The Internal Auditor ;Jun,55,3; ABI/INFORM Global , pp.50-55.
- 28- Hubbard, Larry.(2000).Control Self Assessment:(A practical Guide) ,The Institute of Internal Auditor ,USA..
- 29- Hubbard ,Larry.(2002).CSA by any name; The Internal Auditor.Dec;59,6 ABI/INFORM Global ; pp.22-23.
- 30- Hopkin,paul.(2012).Fundamentals of Risk Management:Understanding evaluating and implementing effective risk management, The Institute Of Risk Management,.United States.Kogan Page Limited.
- 31- Ismail,Tariq Hassaneen , Internal Auditors , Perception About Their Role in Risk Management Audit in Egyptian Banking Sector , international journal of Economic and accounting , ISS 4, 2010 .

- 32- Kamit , L. Wilson , Role of Internal Auditors in the Bank Supervised institutions , Bank For International Settlement , Review 89 , 2008 .
- 33- Kubitscheck, V.(1999).CSA in a financial services organization.Balance Sheet, 8(1), 22-26).October.
- 34- McNally, J.(2007).Control Self-Assessment:Everybody Pitching in with Internal Controls.Pennsylvania CPA Journal, 78(3), 33-35.Fall 2007.
- 35- Moeller, Robert R.(2011) COSO Enterprise Risk Management, Published by John Wiley & Sons.inc,Canada.
- 36- Noreen,Foh.(2000).Control self - assessment:A new approach to auditing,; Ivey Business Journal.Sep/Oct;65,1;ABI/INFORM Global ; pp.8.
- 37- Odoyo, Omwono ,and Okinyi, 2014 An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management Study of State Corporations in Kenya .
- 38- Powers.(2012), CIA Review " The Internal Audit Activities Role In Governance, Risk and Control " Powers Resources Corporation ,P E-48.
- 39- RSM Astute Consulting, (2008)." Internal Audit and Risk Management".
- 40- Spiral, Laura F.&Page,Michael, (2006), Risk management the reinvention of internal control and the changing role of internal audit,Accounting Auditing , Accountability Journal , Vol . 16, N.4, www.emeradin-sight.com
- 41- Staciokas ,Romas, &, Rupsys, Rolandas, Op cit,2005 .
- 42- Swayer,Lawrence B.AND Dittenhofer,MortimerA.AND Scheiner,James H.(2003).Sawyers Internal Auditing.The Institute of Internal Auditors.5th Edition,Florida.
- 43- The Financial Services Roundtable,(1999) (Guiding Principles In Risk Management For USA Commercial Banks) Report of the Subcommittee and working Group on Risk Management Principles .
- 44- The Institute Of Risk Management,(2002)," Risk Management Standards ",London:.Airmic Publishing.
- 45- The Institute Of Internal Auditors , International Standard for the Professional Practice of Internal Audit (Standards) ,2010 .
- 46- The Institute of Operational Risk ,(2010) Operational Risk Sound Practice Guidance ,Risk Control Self Assessment March.
- 47- The Institute of Internal Auditor,(2012)" International Standards For The Professional Practice of Internal Auditing (Standards) ".USA.
- 48- The Institute of Internal Auditor,(2013)" Practice Advisor for Internal Audit ".USA.

- 49- The International Organization for Standardization,(2009).Risk management — Principles and guidelines on Implementation - International Standards ISO/FDIS 31000 , Switzerland.
- 50- Tritter,RichardP.,&DanielS.Zittman,&ArthurAndersonLLP,(1996). Control Self Assessment:Experience, Current Thinking, and Best Practices (Altamonte Springs, FL:The Institute of Internal Auditors,),p.p10-13.
- 51- Vallabhaneni,S.Rao.(2013)CIAreview:Internal Audit Knowledge Elements Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
- 52- Victoria, Stanciu.(2008).Internal Audit Approach in Banks.Faculty of Accounting and Management Information Systems , Bucharest.Romania.
- 53- William ,R ,&, Kinney ,Jr, Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes, The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF), IIA , US ,2003 .
- 54- Yeoh, Andrena,& Roslan, Nordiana.(2008).The Relationship Between the control Environment and The Adoption of Control Self- Assessment in Malaysian Local Banks, Faculty Of Business and Accountancy University Of Malaya.

الملاحق

الملحق (١) :

استبيان اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان

دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية السورية

حضرة السيد المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،،،،،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية السورية استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في قسم المراجعة في كلية الاقتصاد – جامعة دمشق وذلك بإشراف الدكتور عصام قريط .

وقد تم تصميم هذا الاستبيان ، لتحقيق هدف الباحث في بيان دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المراجعة في البنوك الإسلامية ومدى مساهمته في تقييم الممارسات السليمة لإدارة المخاطر المرافقة لعمليات تمويل المراجعة و الحد منها ،وما سببته على ذلك من فائدة للإدارة المصرفية من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه ، الامر الذي سيؤدي إلى انعكاسات إيجابية على تطوير اداء البنوك الإسلامية السورية و زيادة قدرتها على المنافسة و تحسين جودة محافظ الائتمان فيها .

إن تقديمكم للمعلومات المطلوبة سوف يؤدي إلى مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة والحصول على نتائج أفضل وأكثر فائدة ، وإننا نقدر لكم تعاونكم في سبيل إنجاح هذه المهمة من خلال الإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة ، ونؤكد لكم أن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ، ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي ، راجياً عدم التردد في الاتصال بي للاستيضاح عن أي بند ضمن الاستبانة .

مع جزيل الشكر لتعاونكم وحسن اهتمامكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

خالد نضر الميداني

□ الجزء الأول من الاستبيان :

الرجاء الإجابة عن الأسئلة التالية والتي تتضمن معلومات عامة عن البنك وعن المجيب :

معلومات عن المجيب :

1

المركز الوظيفي :

- | | |
|---------------------------------|-----------------------------------|
| 1 ضابط إدارة المخاطر الائتمانية | 2 مدير إدارة التمويل (الائتمان) |
| 3 مدير إدارة المخاطر الائتمانية | 4 مدقق داخلي (مراقب داخلي) |
| 5 مدير إدارة التدقيق الداخلي | 6 ضابط تمويل (الائتمان) |
| 7 غير ذلك (يرجى تحديدها | |

العمر :

- | | |
|-------------------------------|-------------------------------|
| 1 أقل من ٢٥ سنة | 2 من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة |
| 3 من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة | 4 من ٤٥ سنة و أكثر .. |

المؤهل العلمي :

- | | |
|--------------------------------|--------------|
| 1 بكالوريوس | 2 معهد متوسط |
| 3 ماجستير | 4 دكتوراه |
| 5 غير ذلك (يرجى تحديدها | |

التخصص العلمي :

- | | |
|--------------------------------|----------------------|
| 1 محاسبة | 2 علوم مالية ومصرفية |
| 3 اقتصاد | 4 إدارة أعمال |
| 5 غير ذلك (يرجى تحديدها | |

المحور الأول : دور التدقيق الداخلي في تحديد مخاطر تمويل المراجعة :

غير موافق تماماً	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق تماماً	العبارة
					١. المشاركة في ورشات العمل المنعقدة و تقديم مقترحات من أجل تحديد مخاطر المراجعة في البنك
					٢. تساعد في تحديد التهديدات المحتملة والمتعلقة بعمليات منح التسهيلات والتي قد تهدد أهداف البنك
					٣. التأكد من مدى الالتزام بالنزاهة والأخلاق لكل من ضباط الائتمان وأصحاب قرار منح التسهيلات في البنك .
					٤. التأكد من مدى امتلاك ضباط الائتمان وأصحاب قرار منح التسهيلات في البنك للمعرفة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم
					٥. التأكد من مدى إتباع كافة الإجراءات الواجبة لإعداد الدراسات المناسبة حول العميل ودراسة مدى قدرته على السداد ودراسة الضمانات المقدمة من قبله والتي تتم قبل منح عملية التمويل
					٦. التأكد من الاستعلام عن العميل سواء من البنك المركزي أو من جهات خارجية وقبل منح التمويل للوقوف على مدى مصداقية العميل في تعاملاته مع البنوك الأخرى
					٧. التأكد من مدى دراسة أوجه القوة والضعف الخاصة بالعميل وكذلك دراسة درجة تصنيف المخاطر للعميل Scoring .
					٨. التأكد من مدى الالتزام بتعليمات البنك المركزي بخصوص عدم قبول البيانات المالية الغير مدققة للمبالغ التي تزيد عن مليون ليرة سورية
					٩. التأكد من مدى التزام البنك لمتطلبات مصرف سورية المركزي والخاصة بضرورة الاستعلام عن العميل والتزاماته من مصرف سورية المركزي وكذلك الاستعلام عن العميل من (القائمة السوداء ، قوائم منع / الحظر / الحجز)
					١٠. التأكد من مدى كفاية الضمانات المقدمة للبنك ومدى قانونيتها و صحة قيمتها السوقية ومخاطر انخفاض قيمتها التي اعتمدت في الدارسة سواء العقارية أو غيرها وبما يضمن حقوق البنك .
					١١. التأكد من الإجراءات المتبعة لاستيفاء تعهد العيب الخفي وبما يضمن مسؤولية العميل تجاه العيوب الخفية في حال وجودها
					١٢. التأكد من وجود قائمة محدثة بشكل دوري للمستندات الواجب طلبها من العملاء ومدى فهم العاملين في هذا المجال لهذه الاوراق وأهميتها

					١٣. التأكد من اتباع تسلسل إجراءات العمل الشرعي أثناء تنفيذ عمليات تمويل المراجعة و الذي من شأنه ضمان تملك البنك البضاعة قبل بيعها
					١٤. التأكد من القيام بالاستفسار عن النواحي الشرعية للمعاملات قبل تنفيذها سواء من ناحية شرعية البضاعة المراد تمويلها أو شرعية استخداماتها
					١٥. التأكد من مدى الالتزام بخيار الشرط في عروض الاسعار المبرمة مع الموردين والتي بموجبها يحق للبنك العدول عن شراء البضاعة خلال فترة زمنية محددة .
					١٦. التأكد من مدى الالتزام باستيفاء دفعة مقدمة تكون بمثابة هامش جدية يقوم العميل بالالتزام بموجبها بتحمل الضرر الحاصل للبنك في حال عدول العميل عن الشراء .
					١٧. التأكد من وجود اشخاص مدربين وعلى دراية كافية بآليات العمل و تسلسل الإجراءات الشرعي و مؤهلين للقيام بعمليات الاستلام والتسليم للبضاعة الممولة
					١٨. التأكد من وجود إجراءات تدريبية من شأنها تدريب العاملين بشكل دوري على آليات تمويل المراجعة وتسلسل للإجراءات الشرعي وبحيث تتناول الدورات النواحي الشرعية لعملية تمويل المراجعة والنواحي القانونية و التأكد من الوثائق المقدمة وآليات كشف التزوير

المحور الثاني : دور التدقيق الداخلي في تقييم مخاطر تمويل المراجعة :

العبرة	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
١. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة مخاطر المراجعة ومن مدى استقلالية الإدارة المعنية					
٢. تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على مخاطر المراجعة و آليات تحديدها ، و التأكد من وجود الضوابط المناسبة لمواجهة مثل هذا النوع من المخاطر					
٣. تعمل على تقييم كفاءة وفاعلية الضوابط المقترحة خلال ورشات العمل لمواجهة مخاطر المراجعة في البنك					
٤. تساعد على إيجاد سياسات وعمليات لإدارة مخاطر المراجعة في حالة الأزمات المحتمل حدوثها وبما يتوافق مع أهداف واستراتيجية البنك					

					٥. تقييم ومراجعة سياسات وإجراءات و اتفاقيات التعامل بين الاقسام المعنية وبما يضمن تنفيذ المعاملات بطريقة منظمة وسليمة
					٦. التأكد من أن سياسات وإجراءات إدارة مخاطر المراجعة موثقة وواضحة و التأكد من مدى إدراك ومعرفة جميع ضباط الائتمان وأصحاب القرار في البنك لهذه السياسات لتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم في البنك
					٧. التأكد من مدى الالتزام بمتطلبات مصرف سورية المركزي والخاصة بالرقابة على إدارة الالتزام وإدارة المخاطر وإدارة الائتمان
					٨. يقوم التدقيق الداخلي بإعداد خطة تدقيق شاملة ويحدد بها مجالات المخاطر المرافقة لعمليات تمويل المراجعة في البنك
					٩. يقوم التدقيق الداخلي بالتقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة وذلك للحكم على كفاءة الرقابة في إدارة مخاطر المراجعة
					١٠. يتمتع كادر التدقيق الداخلي بالكفاءة و الخبرة والمهارة التي تمكنه من تقييم المخاطر بالشكل الكفؤ

المحور الثالث : دور التدقيق الداخلي في الاستجابة لمخاطر تمويل المراجعة :

العبارة	موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماماً
١. التأكد من مدى توافق درجة قبول الخطر الائتماني التي وضعتها الإدارة مع أهداف البنك والخطط الاستراتيجية					
٢. تقدم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف مخاطر المراجعة في البنك					
٣. التأكد من الأهداف الائتمانية ومدى مطابقتها مع أهداف واستراتيجية البنك ودرجة المخاطرة المقبولة لدى البنك					
٤. تختبر تطوير وتحسين عمليات إدارة المخاطر المراجعة في البنك					
٥. تراجع المواضيع المتعلقة بمخاطر المراجعة والتي تشير إلى ضعف في تطبيق إجراءات إدارة المخاطر					

					٦. التأكد من أن الإدارة تقوم الفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية وتعديلها عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغير .
					٧. التأكد من وجود سياسة واضحة بخصوص متابعة المحافظ الائتمانية لكل عميل ومدى استغلاله للسقوف الممنوحة له .
					٨. التأكد من وجد سياسة واضحة و إجراءات ناظمة لإعداد دراسات الاسعار في السوق وبشكل دوري وبما يضمن توافر سياسة تسعير عادلة لعمليات تمويل المراجعة .

المحور الرابع: دور التدقيق الداخلي في التقرير عن مخاطر تمويل المراجعة :

غير موافق تماماً	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق تماماً	العبارة
					١. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتقييم التقارير المعدة من قبل إدارة المخاطر .
					٢. رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر
					٣. التأكد من مدى قيام إدارة المخاطر باختبار درجة المخاطر التي يتم منحها للعميل وكذلك إبراز نقاط المخاطر المرتبطة بالعميل /التمويل ومخففاتهما وعرضها للإدارة صاحبة القرار وقبل منح الائتمان
					٤. التأكد من مدى جدية وشمولية دراسات إجهاد المحفظة ولكل قطاع اقتصادي بحيث تغطي الدراسات جميع القطاعات الاقتصادية وكذلك التأكد من الإجراءات المتبعة في حال وجود تركيز في أي قطاع اقتصادي
					٥. تساعد الجهات الإدارية على تجنب المخاطر المراجعة في البنك
					٦. توصيل المعلومات عن مخاطر المراجعة الممكن مواجهتها بأسلوب منظم وإلى المستويات المناسبة في البنك
					٧. ترفع تقارير للإدارة العليا في البنك عن نتائج تقييم كفاءة وفعالية الضوابط والسياسات والإجراءات المتبعة لمواجهة مخاطر المراجعة
					٨. يقوم التدقيق الداخلي بتقديم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف مخاطر عمليات تمويل المراجعة

الملحق (٢) : قائمة المحكمّون

قيمت الاستبانة من قبل الاساتذة التالية اسمائهم :

الدكتور حسين دحدوح	الاستاذ في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق
الدكتور عصام قريط	الاستاذ في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق
الدكتور ابراهيم العدي	الاستاذ في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق
الدكتور طالب العلي	الاستاذ المساعد في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق



**The Institute of
Internal Auditors**

**المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي
(المعايير)**

قام بترجمة هذه المعايير الى اللغة العربية فريق عمل من مجلس حكام جمعية المدققين الداخليين في لبنان بإشراف الأستاذ ناجي فياض

مدخل الى معايير التدقيق الداخلي

مدخل الى المعايير

تتم ممارسة التدقيق الداخلي في بيئات قانونية وثقافية مختلفة ومتنوعة، لصالح مؤسسات تختلف من ناحية الأهداف والحجم والتعقيد والهيكلية، كما تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قبل أشخاص من داخل المؤسسات أو من خارجها. ومع أن تلك الاختلافات قد تؤثر في ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة على حدة فإن التقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير) يشكل امراً أساسياً لكي يتمكن المدققون الداخليون ونشاط التدقيق الداخلي من الوفاء بمسؤولياتهم.

يتمثل الغرض من المعايير في :

1. توجيه الالتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي.
2. توفير إطار مرجعي لأداء وتعزيز مجال واسع من خدمات التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة.
3. إرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
4. تعزيز تحسين عمليات وأعمال المؤسسة.

المعايير هي مجموعة من المتطلبات الإلزامية المستندة إلى المبادئ، وتتألف من:

- تصريحات توضح المتطلبات الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ولتقييم فعالية الأداء، وهي متطلبات واجبة التطبيق دولياً على مستوى المؤسسات والأفراد على السواء.
- تفسيرات تُوضّح المصطلحات والمفاهيم الواردة في المعايير

إن المعايير ومبادئ أخلاقيات المهنة، تحتوي على جميع العناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي، وبناءً على ذلك فإن التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة وبالمعايير يعتبر تقييداً بجميع العناصر الإلزامية للإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي.

وتستخدم المعايير عبارات كما هي محددة في قائمة المصطلحات. ومن الضروري اعتماد التفسيرات المحددة في قائمة المصطلحات لفهم وتطبيق المعايير بشكل سليم. وعلى وجه التحديد تستخدم المعايير كلمة "يجب" عند ذكر متطلبات واجبة التنفيذ بلا قيد أو شرط، في حين أنها تستخدم كلمة "ينبغي" عند ذكر متطلبات يتوقع الوفاء بها ما لم تبرر الظروف ضرورة الانحراف عنها استناداً إلى حكم أو رأي مهني سليم.

تتألف المعايير من قسمين أساسيين: معايير الخصائص ومعايير الأداء. معايير الخصائص تحدد الخصائص التي يجب توفرها في المؤسسات والأفراد الذين يمارسون التدقيق الداخلي. ومعايير الأداء تتناول طبيعة التدقيق الداخلي وتحدد معايير الجودة لقياس أداء الخدمات المقدّمة. هذا وتُطبق معايير الخصائص ومعايير الأداء على جميع خدمات التدقيق الداخلي.

أما معايير التنفيذ فتتوسع في شرح معايير الخصائص ومعايير الأداء من خلال تقديم إرشادات ملزمة حول تطبيق معايير الخصائص ومعايير الأداء لدى تقديم خدمات التأكيد (ت) والخدمات الاستشارية (أ).

تشمل خدمات التأكيد تقييماً موضوعياً للأدلة من طرف المدقق الداخلي وذلك لتقديم آراء أو إستنتاجات بشأن كيان أو عمل أو وظيفة أو عملية أو نظام أو غيرها من الموضوعات. ويتم تحديد طبيعة ونطاق مهمة التأكيد من قبل المدقق الداخلي وبصفة عامة تشترك ثلاثة أطراف في خدمات التأكيد: (1) الشخص أو المجموعة التي هي في علاقة مباشرة بالكيان أو بالعملية أو بالوظيفة أو بالمسار أو بالنظام أو غيرها من الموضوعات (مالك العملية)، (2) الشخص أو المجموعة التي تقوم بإجراء هذا التقييم (أي المدقق الداخلي)، (3) الشخص أو المجموعة التي تستخدم هذا التقييم (أي المستخدم).

الخدمات الإستشارية هي خدمات إرشادية وتنفذ بصفة عامة بناءً على طلب محدّد من عميل المهمة. وتخضع طبيعة ونطاق المهمات الإستشارية للاتفاق مع عميل المهمة. وتتضمن هذه الخدمات بصفة عامة طرفين وهما: (1) الشخص أو المجموعة التي تقدّم المشورة (أي المدقق الداخلي)، و(2) الشخص أو المجموعة التي تبحث عن المشورة وتتلقاها (العميل). وعند تنفيذ الخدمات الإستشارية ينبغي أن يحافظ المدقق الداخلي على الموضوعية ولا يضطلع بأي مسؤولية إدارية.

تنسحب المعايير على المدققين الداخليين منفردين وأيضاً على نشاط التدقيق الداخلي. جميع المدققين الداخليين مسؤولون عن الالتزام بالمعايير المتعلقة بالموضوعية والفردية والمهارات وبالغاية المهنية اللازمة، وبالمعايير ذات صلة بأداء مسؤولياتهم المهنية. الرؤساء التنفيذيين للتدقيق مسؤولون أيضاً عن التزام نشاط التدقيق الداخلي الكامل بالمعايير.

إذا تعذرّ على المدققين الداخليين أو على نشاط التدقيق الداخلي الالتزام ببعض أجزاء المعايير بسبب قانون أو نظام ما فيتعيّن التقيد بالأجزاء الأخرى من المعايير مع الإفصاحات المناسبة.

إذا تم استعمال المعايير بالتزامن مع متطلبات صادرة عن جهات رسمية أخرى فيمكن للتدقيق الداخلي ذكر استعمال هذه المتطلبات في تليغاته. عندها، وفي حال أشار نشاط التدقيق الداخلي إلى التقيد "بالمعايير" وكان هناك إختلاف بين "المعايير" والمتطلبات الأخرى فيجب على المدققين الداخليين ونشاط التدقيق الداخلي أن يتقيدوا "بالمعايير" كما بإمكانهم الإلتزام بالمتطلبات الأخرى إذا كانت أكثر تقييداً.

إن مراجعة وتطوير المعايير هي عملية مستمرة. ويقوم المجلس الدولي لمعايير التدقيق الداخلي بمشاورات مستفيضة ومناقشات قبل إصدار المعايير. ويشمل هذا التماس ملاحظات العموم في جميع أنحاء العالم في خصوص المسودة المعروضة. ويتمّ نشر المسودات على موقع الإنترنت لجمعية المدققين الداخليين كما يتمّ توزيعها على جمعيات المدققين الداخليين على مستوى كل بلد.

ويمكن إرسال الإقتراحات والتعليقات بشأن المعايير الى:

The Institute of Internal Auditors
Standards and Guidance
1035 Greenwood Blvd, Suite 401
Lake Mary, FL 32746 USA
E-mail: guidance@theiia.org
Web: www.globaliia.org

معايير الخصائص

1000- الغرض، والسلطة، والمسؤولية

يجب تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع رسالة التدقيق الداخلي ومع العناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي (المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ومبادئ أخلاقيات المهنة، والمعايير، وتعريف التدقيق الداخلي. ويجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بمراجعة دورية لميثاق التدقيق الداخلي وعرضه على الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليه.

التفسير:

إن ميثاق التدقيق الداخلي هو وثيقة رسمية تحدد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي. كما أن ميثاق التدقيق الداخلي يحدد الموقع الوظيفي لنشاط التدقيق الداخلي ضمن المؤسسة بما في ذلك طبيعة علاقة التبعية الوظيفية التي تربط بين الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ومجلس الإدارة، ويحدد حق الوصول والإطلاع على السجلات، والوصول إلى الموظفين، والأصول المادية ذات الصلة لأداء مهام التدقيق، كما يحدد نطاق عمل أنشطة التدقيق الداخلي. وتقع مهمة الموافقة النهائية على ميثاق التدقيق الداخلي على عاتق مجلس الإدارة.

1000.ت.1- يجب تحديد طبيعة الخدمات التأكيدية التي تقدم إلى المؤسسة تحديداً واضحاً في ميثاق التدقيق الداخلي. وإذا كانت الخدمات التأكيدية تقدم إلى جهات خارج المؤسسة فيجب أيضاً تحديد طبيعتها في ميثاق التدقيق الداخلي.

1000.أ.1- يجب تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية في ميثاق التدقيق الداخلي.

1010- الإقرار بالتوجيهات الإلزامية في ميثاق التدقيق الداخلي.

يجب الإقرار بالطبيعة الإلزامية للمبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ومبادئ أخلاقيات المهنة، والمعايير، وتعريف التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي. كما ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مناقشة رسالة التدقيق الداخلي والعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

1100- الإستقلالية والموضوعية

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية.

التفسير:

الإستقلالية هي التحرر من الشروط والظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي أو الرئيس التنفيذي للتدقيق على تنفيذ مسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو غير متحيز. ولكي يتسنى تحقيق درجة الإستقلالية اللازمة للأداء الفعال لمسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي يكون للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إمكانية الوصول المباشر وبدون أي قيود إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطوط التبعية المزدوجة للتدقيق الداخلي مع الإدارة ومجلس الإدارة. ويجب أن تتم إدارة الأمور التي تهدد الإستقلالية على مستوى المدقق الداخلي منفرداً وعلى مستوى مهمات التدقيق، وعلى المستويين الوظيفي والتنظيمي.

أما الموضوعية فهي موقف ذهني غير متحيز يمكن المدققين الداخليين من أداء مهمات التدقيق الداخلي على نحو يجعلهم يؤمنون بسلامة نتائج أعمالهم وبعدم قيامهم بأي تضحيات على حساب جودة العمل الذي يؤدونه. وتقتضي الموضوعية عدم تبعية أحكام المدققين الداخليين بشأن مسائل التدقيق لأراء الآخرين. ويجب أن تتم إدارة الأمور التي تهدد الموضوعية على مستوى المدقق الداخلي منفرداً، وعلى مستوى مهمات التدقيق، وعلى المستويين الوظيفي والتنظيمي.

1110- الاستقلالية التنظيمية

يجب أن يكون منصب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابعاً لمستوى تنظيمي في المؤسسة يكفل أداء نشاط التدقيق الداخلي لمسؤولياته على أكمل وجه. كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يؤكد لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي، وذلك بصفة سنوية على الأقل.

التفسير:

تتحقق الإستقلالية التنظيمية فعلياً حين يكون الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابعاً من الناحية الوظيفية لمجلس الإدارة. من أمثلة تلك التبعية الوظيفية لمجلس الإدارة قيام مجلس الإدارة بما يلي:

- المصادقة على ميثاق التدقيق.
- المصادقة على خطة التدقيق الداخلي المبنية على أساس تقييم المخاطر.
- المصادقة على موازنة التدقيق الداخلي وخطة الموارد الخاصة به.
- تلقّي التبليغات والتقارير من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بشأن أداء نشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بالخطة الموضوعية له وغير ذلك من المسائل الأخرى.
- المصادقة على القرارات المتعلقة بتعيين وعزل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.
- المصادقة على راتب ومكافآت الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.
- طلب المعلومات المناسبة من الإدارة والرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي لتحديد ما إذا كانت هناك أي قيود غير ملائمة على موارد نشاط التدقيق الداخلي أو على نطاق عمله.

1110.ت.1- يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي في مأمن من أي تدخل في تحديد نطاق التدقيق وإنجاز أعماله وإبلاغ النتائج. يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي التصريح عن أي تدخل من هذا النوع لمجلس الإدارة ومناقشة تداعياته.

1111- التفاعل المباشر مع المجلس

يجب أن يتواصل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ويتفاعل بصورة مباشرة مع مجلس الإدارة.

1112- دور الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي خارج إطار التدقيق الداخلي

عندما يكون للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أي أدوار أو مسؤوليات تقع خارج إطار التدقيق الداخلي، أو عندما يتوقع أن يصبح لديه مثل هذه الأدوار، فيجب أخذ الإحتياجات اللازمة للحد من حجم تأثيرها السلبي على الإستقلالية والموضوعية.

التفسير:

يمكن أن يُطلب من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ممارسة أدوار أو مسؤوليات إضافية تقع خارج إطار التدقيق الداخلي، كمسؤولية نشاطات الامتثال، أو نشاطات إدارة المخاطر. إن هذه الأدوار أو المسؤوليات قد تؤثر سلباً في الواقع أو في الظاهر على الإستقلالية

التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي أو على الموضوعية الفردية للمدقق الداخلي. إن الإحتياطات هي تلك الإجراءات الإشرافية، المتخذة عادة من قبل مجلس الإدارة، للتعامل مع التأثيرات السلبية المحتملة، ويمكن أن تشمل تلك الإجراءات تقييماً دورياً لعلاقات التبعية والمسؤوليات واستحداث إجراءات بديلة للحصول على تأكيدات بخصوص مجالات المسؤوليات الإضافية.

1120- الموضوعية الفردية

يجب أن يتصف المدققون الداخليون بالنزاهة وعدم التحيز، وأن يجتنبوا أي تضارب في المصالح.

التفسير:

تضارب المصالح هو موقف معين يكون فيه لدى المدقق الداخلي – والذي من المفترض أنه موضع ثقة – مصالح مهنية أو شخصية متنافسة. وهذه المصالح المتنافسة يمكن أن تجعل من الصعب على المدقق الداخلي أن يؤدي واجباته بشكل عادل وغير منحاز. ويمكن أن يكون تضارب المصالح موجوداً حتى وإن لم يترتب عنه أي تصرف غير أخلاقي أو غير سليم. كذلك فإن تضارب المصالح يمكن أن ينتج عنه مظهر غير لائق يكون من شأنه أن يتسبب في إضعاف الثقة في التدقيق الداخلي ونشاط التدقيق الداخلي ومهنة التدقيق الداخلي ككل. كما أن تضارب المصالح يمكن أن يضعف قدرة الفرد على أداء واجباته ومسؤولياته بصفة موضوعية.

1130- معوقات الاستقلالية أو الموضوعية

عندما يكون هناك ما يعيق الاستقلالية أو الموضوعية، سواء في الواقع أو الظاهر، فيجب الإفصاح عن تفاصيل ذلك إلى الأطراف المناسبة. وتعتمد طبيعة هذا الإفصاح المطلوب على طبيعة معوقات الاستقلالية أو الموضوعية.

التفسير:

معوقات الاستقلالية التنظيمية أو الموضوعية الفردية يمكن أن تشمل – على سبيل المثال لا الحصر – تضارب في المصالح الشخصية، والقيود المفروضة على نطاق عمل التدقيق، والقيود المفروضة على الحصول أو الإطلاع على السجلات، والاتصال بالموظفين، والوصول إلى الأصول المادية، والقيود المفروضة على الموارد كالتنويل مثلاً.

يعتمد تحديد الأطراف المناسبة التي يجب الإفصاح لها عن تفاصيل أي معوقات تعوق الاستقلالية أو الموضوعية على ما هو منتظر من نشاط التدقيق الداخلي، وعلى مسؤوليات الرئيس التنفيذي للتدقيق تجاه الإدارة العليا ومجلس الإدارة المنصوص عليها في ميثاق التدقيق الداخلي، كما يعتمد تحديد تلك الأطراف المناسبة أيضاً على طبيعة المعوقات نفسها.

1130.ت.1- يجب أن يتمتع المدققون الداخليون عن تقييم العمليات التي كانوا مشرفين عليها فيما سبق. ومن المتوقع أن تتأثر موضوعية المدقق الداخلي إذا ما قدم خدمات تأكيد متعلقة بنشاط كان مسؤولاً عنه خلال السنة المنصرمة.

1130.ت.2- المهمات التأكيدية المتعلقة بوظائف هي تحت إشراف الرئيس التنفيذي للتدقيق يجب أن توضع تحت إشراف طرف من خارج نشاط التدقيق الداخلي.

1130.ت.3- يمكن للتدقيق الداخلي أن يقدم خدمات تأكيد في المجالات التي سبق له أن قدم فيها خدمات استشارية، بشرط أن تكون تلك الخدمات الإستشارية لم تؤثر سلباً على موضوعيته، وبشرط أن يتم التعامل بطريقة مناسبة مع الموضوعية الفردية عند تخصيص الموارد اللازمة للمهمة الجديدة.

1130.أ.1- يمكن للمدققين الداخليين أن يقدموا خدمات إستشارية متعلقة بعمليات كانوا مشرفين عليها فيما سبق.

1130.أ.2- إذا وُجد ما من شأنه أن يؤثر على إستقلالية أو موضوعية المدققين الداخليين أثناء مهمات إستشارية مقترحة، فإنه يجب عليهم الإفصاح عن ذلك للعميل الذي أمر بهذه المهمة قبل قبولها.

1200- المهارة والعناية المهنية اللازمة

يجب إنجاز مهمّات التدقيق الداخلي بمهارة ومع توشي العناية المهنية اللازمة.

1210- المهارة

يجب على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات الفردية المنوطة بكل منهم. ويجب على نشاط التدقيق الداخلي ككل أن يمتلك أو يحصل على المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات المنوطة به.

التفسير:

المهارة مصطلح شامل يشير الى المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى المطلوب توفّرها لدى المدققين الداخليين لتنفيذ مسؤولياتهم المهنية بفعالية. وتشمل المهارة مراعاة الأنشطة الحالية، والاتجاهات، والمواضيع الجديدة الناشئة، بما يمكن المدققين الداخليين من تقديم المشورة والتوصيات الملائمة. المدققون الداخليون مدعوون لإثبات مهاراتهم من خلال الحصول على الشهادات والمؤهلات المهنية المناسبة مثل شهادة المدقق الداخلي المعتمد والشهادات الأخرى المشابهة التي تقدمها جمعية المدققين الداخليين والمؤسسات المهنية الأخرى المناسبة.

1210.ت.1- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الحصول على المشورة والمساعدة من أشخاص مؤهلين إذا كان المدققون الداخليون يفتقدون الى المعارف والخبرات ومختلف المهارات اللازمة لتنفيذ كل أو جزء من مهمة التدقيق.

1210.ت.2- يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة الوافية التي تُمكنهم من تقييم مخاطر الإحتيال والكيفية التي تُدير بها المؤسسة تلك المخاطر. ولكن ليس متوقعاً منهم أن تكون لديهم نفس خبرة الشخص الذي تكون مسؤوليته الرئيسية إكتشاف الإحتيال والتحقيق فيه.

1210.ت.3- يجب أن يكون لدى المدققين الداخليين معرفة وافية بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها، وكذلك تكون لديهم معرفة بتقنيات التدقيق المعتمدة على التكنولوجيا المتوفرة من أجل إنجاز أعمالهم. ولكن ليس من المتوقع أن يكون لدى جميع المدققين الداخليين نفس الخبرة التي يتمتع بها المدقق الداخلي الذي تكون مسؤوليته الأساسية تدقيق نظام المعلومات.

1210.أ.1- إذا كان المدققون الداخليون لا يمتلكون المعارف أو المهارات أو الكفاءات التي يتطلبها أداء مهمة إستشارية معينة أو جزء منها، ففي هذه الحالة يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق إما أن لا يقبل تلك المهمة أو ان يسعى الى الحصول على مشورة ومساعدة أشخاص مؤهلين.

1220- العناية المهنية اللازمة

يجب على المدققين الداخليين بذل مستوى العناية والمهارة المتوقع أن يكون عليه أي مدقق داخلي يتحلّى بمستوى معقول من التبصّر والاعتدال. بيد أن بذل العناية المهنية اللازمة لا يعني العصمة عن الخطأ.

1220.ت.1- يجب على المدققين الداخليين أن يبذلوا العناية المهنية اللازمة في أعمالهم وذلك بالأخذ بالإعتبار العناصر التالية:

- مدى العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة.
- درجة التعقيد أو الأهمية النسبية أو أهمية المسائل التي يتم تطبيق إجراءات التأكيد عليها.
- كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.
- احتمال حدوث أخطاء هامة أو إحتيال أو حالات عدم الامتثال.
- تكلفة أعمال التأكيد مقارنة بالمنافع المحتملة.

1220.ت.2- في سياق بذل العناية المهنية اللازمة يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الإعتبار استخدام التدقيق المعتمد على التكنولوجيا وغيرها من تقنيات تحليل البيانات.

1220.ت.3- يجب ان يتنبّه المدققون الداخليون الى المخاطر الهامة التي قد تؤثر على الأهداف أو العمليات أو الموارد. هذا وإن إجراءات التأكيد حتى ولو تمت بالعناية المهنية اللازمة لا تضمن وحدها أن جميع المخاطر الهامة سيتمّ تحديدها.

1220.أ.1- يجب على المدققين الداخليين ان يبذلوا العناية المهنية اللازمة أثناء إنجاز مهمات إستشارية من خلال مراعاة ما يلي:

- احتياجات وتوقعات العملاء بما في ذلك طبيعة وتوقيت وكيفية تبليغ نتائج المهمة.
- درجة التعقيد ومدى العمل الضروري لتحقيق أهداف المهمة.
- تكلفة المهمة الاستشارية مقارنة بالمنافع المحتملة.

1230- التطوير المهني المستمر

يجب على المدققين الداخليين تعزيز معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التطوير المهني المستمر.

1300- برنامج تأكيد وتحسين الجودة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يضع ويحافظ على برنامج لتأكيد وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

التفسير:

يتم تصميم برنامج تأكيد وتحسين الجودة للتمكن من تقييم مدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع المعايير، وتقييم ما إذا كان المدققون الداخليون يطبقون مبادئ أخلاقيات المهنة. ويتضمن هذا البرنامج أيضاً تقييم كفاءة وفاعلية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد فرص التحسين المتاحة فيه. وينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يشجع عملية الإشراف من قبل مجلس الإدارة في برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

1310- متطلبات برنامج تأكيد وتحسين الجودة

يجب أن يحتوي برنامج تأكيد وتحسين الجودة على تقييمات داخلية وتقييمات خارجية على السواء.

1311- التقييمات الداخلية

يجب أن تتضمن التقييمات الداخلية ما يلي:

- المراقبة المستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي.
- المراجعات الدورية التي تنفذ بأسلوب التقييم الذاتي أو بواسطة أشخاص آخرين من داخل المؤسسة ممن تتوفر لديهم المعرفة الكافية بممارسات التدقيق الداخلي.

التفسير:

تشكل المراقبة المستمرة جزءاً مكملاً لأعمال الإشراف والمراجعة والقياس اليومية لنشاط التدقيق الداخلي. ويتم دمج تلك المراقبة المستمرة ضمن السياسات والممارسات الروتينية المعتادة المستخدمة في إدارة نشاط التدقيق الداخلي، وتستخدم فيها العمليات والأدوات والمعلومات التي تعتبر لازمة لتقييم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير.

أما المراجعات الدورية فهي أعمال تقييم يتم إجراؤها لتقييم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير.

وتتطلب المعرفة الكافية بممارسات التدقيق الداخلي على الأقل فهم كافة عناصر "الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي".

1312- التقييمات الخارجية

يجب إجراء تقييمات خارجية على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات بواسطة مراجع أو فريق مراجعة مؤهل ومستقل من خارج المؤسسة. ويجب أن يناقش الرئيس التنفيذي للتدقيق مع مجلس الإدارة النقاط التالية:

- شكل ووتيرة التقييمات الخارجية.
- مؤهلات واستقلالية المقيّم أو فريق التقييم الخارجي بما في ذلك أي احتمالات لوجود تضارب في المصالح.

التفسير:

يمكن إنجاز التقييمات الخارجية عبر تقييم خارجي كامل أو عبر تقييم ذاتي مصحوب بتأكيد خارجي مستقل. ويجب على المقيّم الخارجي أن يتوصل إلى قرار بخصوص التقيّد بمبادئ أخلاقيات المهنة وبالمعايير، كما يمكن أن يحتوي التقييم الخارجي أيضاً على تعليقات تشغيلية أو استراتيجية.

على المقيّم أو فريق التقييم المؤهل أن يثبت مقدرته وكفاءته في مجالين اثنين وهما الممارسة المهنية لأعمال التدقيق الداخلي، وعمليات التقييم الخارجي. ويمكن إثبات تلك الكفاءة من خلال التمتع بالمزيج الوافي من الخبرة العملية والمعرفة النظرية. هذا مع ملاحظة أن الخبرة المكتسبة في المؤسسات ذات الحجم والتعقيد المماثلين للمؤسسة موضوع التقييم والتي تنتمي لنفس القطاع والصناعة والتي تسودها نفس المشكلات الفنية هي خبرة أهم وأكثر قيمة من الخبرة المكتسبة في المجالات الأقل ارتباطاً من ذلك. وأما في حال وجود فريق تقييم فإنه لا يشترط أن يتمتع كل أفراد الفريق بتلك الكفاءات المطلوبة، بل يجب أن يتمتع الفريق ككل بتلك الكفاءات. ويستخدم الرئيس التنفيذي للتدقيق حكمه المهني لتحديد ما إذا كان المقيّم أو فريق التقييم يتمتع بالكفاءات الوافية التي تؤهله للقيام بعملية التقييم.

ويُقصد باستقلالية المقيم أو فريق التقييم ألا يكون هناك أي تضارب في المصالح، سواء كان تضارباً حقيقياً أو تضارباً ظاهرياً، وأن لا يكون المقيم أو فريق التقييم جزءاً من – أو تحت سيطرة – المؤسسة التي ينتمي إليها نشاط التدقيق الداخلي. وينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يشجع مراقبة وإشراف مجلس الإدارة على التقييم الخارجي لتقليل أي تضارب في المصالح سواء كان ظاهرياً أو محتملاً.

1320- التقارير المتعلقة ببرنامج تأكيد وتحسين الجودة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تبليغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بنتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

وينبغي أن تتضمن الإفصاحات ما يلي:

- نطاق ووتيرة التقييمات الداخلية والخارجية.
- مؤهلات واستقلالية المقيّم أو فريق التقييم بما فيها احتمالات وجود أي تضارب في المصالح.
- استنتاجات المقيمين.
- خطط الإجراءات التصحيحية.

التفسير:

يحدد شكل ومحتوى وتواتر تبليغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بنتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة من خلال المناقشات مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة، مع مراعاة مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي والرئيس التنفيذي للتدقيق والمبينة في ميثاق التدقيق الداخلي. ولإثبات التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير، يُراعى تبليغ نتائج التقييمات الخارجية والتقييمات الداخلية الدورية حال انتهائها، في حين يتم تبليغ نتائج المراقبة المستمرة مرة في السنة على الأقل. وتضمّن نتائج هذه التقييمات رأي المقيّم أو فريق التقييم بشأن درجة التقيد المشار إليها.

1321- استعمال عبارة "متقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي"

إن الإشارة إلى أن نشاط التدقيق الداخلي يتقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تكون مناسبة فقط إذا كانت مدعومة بنتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

التفسير:

يكون نشاط التدقيق الداخلي متقيداً بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير عندما يحقق الغايات المنصوص عليها في المعايير ومبادئ أخلاقيات المهنة. إن نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تتضمن نتائج التقييمات الداخلية والخارجية على السواء. تنطبق نتائج التقييم الداخلي على كل أنشطة التدقيق الداخلي، كما تنطبق نتائج التقييم الخارجي على أنشطة التدقيق الداخلي الموجودة والمعمول بها لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

1322- الإفصاح عن حالات عدم التقيد

عندما يكون من شأن عدم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير التأثير على النطاق الكلي لنشاط التدقيق الداخلي أو عملياته فيجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يفصح عن عدم التقيد وتأثيره إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

معايير الأداء

2000- إدارة نشاط التدقيق الداخلي

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان أنه يضيف قيمة للمؤسسة.

التفسير:

يكون نشاط التدقيق الداخلي قد تمت إدارته بفعالية عندما:

- يحقق نشاط التدقيق الداخلي غاياته ومسؤولياته الواردة في ميثاق التدقيق الداخلي.
- يتقيد نشاط التدقيق الداخلي بالمعايير.
- يتقيد أفراد نشاط التدقيق الداخلي بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير.
- يأخذ نشاط التدقيق الداخلي بالإعتبار الاتجاهات والقضايا الناشئة التي يمكن أن تؤثر على المؤسسة.

ويضيف نشاط التدقيق الداخلي قيمة للمؤسسة والأطراف المعنية عندما يأخذ في الاعتبار الاستراتيجيات والأهداف والمخاطر، ويجهد لتوفير سبل تحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ويقدم تأكيدات ذات صلة بطريقة موضوعية.

2010 - التخطيط

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع خطة مبنية على المخاطر من أجل تحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع أهداف المؤسسة.

التفسير:

من أجل وضع خطة مبنية على المخاطر، يتشاور الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة ويكتسب فهماً لإستراتيجيات المؤسسة، وأهداف العمل الرئيسية، والمخاطر المرتبطة، وأساليب إدارة المخاطر. ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق

مراجعة وتعديل الخطة حسب الاقتضاء للاستجابة للتغيرات في أعمال، ومخاطر، وعمليات، وبرامج، ونظم المؤسسة والضوابط الرقابية فيها.

2010.ت.1- يجب أن تركز خطة مهمات نشاط التدقيق الداخلي على تقييم موثق للمخاطر، يتم مرة في السنة على الأقل. ويجب أن يؤخذ في إطار هذه العملية رأي الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

2010.ت.2- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يحدد ويأخذ في الاعتبار توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأطراف المعنية الأخرى عندما يقدم التدقيق الداخلي آراءه ومختلف استنتاجاته.

2010.أ.1- عند قبول مهمة استشارية ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يأخذ في الاعتبار إمكانيات تحسين إدارة المخاطر وإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة. ويجب إدراج المهمات الاستشارية التي تم قبولها ضمن خطة التدقيق.

2020- التبليغ والموافقة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يبلغ خطط نشاط التدقيق الداخلي والموارد التي تتطلبها، بما في ذلك أي تغييرات مرحلية هامة فيها، إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها. كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يبلغ عن تأثير محدودية الموارد.

2030- إدارة الموارد

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها توظيفاً فعالاً لإنجاز خطة التدقيق المعتمدة.

التفسير:

يقصد بكلمة "مناسبة" الواردة في هذا المعيار مزيج المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية لإنجاز خطة التدقيق. ويقصد بكلمة "كافية" مقدار الموارد الضرورية لإنجاز خطة التدقيق. وتكون الموارد قد تم توظيفها توظيفاً فعالاً عندما تستخدم بطريقة مثلى لتنفيذ الخطة المعتمدة.

2040- السياسات والإجراءات

يجب أن يضع الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.

التفسير:

يعتمد شكل ومحتوى السياسات والإجراءات على حجم وهيكل نشاط التدقيق الداخلي ودرجة تعقيد أعماله.

2050- التنسيق والإعتماد

ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يشارك المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الخارجية والداخلية الأخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة، وأن ينظر في إمكانية الإعتماد على عمل تلك الجهات، وذلك لضمان التغطية الملزمة وتلافي ازدواجية الجهود.

التفسير:

ضمن مجال تنسيق النشاطات، يمكن للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يعتمد على عمل الجهات الأخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة. وينبغي وضع نهج متسق ليكون بمثابة قاعدة لمبدأ الإعتماد، وفي هذا الإطار، ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يأخذ في الاعتبار المهارة والموضوعية والعناية المهنية اللازمة التي تتمتع بها تلك الجهات التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة. وينبغي أيضاً أن يكون لديه فهم واضح لنطاق وأهداف ونتائج العمل المؤدى من قبل الجهات الأخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة. وعند الاعتماد على عمل جهات أخرى، يبقى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤولاً ومحاسباً عن ضمان أن الاستنتاجات والآراء التي يتوصل إليها نشاط التدقيق الداخلي مدعومة بصورة وافية.

2060- إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يقوم بصفة دورية بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن غرض، وسلطة، ومسؤولية، وأداء نشاط التدقيق الداخلي وفقاً للخطة الموضوعية له، وعن تقيد هذا النشاط بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير. يجب أن يشمل ذلك الإبلاغ على المخاطر الهامة والقضايا المتعلقة بالرقابة، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، ومسائل الحوكمة، وغير ذلك من المسائل الأخرى التي تتطلب انتباه الإدارة العليا أو المجلس.

التفسير:

يتحدد محتوى وتواتر الإبلاغ من قبل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي والإدارة العليا ومجلس الإدارة بصورة تعاونية. ويعتمد محتوى وتواتر الإبلاغ أيضاً على مدى أهمية المعلومات التي يلزم تبليغها ومدى إلحاح الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات المتعلقة بها واللازم اتخاذها من قبل الإدارة العليا أو مجلس الإدارة.

ويجب أن تتضمن بلاغات ومراسلات الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي الى الإدارة العليا ومجلس الإدارة ما يلي:

- ميثاق التدقيق الداخلي
 - استقلالية نشاط التدقيق الداخلي
 - خطة التدقيق ومدى تقدم سير العمل بها مقارنة مع الخطة الموضوعية
 - الاحتياجات من الموارد
 - نتائج نشاطات التدقيق
 - مدى التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير والخطط الموضوعية لمواجهة القضايا الهامة المتعلقة بالتقيد.
 - استجابة الإدارة في مواجهة المخاطر التي قد تكون غير مقبولة للمؤسسة بحسب رأي الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.
- هذه المتطلبات وغيرها من متطلبات الإبلاغ من قبل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي سيتم الإشارة إليها كمرجع ضمن المعايير.

2070- مزود الخدمات الخارجي والمسؤولية التنظيمية عن التدقيق الداخلي

عندما يقوم مزود خدمات خارجي بممارسة دور نشاط التدقيق الداخلي، فإنه يجب عليه أن يلفت إنتباه المؤسسة الى أنها مسؤولة على الحفاظ على نشاط تدقيق داخلي فعال.

التفسير:

يتم إثبات هذه المسؤولية من خلال برنامج تأكيد وتحسين الجودة الذي يقيم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير.

2100- طبيعة العمل

يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة والإسهام في تحسينها وذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم وقائم على المخاطر. وتتعرّز أهمية ومصادقية التدقيق الداخلي عندما يتمتع المدققون بالاستباقية وعندما تعطي تقييماتهم رؤى جديدة وتأخذ الآثار المستقبلية في الاعتبار.

2110- الحوكمة

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة في المؤسسة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسين أساليب الحوكمة في المؤسسة بما يكفل تحقيق الأهداف التالية:

- اتخاذ قرارات استراتيجية وتشغيلية
- الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة.
- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المؤسسة.
- ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى المؤسسة ككل.
- إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة الى الجهات المناسبة في المؤسسة.
- تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين والداخليين ومقدمي خدمات التأكيد الآخرين والإدارة.

2110.ت.1- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مستوى تصميم وتنفيذ وفعالية أهداف وبرامج وأنشطة المؤسسة المتعلقة بالقيم الأخلاقية.

2110.ت.2- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة تُدعم وتساند استراتيجيات وأهداف المؤسسة.

2120- إدارة المخاطر

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها.

التفسير:

تحديد ما إذا كانت عمليات إدارة المخاطر فعالة هو حكم ناتج عن تقييم المدقق الداخلي بأن:

- أهداف المؤسسة تساند و تتفق مع مهمة المؤسسة.
- المخاطر الهامة يتمّ تحديدها وتقييمها.
- يتم اختيار الاستجابة المناسبة للمخاطر بحيث يكون مستوى المخاطر في انسجام مع قابلية المؤسسة للمخاطر.
- يتم النقاط المعلومات المتعلقة بالمخاطر والإبلاغ عنها في الوقت المناسب عبر المؤسسة، لتمكين الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة من القيام بمسؤولياتهم.

ولدعم هذا التقييم يمكن لنشاط التدقيق الداخلي أن يجمع المعلومات أثناء مهام التدقيق المتعددة. وتوفر نتائج هذه المهام، عند النظر إليها معاً، فهما لعمليات إدارة المخاطر في المؤسسة ومدى فعاليتها.

تتم مراقبة عمليات إدارة المخاطر من خلال الأنشطة الإدارية المستمرة، أو من خلال تنفيذ تقييمات منفصلة، أو كليهما.

2120.ت.1- يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيّم مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات التشغيلية وأنظمة المعلومات بالنظر الى:

- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
- موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية.
- فعالية وكفاءة العمليات والبرامج.
- حماية الأصول.
- الإمتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

2120.ت.2- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم احتمال حدوث عمليات احتيال وكيفية إدارة المؤسسة لمخاطر الإحتيال.

2120.أ.1- أثناء المهام الإستشارية يجب على المدققين الداخليين تناول المخاطر ذات العلاقة بأهداف هذه المهام، كما يجب أن يكونوا متنبهين لاحتمال وجود مخاطر أخرى هامة.

2120.أ.2- يجب على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالمخاطر المكتسبة من خلال انجازهم للمهام الإستشارية وذلك عند تقييم عمليات إدارة مخاطر المؤسسة.

2120.أ.3- عندما يساعد المدققون الداخليون الإدارة في وضع أو تحسين عمليات إدارة المخاطر فإنه يجب عليهم أن يمتنعوا عن الإضطلاع بأي مسؤولية إدارية من خلال قيامهم بإدارة المخاطر فعلياً.

2130- الرقابة

يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها، والدفع لتحسينها المستمر.

2130.ت.1- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات التشغيلية وأنظمة المعلومات بالنظر الى:

- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
- موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية.
- فعالية وكفاءة العمليات والبرامج.
- حماية الأصول.
- الإمتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

2130.أ.1- يجب على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالضوابط الرقابية المكتسبة من خلال إنجازهم للمهام الإستشارية وذلك عند تقييم عمليات الرقابة في المؤسسة.

2200- تخطيط مهمة التدقيق الداخلي

يجب أن يقوم المدققون الداخليون بوضع وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق، تتضمن أهداف المهمة، ونطاقها، وتوقيتها، والموارد المخصصة لها. ويجب أن تأخذ الخطة في الاعتبار استراتيجيات وأهداف ومخاطر المؤسسة ذات الصلة بالمهمة.

2201- اعتبارات التخطيط

عند وضع خطة مهمة التدقيق، يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار ما يلي:

- استراتيجيات وأهداف النشاط الخاضع للتدقيق والوسائل التي يستعملها هذا النشاط للرقابة على أدائه.
- المخاطر الهامة التي يحتمل أن يتعرض لها ذلك النشاط وأهدافه وموارده وعملياته، بالإضافة إلى الوسائل التي من خلالها يتم الإبقاء على التأثيرات الناجمة عن هذه المخاطر في مستوى مقبول.
- مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في هذا النشاط بالمقارنة بأحد أطر أو نماذج الرقابة ذات الصلة.
- فرص إدخال تحسينات هامة على عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في ذلك النشاط.

2201.ت.1- عند التخطيط لمهمة تدقيق لجهات خارج المؤسسة، يجب على المدققين الداخليين إعداد إتفاق كتابي معهم بخصوص الأهداف والنطاق ومسؤوليات كل طرف والتوقعات الأخرى، بما في ذلك القيود على توزيع نتائج المهمة والإطلاع على وثائقها.

2201.أ.2- يجب على المدققين الداخليين الإتفاق مع عملاء المهمات الإستشارية حول الأهداف والنطاق ومسؤوليات كل طرف وتوقعات العميل الأخرى. وبالنسبة للمهمات الهامة يجب أن يكون هذا الإتفاق مكتوباً.

2210-أهداف مهمة التدقيق الداخلي

يجب تحديد أهداف كل مهمة تدقيق داخلي.

2210.ت.1- يجب على المدققين الداخليين إجراء تقييم أولي للمخاطر المتصلة بالنشاط الذي يتم التدقيق عليه. ويجب أن تعكس أهداف مهمة التدقيق نتائج ذلك التقييم.

2210.ت.2- يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تحديد أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود أخطاء هامة أو عمليات احتيال أو حالات عدم تقيد أو مخاطر أخرى.

2210.ت.3- من الضروري وجود مقاييس كافية لتقييم الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية. ويجب أن يتأكد المدققون الداخليون إلى أي مدى قامت الإدارة و/أو مجلس الإدارة بوضع مقاييس كافية لتحديد ما إذا كانت الأهداف والغايات قد تم تحقيقها. وإذا كانت المقاييس كافية فإنه يجب على المدققين الداخليين أن يستعملوها في تقييمهم. وأما إذا كانت غير كافية فإنه يجب على المدققين الداخليين أن يحددوا مقياس التقييم المناسب من خلال النقاش مع الإدارة و/أو لمجلس الإدارة.

التفسير:

يمكن ان تشمل أنواع مقاييس التقييم:

- داخلية (مثل سياسات وإجراءات المؤسسة)
- خارجية (مثل الأنظمة والقوانين المفروضة من قبل الجهات الرسمية)
- الممارسات الرائدة (مثل إرشادات وتوجيهات القطاع أو المهنة)

2210.أ.1- يجب أن تتناول أهداف المهمة الإستشارية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وذلك في حدود النطاق المتفق عليه مع عميل هذه المهمة.

2210.أ.2- يجب أن تكون أهداف المهمة الإستشارية في انسجام مع قيم واستراتيجيات وأهداف المؤسسة.

2220- نطاق مهمة التدقيق الداخلي

يجب أن يكون نطاق مهمة التدقيق كافياً بحيث يتم تحقيق أهداف المهمة.

2220.ت.1- يجب أن يشمل نطاق مهمة التدقيق كل ما له صلة من أنظمة ووثائق وسجلات وأفراد وممتلكات مادية بما في ذلك تلك التي تكون تحت سيطرة أطراف ثالثة.

2220.ت.2- إذا ظهرت أثناء مهمة تأكيدية فرص هامة لتقديم خدمات استشارية، ينبغي التوصل الى إتفاق كتابي خاص حول الأهداف، والنطاق، ومسؤوليات الأطراف، والتوقعات الأخرى، وأن يتم إبلاغ نتائج هذه المهمة الإستشارية وفقاً للمعايير المعتمدة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الإستشارية.

2220.أ.1- عند تنفيذ المهمات الإستشارية يجب أن يتأكد المدققون الداخليون من أن نطاق المهمة كاف لتحقيق الأهداف المتفق عليها بشأنها. وإذا ما ظهرت اي تحفظات لدى المدققين الداخليين بشأن نطاق المهمة أثناء تنفيذها، فيجب أن يناقشوا هذه التحفظات مع العميل المعني بالمهمة لتحديد ما إذا كانوا سيستمرون في المهمة أم لا.

2220.أ.2- أثناء المهمات الإستشارية يجب على المدققين الداخليين تحديد الضوابط الرقابية ذات العلاقة بأهداف هذه المهمات، كما يجب أن يكونوا منتبهين للمسائل الرقابية الهامة.

2230- تخصيص الموارد لمهمة التدقيق الداخلي

يجب أن يحدد المدققون الداخليون الموارد المناسبة والكافية اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق وذلك بالإرتكاز على تقييم طبيعة وتعقيد كل مهمة، والقيود الزمنية، والموارد المتاحة.

التفسير:

يقصد بكلمة "مناسبة" الواردة في هذا المعيار مزيج المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية لإنجاز مهمة التدقيق. ويقصد بكلمة "كافية" مقدار الموارد الضرورية لإنجاز مهمة التدقيق بالعناية المهنية اللازمة.

2240- برنامج عمل مهمة التدقيق الداخلي

يجب على المدققين الداخليين وضع وتوثيق برامج عمل تحقق أهداف مهمة التدقيق.

2240.ت.1- يجب أن يتضمن برنامج العمل إجراءات لتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات أثناء إنجاز المهمة. ويجب أن تتم المصادقة على برنامج العمل قبل تنفيذه، كما تتم المصادقة أيضاً وعلى الفور على كل تعديل يطرأ على هذا البرنامج.

2240.أ.1- قد يختلف برنامج عمل المهمات الإستشارية من حيث الشكل والمضمون، وذلك حسب طبيعة المهمة.

2300- تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي

يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

2310- تحديد المعلومات

يجب على المدققين الداخليين تحديد معلومات كافية، وموثوقة، وذات صلة، ومفيدة، لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

التفسير:

تكون المعلومات "كافية" عندما تكون معلومات وافية، ومقتعة، وقائمة على حقائق واقعية، بحيث يمكن لأي شخص مطلع وحصيف أن يتوصل بناء عليها إلى نفس الاستنتاجات التي توصل إليها المدقق. وتكون المعلومات "موثوقة" إذا كانت أفضل ما يمكن التوصل إليه باستخدام الأساليب المناسبة للقيام بالمهمة. وتكون المعلومات "ذات صلة" إذا كانت معلومات تؤيد ملاحظات وتوصيات مهمة التدقيق، وكانت منسجمة مع أهداف هذه المهمة. وتكون المعلومات "مفيدة" إذا كانت معلومات تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها.

2320- التحليل والتقييم

يجب على المدققين الداخليين بناء استنتاجاتهم ونتائج مهمة التدقيق على أساس أعمال التحليل والتقييم المناسبة.

2330- توثيق المعلومات

يجب على المدققين الداخليين توثيق معلومات كافية، وموثوقة، وذات صلة، ومفيدة، لتأييد استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق.

2330.ت.1- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق مراقبة مسألة الإطلاع على وثائق المهمة. ويجب أن يتحصل على موافقة الإدارة العليا و/أو المستشار القانوني عند الإقتضاء وذلك قبيل تمكين جهات خارجية من الإطلاع على وثائق المهمة.

2330.ت.2- يجب أن يحدد الرئيس التنفيذي للتدقيق قواعد الإحتفاظ بملفات المهمة وذلك بغض النظر عن الوسائل المستعملة لتخزين هذه الملفات. ويجب أن تكون هذه القواعد منسجمة مع توجهات المؤسسة وأي متطلبات تشريعية أو متطلبات أخرى ذات علاقة.

2330.أ.1- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يُعد سياسات للتحكم في حماية والإحتفاظ بوثائق المهمة الإستشارية، وكذلك الشأن بالنسبة لمسألة تمكين جهات داخلية وخارجية من الإطلاع عليها. ويجب أن تكون هذه السياسات منسجمة مع توجهات المؤسسة وأي متطلبات تشريعية أو متطلبات أخرى ذات علاقة.

2340- الإشراف على المهمة

يجب الإشراف على مهام التدقيق بالشكل المناسب، بما يكفل تحقيق أهدافها، والتأكد من جودتها، وتطوير فريق العمل.

التفسير:

تعتمد درجة الإشراف اللازمة على مهارة وخبرة المدققين الداخليين ومدى تعقيد مهمة التدقيق. وتقع على عاتق الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي المسؤولية الكاملة عن الإشراف على مهمة التدقيق، سواء تم أداؤها من قبل نشاط التدقيق الداخلي أو لأجله (أي من قبل جهة خارجية)، لكن يجوز له تعيين أعضاء من نشاط التدقيق الداخلي ذوي الخبرة لأداء عملية المراجعة. ويتم توثيق وحفظ الإثباتات المناسبة الدالة على إتمام عملية الإشراف.

2400- تبليغ النتائج

يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج مهام التدقيق.

2410- مقاييس التبليغ

يجب أن تشمل تبليغات مهمة التدقيق أهداف تلك المهمة، ونطاقها، ونتائجها.

2410.ت.1- يجب أن يتضمن التبليغ النهائي لنتائج المهمة الإستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات و/أو خطط العمل ذات الصلة. وحينما يكون ذلك مناسباً، فإن يجب تقديم رأي المدققين الداخليين. وعند صدور أي رأي فيجب أن يأخذ بالإعتبار توقعات الإدارة العليا والمجلس والأطراف المعنية الأخرى، ويجب أن تكون هذه الآراء مدعومة بمعلومات كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة.

التفسير:

يمكن أن تكون الآراء على مستوى مهمة التدقيق عبارة عن درجات للتصنيف، أو استنتاجات، أو أي توصيفات أخرى للنتائج. مثل هذه المهمة يمكن أن تكون متعلقة بالضوابط الرقابية على عملية، أو خطر، أو وحدة أعمال محددة. وتتطلب صياغة هذه الآراء أخذ نتائج المهمة ومدى أهميتها في الإعتبار.

2410.ت.2- إن المدققين الداخليين مدعوون في إطار التبليغات الخاصة بالمهمة الى ذكر الأداء المرضي للناحية الخاضعة للتدقيق.

2410.ت.3- عند تبليغ نتائج المهمة الى أطراف خارج المؤسسة، يجب أن يتضمن التبليغ القيود على تداول واستعمال هذه النتائج.

2410.أ.1- تختلف التبليغات المتعلقة بتقديم أعمال ونتائج المهمات الإستشارية من حيث الشكل والمضمون بحسب طبيعة المهمة واحتياجات العميل المعني بها.

2420- جودة التبليغات

يجب ان تكون التبليغات صحيحة، وموضوعية، وواضحة، وموجزة، وبناءة، وكاملة، وحسنة التوقيت.

التفسير:

تكون التبليغات صحيحة عندما تكون خالية من الأخطاء والتحريفات وتكون أمينة في الاستناد إلى الحقائق والوقائع المتعلقة بها. وتكون التبليغات موضوعية عندما تكون منصفة ومحيدة وغير متحيزة وتكون ناتجة عن تقييم منصف ومتوازن لكل الحقائق والوقائع والظروف. وتكون التبليغات واضحة عندما تكون منطقية ويسهل فهمها ولا تتضمن اصطلاحات فنية غير ضرورية وتقدم كل المعلومات الهامة والوثيقة الصلة بالموضوع. وتكون التبليغات موجزة عندما تكون في صلب الموضوع وتتفادى الإسهاب الذي لا لزوم له والتفاصيل المستفيضة والتكرار. وتكون التبليغات بناءة عندما تساعد عميل المهمة والمؤسسة وتقضي إلى إدخال التحسينات متى كانت لازمة. وتكون التبليغات كاملة عندما لا ينقصها أي شيء مما يكون ضرورياً وأساسياً بالنسبة لمن سيتلقى تلك التبليغات، وتكون شاملة لكل المعلومات والملاحظات الهامة والوثيقة الصلة لتأييد الإستنتاجات والتوصيات. وتكون التبليغات حسنة التوقيت عندما يتم إصدارها في الوقت المناسب وبالسعة اللازمة حسب أهمية المسألة موضوع التبليغات، بما يمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة على ضوءها.

2421- الخطأ والسهو

إذا احتوى أي تبليغ نهائي على حالات خطأ أو سهو هامة، فيجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى جميع الأطراف الذين كانوا قد تلقوا التبليغ الأصلي.

2430- استخدام عبارة: "تم إجراؤه وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي"

يمكن للمدققين الداخليين الإفادة بأن مهماتهم قد "تم إجراؤها وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي" فقط في حال كانت نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تؤيد تلك الإفادة.

2431- الإفصاح عن حالات عدم التقيد في المهمة

عندما تؤثر حالات عدم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة أو المعايير على مهمة محددة، فيجب أن يفصح التبليغ المتعلق بنتائج مهمة التدقيق تلك عن:

- قواعد السوق أو مبادئ أخلاقيات المهنة أو المعايير التي لم يتم التقيد بها تقيداً تاماً.
- أسباب عدم التقيد.
- تأثير عدم التقيد على مهمة التدقيق وعلى النتائج التي تم تبليغها بشأن المهمة.

2440- نشر النتائج

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تبليغ نتائج مهمة التدقيق الى الأطراف المعنية.

التفسير:

الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤول عن مراجعة، والموافقة على، التبليغ النهائي للمهمة قبل إرساله، وعن اتخاذ القرار حول الجهات التي ستتلقى التبليغ النهائي وحول كيفية نشره. وعندما يفوض الرئيس التنفيذي للتدقيق هذه الواجبات، فإنه يحتفظ بكامل المسؤولية.

2440.ت.1- الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤول عن تبليغ النتائج النهائية الى الأطراف التي يمكن أن توفر الضمان بأن هذه النتائج ستحظى بالعناية المطلوبة.

2440.ت.2- ما لم يوجد نص قانوني أو تشريعي أو نظام داخلي يتعارض مع الآتي، فإنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق قبل توزيع النتائج الى أطراف خارج المؤسسة تنفيذ ما يلي:

- تقييم المخاطر المحتملة بالنسبة للمؤسسة.
- التشاور مع الإدارة العليا و/أو المستشار القانوني كلما لزم الأمر.
- الرقابة على نشر النتائج من خلال فرض قيود على استخدامها.

2440.أ.1- الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤول عن إبلاغ النتائج النهائية للمهمات الاستشارية الى العملاء المعنيين بها.

2440.أ.2- أثناء تنفيذ المهمات الاستشارية قد يتم ملاحظة إشكاليات متعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وكلما كانت هذه الإشكاليات جوهرية للمؤسسة فإنه يجب إبلاغها الى الإدارة العليا والمجلس.

2450- الآراء الكلية العامة

عندما يتم إصدار رأي كلي عام، يجب أن يؤخذ في الاعتبار استراتيجيات، وأهداف، ومخاطر المؤسسة، وتوقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأطراف المعنية الأخرى. ويجب أن يكون الرأي الكلي العام مؤيداً بمعلومات كافية، وموثوقة وذات صلة، ومفيدة.

التفسير:

يتضمن التبليغ ما يلي:

- نطاق المهمة، بما في ذلك الفترة الزمنية التي يشملها الرأي.
- القيود المفروضة على نطاق المهمة.
- مراعاة كل المشاريع المتعلقة بتلك المهمة، ويشمل ذلك الاعتماد على أي جهة أخرى من الجهات التي تقدم خدمات التأكيد.
- ملخص بالمعلومات التي تؤيد الرأي.
- إطار المخاطر أو الرقابة أو غير ذلك من المقاييس المستخدمة كأساس للرأي الكلي العام.
- الرأي العام، أو الحكم، أو الإستنتاج الذي تم التوصل إليه.

كذلك يجب أن يتم إيضاح الأسباب وراء الرأي العام السلبي.

2500- مراقبة سير العمل

يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع نظام لمراقبة ما يتخذ من أفعال إزاء النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة، وأن يحافظ على هذا النظام.

2500.ت.1- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يقوم بوضع عملية متابعة لرصد وضمان أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة قد تم تنفيذها بشكل فعال أو أن الإدارة العليا قد قبلت مخاطر عدم اتخاذ أي إجراء.

2500.أ.1- يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بمراقبة التصرف تجاه ما خلصت إليه نتائج المهمات الاستشارية وذلك في إطار الإتفاق المبرم مع العميل المعني.

2600- التبليغ عن قبول المخاطر

عندما يخلص الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إلى أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة، فإنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يناقش الأمر مع الإدارة العليا. وإذا ما ارتأى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن المسألة لم تُحل، فإنه يجب عليه تبليغ المسألة إلى مجلس الإدارة.

التفسير:

تحديد المخاطر التي قبلتها الإدارة يمكن أن تتم مراقبته أثناء مهمة تأكيد أو مهمة إستشارية، أو أثناء متابعة تقدم تنفيذ الإجراءات التصحيحية المتخذة من قبل الإدارة على إثر مهمات تدقيق سابقة. أو من خلال وسائل أخرى. وحل مشكلة المخاطر ليس مسؤولية الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.

قائمة التعريفات

إضافة قيمة

يضيف نشاط التدقيق الداخلي قيمة إلى المؤسسة (أو الأطراف المعنية) عندما يقدم تأكيدات موضوعية وذات صلة، ويساهم في فعالية وكفاءة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المؤسسة.

الرقابة الوافية

تتحقق الرقابة الوافية عندما تكون الإدارة قد تم تخطيطها وتنظيمها (تصميمها) على نحو يوفر تأكيداً معقولاً بأن مخاطر المؤسسة تُدار بفعالية وبأن أهداف المؤسسة وغاياتها ستتحقق بكفاءة وبشكل اقتصادي.

خدمات التأكيد

هي عملية فحص موضوعي للأدلة بغرض تقديم تقييم مستقل لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ومن الأمثلة على خدمات التأكيد مهمات تدقيق المالية، والأداء، والإمتثال للأنظمة والقوانين، وأمن النظم، والعناية اللازمة.

المجلس

هو أعلى كيان حاكم في المؤسسة (مثل: مجلس الإدارة، أو مجلس إشرافي، أو مجلس المحافظين أو الأمناء) يتحمل مسؤولية التوجيه و/أو الإشراف على أنشطة المؤسسة، ومحاسبة ومساءلة الإدارة العليا للمؤسسة. وبالرغم من أن ترتيبات الحوكمة قد تختلف من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى فإن المجلس يشمل عادةً أعضاء ليسوا جزءاً من الإدارة. وفي حال عدم وجود المجلس فإن كلمة "مجلس" في المعايير تشير إلى شخص أو مجموعة مكلفة بأعمال الحوكمة في المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك فإن كلمة "مجلس" في المعايير يمكن أن تشير إلى لجنة أو هيئة أخرى قام الكيان الحاكم في المؤسسة بتفويضها بوظائف معينة (كلجنة التدقيق).

الميثاق

ميثاق التدقيق الداخلي هو مستند رسمي يحدد الغرض من نشاط التدقيق الداخلي وصلاحياته ومسؤولياته. ويحدد ميثاق التدقيق الداخلي موقع نشاط التدقيق الداخلي في المؤسسة، ويحول الإطلاع على السجلات والاتصال بالموظفين والوصول إلى الممتلكات المادية بما يُمكن من أداء مهمات التدقيق، كما يحدد نطاق أنشطة التدقيق الداخلي.

الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي

الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي هي صفة لدور شخص في منصب رفيع المستوى مسؤول عن إدارة نشاط التدقيق الداخلي على نحو فعال وفقاً لميثاق التدقيق الداخلي والعناصر الإلزامية في الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي. ويكون لدى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أو الأشخاص الآخرين التابعين له الشهادات والمؤهلات المهنية المناسبة. ويمكن أن يختلف المسمى الوظيفي للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ومسؤولياته من مؤسسة إلى أخرى.

مبادئ أخلاقيات المهنة

مبادئ أخلاقيات المهنة الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، هي مجموعة من المبادئ الوثيقة الصلة بمهنة التدقيق الداخلي وممارستها، وإيضاً قواعد السلوك التي تصف حدود السلوكيات المتوقعة من المدققين الداخليين. وتنطبق مبادئ أخلاقيات المهنة على كل الأطراف

والجهات التي تتولى تقديم خدمات التدقيق الداخلي. إن الغرض من مبادئ أخلاقيات المهنة هو تعزيز ثقافة أخلاقية رفيعة في أوساط مهنة التدقيق الداخلي بصفة عامة.

الإمتثال

التقيد بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة والعقود أو غيرها من المتطلبات.

تضارب المصالح

كل علاقة تكون، أو يبدو أنها، ليست في مصلحة المؤسسة. وهذا التضارب في المصالح من شأنه أن يضر بقدرة الفرد على أداء واجباته ومسؤولياته بموضوعية.

الخدمات الإستشارية

أنشطة تقديم المشورة والخدمات المتعلقة بها لعميل ما، والتي يتم الإتفاق على طبيعتها ونطاقها مع هذا العميل، ويكون المقصود بها إضافة قيمة وتحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وذلك من دون أن يضطلع المدقق الداخلي بأي مسؤوليات إدارية. ومن بين الأمثلة على هذه الخدمات تقديم المشورة والنصيحة والتسهيل والتدريب.

الرقابة

أي تصرف أو تدبير تتخذه الإدارة والمجلس وجهات أخرى بهدف إدارة المخاطر وزيادة درجة احتمال تحقيق الغايات والأهداف المنشودة. إن الإدارة تُخطّط وتنظّم وتوجه أداء التدابير الكافية لتقديم تأكيد معقول بأن الغايات والأهداف سيتم تحقيقها.

بيئة الرقابة

هي مواقف وأفعال المجلس والإدارة فيما يتعلّق بأهمية الرقابة في المؤسسة. وتوفر بيئة الرقابة المنهج والهيكلية لتحقيق الأهداف الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، وهي تشمل العناصر الآتية:

- الاستقامة والقيم الأخلاقية،
- فلسفة الإدارة وأسلوبها في العمل،
- الهيكل التنظيمي،
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات،
- السياسات والممارسات المتعلقة بالموارد البشرية،
- كفاءة الموظفين.

عمليات الرقابة

السياسات والإجراءات (اليدوية والمؤتمتة) والأنشطة التي تشكّل جزءاً من إطار الرقابة، والتي يتم تصميمها وتطبيقها بهدف التأكد من إبقاء المخاطر ضمن الحدود التي يكون لدى المؤسسة الإستعداد لقبولها.

المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي هي أساس الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي، كما أنها تدعم فعالية التدقيق الداخلي.

مهمة التدقيق

أي أنشطة مراجعة أو مهام أو أعمال تدقيق محددة، ومن الأمثلة على مهمات التدقيق: عملية تدقيق داخلي، أو عملية التقييم الذاتي للرقابة، أو التقصي في عمليات الاحتيال، أو تقديم استشارة. ويمكن أن تشمل مهمة التدقيق أعمالاً أو أنشطة متعددة لتحقيق مجموعة محددة من الأهداف المتعلقة بها.

أهداف المهمة

عناوين عريضة يضعها المدققون الداخليون تحدد الإنجازات المنشود تحقيقها من وراء مهمة التدقيق.

الرأي الناتج عن مهمة التدقيق

يشمل درجات التصنيف، أو الاستنتاجات، أو أي توصيفات أخرى لنتائج مهمة تدقيق محددة، وتكون هذه التقييمات أو الاستنتاجات مرتبطة بالجوانب الواقعة ضمن نطاق مهمة التدقيق وأهدافها.

برنامج عمل المهمة

مستند يبين الإجراءات التي سيتم إتباعها أثناء تنفيذ مهمة التدقيق بهدف إنجاز خطة المهمة.

مقدم الخدمة الخارجي

شخص أو شركة من خارج المؤسسة تتمتع بمعارف ومهارات وخبرات متخصصة في مجال معين.

الإحتيال

أي عمل غير قانوني يتسم بالخداع أو الإخفاء أو انتهاك الثقة. وهذه الأعمال لا تعتمد على استخدام التهديد بالعنف أو القوة المادية. وتُرتكب أعمال الإحتيال من قبل أطراف أو مؤسسات بقصد الحصول على المال أو الممتلكات أو الخدمات، أو لتجنّب دفع مبالغ، أو لتفادي فقدان خدمات، أو من أجل ضمان الحصول على مزايا شخصية أو تجارية.

الحوكمة

مزيج من العمليات والهيكليات التي يضعها المجلس لإعلام وتوجيه وإدارة ومراقبة أنشطة المؤسسة بُغية تحقيق أهدافها.

المعوقات

يقصد بها العوامل التي تضعف الإستقلالية التنظيمية والموضوعية الفردية، ويمكن أن تشمل تضارب المصالح الشخصية، والقيود التي تحد النطاق، والقيود التي تعوق الإطلاع على السجلات والإتصال بالموظفين والوصول إلى الممتلكات، والقيود التي تحد من الموارد المتاحة (التمويل).

الإستقلالية

التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على النهوض بمسؤوليات التدقيق الداخلي بطريقة غير متحيّزة.

ضوابط تكنولوجيا المعلومات

الضوابط الرقابية التي تساند إدارة الأعمال والحوكمة كما توفر رقابة عامة وتقنية على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مثل التطبيقات، والمعلومات، والبنية التحتية، والأفراد.

حوكمة تكنولوجيا المعلومات

تتكون من القيادة، والهياكل التنظيمية، والعمليات، التي تكفل مساندة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة لاستراتيجيات وأهداف المؤسسة.

نشاط التدقيق الداخلي

دائرة أو قسم أو فريق من المستشارين أو غيرهم ممن يقدمون تأكيدات وخدمات إستشارية موضوعية ومستقلة بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها. يساعد هذا النشاط المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي

إطار مفاهيمي ينظم الإرشادات الرسمية الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين. وتتكون تلك الإرشادات الرسمية من نوعين: إرشادات إلزامية، وإرشادات يوصى باتباعها.

يجب

تستخدم كلمة "يجب" في المعايير لتحديد متطلب يلزم اتباعه دون شروط.

الموضوعية

موقف ذهني غير متحيّز يتيح للمدققين الداخليين أداء مهمات التدقيق على نحو يجعلهم يؤمنون بنتائج أعمالهم وأنه لم تحدث أي تنازلات عن الجودة المنشودة. وتتطلب الموضوعية أن لا يخضع المدققون الداخليون في أحكامهم إلى الآخرين.

الرأي الكلي العام

تقدير الدرجات و/أو الإستنتاج و/أو أي وصف آخر للنتائج التي يقدمها الرئيس التنفيذي للتدقيق على مستوى واسع بخصوص عمليات الحوكمة و/أو إدارة المخاطر و/أو الرقابة داخل المؤسسة. الرأي الكلي العام هو الحكم المهني للرئيس التنفيذي للتدقيق بناء على نتائج عدد من مهام التدقيق الفردية وغيرها من الأنشطة أثناء فترة زمنية محددة.

خطر

احتمال وقوع حدث يكون له تأثير على تحقيق الأهداف. وتقاس الخطورة من حيث تأثيرها واحتمال وقوعها.

الاستعداد لتقبل المخاطر

مستوى المخاطر التي تكون المؤسسة مستعدة لقبوله.

إدارة المخاطر

عملية لتحديد وتقييم وإدارة الأحداث أو المواقف المحتملة وتأمين الرقابة عليها بهدف التوصل إلى تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المؤسسة.

ينبغي

تستخدم كلمة "ينبغي" في المعايير عندما يكون من المنتظر التقيد بالمعيار المعني إلا إذا كانت الظروف تبرر الانحراف عن ذلك المعيار بناء على تقدير مهني.

الأهمية

هي الأهمية النسبية لأمر أو مسألة ما حسب السياق الذي تؤخذ فيه بعين الاعتبار بما في ذلك العوامل الكمية والنوعية مثل حجم وطبيعة وتأثير وعلاقة وأثر هذا الأمر أو هذه المسألة. الحكم المهني يساعد المدققين الداخليين عند تقييم أهمية الأمور أو المسائل التي تندرج في سياق الأهداف ذات الصلة.

معيّار

التصريح المهني الصادر عن "مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي" والذي يحدد متطلبات تنفيذ مجموعة واسعة من أنشطة التدقيق الداخلي بالإضافة إلى تقييم أداء أعمال التدقيق الداخلي على أساسها.

تقنيات التدقيق القائمة على التكنولوجيا

أي أداة من أدوات التدقيق المؤتمتة، مثل برمجيات التدقيق العامة، ومولدات بيانات الاختبار، وبرامج التدقيق المُحوسب، وبرامج التدقيق المتخصصة، وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب.

2- Internal auditing effectively contributes to the assessment of the management of murabaha risk in Islamic banks in Syria :

A- Contribute effectively in Determining murabaha risks .

B- Contribute effectively in Evaluating murabaha risks.

C- Contribute effectively in response murabaha risks .

D- Contribute effectively in assessment murabaha risks .

The most important finding of the study include :

1- The internal audit department of Syria international Islamic bank contribute effectively in the process of manage the risk of murabaha through:

A- Contribute effectively in the workshops held at the bank to determine the risk of murabaha and its impact both and to contribute in advising the managers and staff authorized in murabaha risk management .

B- Contribute in development of murabaha risk determination methods .

C- Contribute effectively in providing the management with assertive utilities that the murabaha risk has been properly determine using the right path .

D- Contribute effectively to the response of murabaha risk management through providing the advisory role for management through contribute in advice and assistance on adopting the best option for manage murabaha risks and respond to them in a timely manner .

E- Contribute effectively to the assessment of appropriateness of reports issued by the murabaha risk management department to the board of director effectively .

The Role of Internal Audit in Murabaha Risk Management - Applied Study -

(Thesis Proposed for a PHD's Degree in Audit)

Prepared By

Khaled Waleed Nader AlMidany

Abstract

This study mainly aims to recognize the role of internal audit in Murabaha risk management at Syrian Islamic banks , In order to achieve the objectives of the study , the researcher used descriptive analytical method to conduct a field study by collecting data from primary and secondary sources . He prepared a questionnaire specifically for this purpose , which was distributed to the study sample consisting internal auditor and risk management department and credit department in Syrian Islamic Banks ,the researcher used the statistical analysis software SPSS for data analysis, he also conducted an applied study at "Syria International Islamic Bank " on how internal audit function helps the senior management and board of directors in the process of identifying and assessing Murabaha risks and response to it , through the provision of consulting and assurance services during the implementation of Murabaha risk management process .

Damascus University
Faculty of Economics
Accounting Department



The Role of Internal Audit in Murabaha Risk Management

- Applied Study -

(Thesis Proposed for a PHD's Degree in Audit)

Prepared By

Khaled Waleed Nader AlMidany

Supervised By

Dr. Issam Krit

Supervised Assistant By

Dr . Husein Kabalan